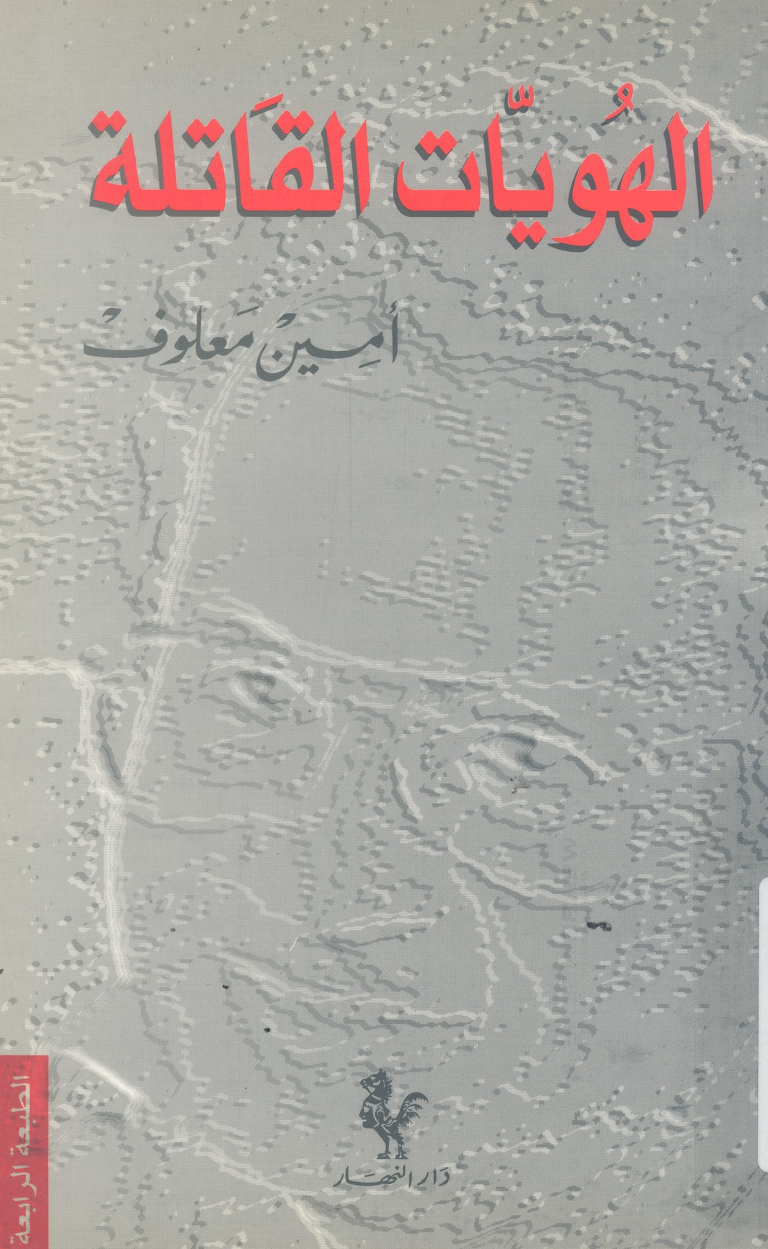

الهُويّات القاتَلة
أمِينْ مَعلوفْ
دار النهار
الطبعة الرابعة



# الهويات القاتلة

أمين معلوف

# الهويات القاتلة

ترجمة

جبور الدويهي


دار النهار

Ouvrage publié avec le concours du "Comité Georges Schehadé" et la "Direction de la coopération culturelle et linguistique", Ministère des affaires étrangères.

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان

Les identités meurtrières





الطبعة الأولى، شباط ١٩٩٩
الطبعة الثانية، حزيران ١٩٩٩
الطبعة الثالثة، تشرين الثاني ٢٠٠٠
الطبعة الرابعة، ايلول ٢٠٠٤

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-120-1

إلى أندريه
إلى رشدي
إلى طارق
إلى زياد

منذ أن غادرت لبنان عام ١٩٧٦ لأقيم في فرنسا، كم من مرة سُئلت، وعن حسن نية، إذا كنت أعتبر نفسي فرنسياً أكثر مني لبنانياً أو العكس. وكنت أجيب على الدوام: «الاثنان معاً!»، وليس هذا من باب الموازنة أو الإنصاف بل لأني لو أجبت بغير ذلك لكنت كاذباً. ان ما يجعلني ما انا عليه وليس شخصاً آخر هو وقوفي على تخوم بلدين ولغتين أو ثلاث وعدد من التقاليد الثقافية. وهذا بالضبط ما يحدد هويتي. فهل أكون أكثر أصالة لو اقتطعت جزءاً مما انا عليه؟

فإلى الذين طرحوا عليّ السؤال أوضح بكل أناة اني ولدت في لبنان وعشت فيه حتى سنّ السابعة والعشرين، واني تعرفت على الكسندر دوما وتشارلز ديكنز و«رحلات جوليفر» في ترجمات عربية، واني في قريتي الجبلية، قرية أجدادي، استمتعت بأول أفراح الطفولة واستمعت الى بعض الحكايات التي سأستوحيها في رواياتي فيما بعد. فكيف أنساها؟ كيف يمكنني يوماً الانفصال عنها؟ لكن من جهة ثانية، أقيم منذ اثنين وعشرين عاماً على أرض فرنسا، أشرب ماءها ونبيذها، تلامس أصابعي كل يوم حجارتها العتيقة، وأؤلف كتبي بلغتها فلا يمكن ان تكون بالنسبة إليّ أرضاً غريبة.

هل أنا اذن نصف فرنسي ونصف لبناني؟ ابداً! فالهوية لا تتجزأ ولا تنقسم أنصافاً ولا أثلاثاً ولا مساحات منفصلة. ليس لدي عدة هويات، أملك هوية واحدة مكوّنة من العناصر التي تؤلفها وفق «تركيب» خاص يختلف من شخص الى آخر.

أحياناً، بعد أن أفرغ من شرح مفصّل للأسباب الدقيقة التي تدفعني الى التبني الكامل لجميع انتماءاتي، يقترب مني أحدهم ليضع يده على كتفي ويسألني هامساً: «إنك محقّ في كلامك هذا، لكن قل لي ماذا تشعر في قرارة نفسك؟»

كثيراً ما دفعني هذا السؤال الملحّ الى الابتسام، اما اليوم فما عدت أبتسم اذ صرت أعتبر انه يكشف عن نظرة واسعة الانتشار وخطيرة. فعندما أسأل عما أنا عليه في «قرارة نفسي» يفترض ذلك أن في «قرارة» كل فرد منا انتماء وحيداً يحسب له حساب، هو نوع من «الحقيقة العميقة» او «الجوهر» المولود معنا والغير قابل للتغيير. كأن ما تبقى، كل ما تبقى أي سيرة الانسان الحر، قناعاته المكتسبة، أولوياته، حساسيته الخاصة وأهواؤه أي بكلمة واحدة حياته، لا يحسب لها حساب. وعندما ندفع معاصرينا الى «إعلان هويتهم» كما يحدث غالباً في أيامنا هذه، نكون كمن يطلب منهم البحث في أعماقهم عن هذا الانتماء الاساسي المفترض والذي يكون عموماً دينياً او قومياً او عرقياً او إثنياً والمجاهرة به في وجه الآخرين.

إن الذي يحمل هوية مركّبة يجد نفسه بالتالي مهمّشاً. فالشاب المولود في فرنسا من أبوين جزائريين يحمل هويتين واضحتين ويجب ان يكون قادراً على الاضطلاع بهما معاً. أقول هويتين توخياً لايضاح مقصدي، لكن مكونات شخصيته اكثر من ذلك بكثير. فسواء تعلق الامر باللغة او المعتقدات او نمط الحياة او العلاقات العائلية او الاذواق الفنية والمطبخية فان المؤثرات الفرنسية والاوروبية والغربية تختلط لديه بالمؤثرات العربية والبربرية والافريقية والاسلامية... انها لمغامرة مغنية وخصبة لو تمكن هذا الشاب من خوضها بحرية ولو وجد من يشجعه على تبني تنوعه كاملاً. وعلى العكس قد يكون مساره مليئاً بالصدمات اذا ما نظر اليه البعض في كل مرة يعلن فيها انه فرنسي كأنه خائن ومرتدّ، ويصطدم في كل مرة يُشهر فيها روابطه مع الجزائر وتاريخه وثقافته ودينه بعدم التفهم والتشكيك والعدائية.

والوضع أكثر دقة في الضفة المقابلة من نهر الرين. أفكر في حالة شخص تركي ولد منذ ثلاثين عاماً بالقرب من فرانكفورت وعاش باستمرار في المانيا وهو يتكلم لغتها ويكتبها افضل مما يتكلم ويكتب لغة آبائه. فهو في نظر

مجتمع التبني ليس ألمانياً وفي نظر مجتمعه الاصلي لم يعد في الحقيقة تركياً. والمنطق يقول بأن يتمكن من الاضطلاع بصورة كاملة بانتمائه المزدوج هذا. لكن لا شيء في القوانين ولا في العقليات يسمح له اليوم بالاضطلاع بهويته المركبة بشكل متوازن.

أشرت الى اول ما تبادر الى ذهني من الامثلة، وكان يمكنني ايراد غيرها. كمثل شخص مولود في بلغراد من أم صربية وأب كرواتي. أو امرأة هوتو متزوجة من توتسي او العكس. او اميركي من أب أسود وأم يهودية...

قد يفكر البعض ان هذه حالات خاصة جداً. لا أعتقد ذلك في الحقيقة. فالاشخاص القليلون الذين ذكرتهم ليسوا وحدهم من يحملون هويات مركبة. ففي كل فرد تجتمع انتماءات متعددة تتعارض احياناً فيما بينها فترغمه على خيارات مؤلمة. بالنسبة إلى فئة منهم التعدد جليّ من اول نظرة، أما بالنسبة إلى غيرهم فيجب تفحص الحالات عن كثب.

فمن في اوروبا اليوم لا يشعر بتجاذب سيزداد بالضرورة بين انتمائه الى أمة عمرها عدة قرون كفرنسا او اسبانيا او الدانمارك او انكلترا... وانتمائه الى المجموعة القارية قيد الانشاء؟ وكم من الاوروبيين يشعرون ايضاً، من بلاد الباسك الى اسكوتلندا، بالانتماء القوي الى مقاطعة وشعب وتاريخ ولغة؟ من في الولايات المتحدة يمكنه اليوم ان ينظر الى موقعه في المجتمع دون العودة الى روابطه السابقة، الافريقية، البلدان الناطقة بالاسبانية، الايرلندية، اليهودية، الايطالية، البولونية او غيرها؟

بناء عليه أود التسليم بأن في الامثلة التي اخترتها شيئاً خاصاً وهو انها كلها تعني أشخاصاً يحملون انتماءات تتواجه فيما بينها اليوم بوسائل العنف. اشخاص على التخوم فيْ صورة من الصور، تخترقهم خطوط فصل إثنية ودينية وغيرها. وهم بسبب هذه الوضعية التي لا أجرؤ على وصفها «بالمميزة» لديهم دور يقومون به في نسج العلاقات وتبديد سوء التفاهم ودعوة البعض الى التعقل والآخرين الى الاعتدال، وتذليل الصعوبات واصلاح ذات البين... قدرهم ان يكونوا صلة وصل، جسر عبور ووسطاء بين مختلف الطوائف ومختلف الثقافات. ولهذا السبب بالذات فان معضلتهم مليئة بالمعاني: فاذا كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم غير قادرين على الاضطلاع

بانتماءاتهم المتعددة، واذا كانوا مرغمين على الدوام على اختيار معسكر يقفون فيه ومطالبين بالالتحاق بصفوف قبيلتهم، فمن حقنا عندها الخوف على مسار العالم.

أقول «مرغمين» او «مطالبين». من يطالبهم؟ ليس فقط المتعصبون ورافضو الآخر من كل الفئات بل انتم وانا وكل واحد منا. وذلك بالضبط بسبب عوائد التفكير والتعبير المتجذرة فينا جميعاً، وبسبب هذا المفهوم الضيق والحصري والمتزمت والتبسيطي الذي يقصر الهوية كلها على انتماء واحد يصار الى اشهاره بهياج.

أرغب أن أعلن عالياً: هكذا يتم «تصنيع» القتلة! أقر بأنه تصريح مباغت لكني سأسعى الى توضيحه في الصفحات التالية.

# I

# هويتي وانتماءاتي

# ١

لقد علّمتني تجربتي في الكتابة أن أحذر الكلمات. فتلك التي تبدو أكثر شفافية تكون في الغالب الأكثر خداعاً. ومن تلك الكلمات التي نتوهم انها أليفة كلمة «هوية» بالذات. نعتقد جميعاً اننا نعرف معناها ونستمر في الوثوق بها حتى لو أدت بها دلالتها المخادعة الى معنى معاكس.

ليس في نيتي بالطبع ان أكرر التعريف بمفهوم الهوية، فتلك هي المسألة الفلسفية الرئيسية منذ سقراط ومبدأه «اعرف نفسك بنفسك» حتى فرويد مروراً بعدد كبير من أعلام الفكر. ويلزم من اجل التطرق اليها مجدداً في أيامنا هذه كفاءة لا أملكها وجسارة لا أتحلى بها. فالمهمة التي آخذها على عاتقي بمنتهى البساطة وهي محاولة فهم السبب الذي يدفع هذا العدد الكبير من الاشخاص اليوم الى ارتكاب الجرائم باسم هويتهم الدينية والإثنية والقومية وغيرها. وهل كانت الامور تجري على هذا المنوال منذ فجر التاريخ أم ان هنالك حقائق خاصة بعصرنا؟ سيبدو كلامي احياناً على شيء من البدائية، ذلك اني أردت أن أتقدم في بحثي بكل ما أستطيعه من صفاء وصبر وأمانة متحاشياً اللجوء الى أي إبهام أو إيجاز خادع.

على ما اصطلح على تسميته «بطاقة هوية» نجد الشهرة والاسم وتاريخ ومحل الولادة والصورة وتعداداً لبعض العلامات الفارقة والتوقيع واحياناً البصمات، أي مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التدليل وبدون أي لبس ممكن ان صاحب هذه الوثيقة هو فلان وأنه لا يوجد بين مليارات البشر الآخرين شخص واحد يمكن ان يكون مماثلاً له حتى لو كان شبيهه التام او

شقيقه التوأم.

ان هويتي هي ما يجعلني لا أشبه أي انسان آخر.

ان تحديد كلمة هوية على هذا النحو يعطي مفهومها نسبة من الدقة لا يمكن أن تثير الالتباس. فهل نحن بحاجة الى براهين طويلة لكي نثبت أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد شخصان متشابهان؟ حتى لو توصّلنا غداً الى ما نخشاه من «استنساخ» للكائنات البشرية، فهذه النسخ لن تكون متطابقة تماماً الا في لحظة «ولادتها» اذ ما ان تخطو خطواتها الاولى في الحياة حتى تصبح مختلفة.

تتكون هوية كل من الافراد من مجموعة كبيرة من العناصر لا تقتصر بالطبع على تلك المدوّنة على السجلات الرسمية. فبالنسبة إلى الغالبية العظمى هنالك الانتماء الى دين او جنسية واحياناً الى جنسيتين، او الى مجموعة اثنية او لغوية، الى عائلة ضيقة او موسّعة، الى مهنة او مؤسسة كما الى بيئة اجتماعية... لكن اللائحة قد تطول ايضاً ويمكن الافتراض انها لا تقف عند حدّ اذ يمكن الشعور بانتماء نسبي الى مقاطعة او قرية او حيّ، الى عشيرة او فريق رياضي ومهني او زمرة من الاصدقاء، الى نقابة او شركة او حزب او جمعية او ابرشية والى رابطة من الاشخاص تجمعهم أهواء مشتركة أو الميول الجنسية أو العاهات الجسدية نفسها أو يعانون من أضرار متشابهة.

بالطبع ان هذه الانتماءات ليست على درجة متساوية من الاهمية، في الوقت نفسه على الاقل. لكن لا يمكن اغفال أي منها اغفالاً تاماً فهي العناصر المكوّنة للشخصية او ما يمكن تسميته «جينات النفس» شرط التأكيد أن أغلبها ليس غريزياً.

فاذا كان يمكن العثور على كل منها لدى عدد كبير من الافراد فانه لا يمكن ايجاد التركيبة نفسها لدى شخصين مختلفين. وهذا بالذات ما يصنع القيمة الخاصة لكل فرد ويجعله متميزاً وفريداً بالقوة.

يحدث ان يترك حادث سعيد او مؤلم، او لمجرد لقاء غير منتظر، أثراً أعمق في شعورنا بهويتنا من التأثير الذي يلعبه انتماؤنا الى إرث عريق. فلنتخيل مثلاً وضع شاب صربي وشابة مسلمة تعارفا منذ عشرين عاماً في أحد مقاهي ساراييفو فتحابا وتزوجا. فلن يكون لهما بعد ذلك النظرة نفسها الى هويتهما كما يراها زوجان كلاهما صربيان او كلاهما مسلمان، كما

ستختلف نظرتهما الى الدين والوطن. فكل منهما يحتفظ بالانتماءات التي ورثها عن أهله منذ الولادة، لكنه لن يفهمها بالطريقة نفسها ولن يعيرها الاهمية ذاتها.

لن نغادر ساراييفو، فلنبق فيها بالفكر ونجر تحقيقاً متخيلاً فنرصد مثلاً رجلاً خمسينياً يعبر أحد شوارعها.

ففي العام ١٩٨٠ كان يمكن لهذا الرجل ان يعلن بفخر ودون تردد: «انا يوغوسلافي!» ولو طلبت منه المزيد من التفاصيل لأوضح أنه مقيم في جمهورية البوسنة–الهرسك الفيديرالية وانه متحدر عرضاً من عائلة مسلمة.

لو التقينا الرجل نفسه بعد اثني عشر عاماً، أي عندما كانت الحرب في أوجها، لكان أجاب بحدة وعفوية: «أنا مسلم!» ولكان ربما أطلق لحيته بموجب العرف الديني، ولكان أضاف على الفور أنه بوسني وما كان ليستسيغ تذكيره كيف كان يؤكد فيما مضى وبكل فخر انتماءه اليوغوسلافي.

واليوم سيقول رجل الشارع هذا انه بوسني أولاً ومن ثم مسلم، وسيخبرك في المناسبة انه يقصد المسجد للصلاة. لكنه يؤكد ايضاً أن بلاده جزء من اوروبا ويرغب في أن يراها تنضم ذات يوم الى الاتحاد الاوروبي.

لو التقينا هذا الرجل بعد عشرين عاماً في المكان نفسه فكيف سيعلن عن هويته وأياً من انتماءاته سيعطي الاولوية؟ اوروبي؟ مسلم؟ بوسني؟ او شيء آخر؟ بلقاني ربما؟

لن أغامر في الافتراضات، فهذه العناصر جميعها هي في الواقع جزء من هويته. فقد ولد هذا الرجل في عائلة مسلمة وينتمي من حيث اللّغة الى سلافيي الجنوب الذين اجتمعوا في ما مضى في اطار دولة واحدة واليوم لم يعودوا كذلك. وهو يقيم فوق أرض كانت تارة عثمانية وتارة نمساوية نالت نصيبها من مآسي التاريخ الاوروبي الكبرى. وفي كل حقبة من هذه الحقبات كان يتضخم لديه، اذا جاز التعبير، هذا الانتماء او ذاك الى درجة يطمس معها الانتماءات الاخرى ويختزل هويته بأكملها. فلقد سمع هذا الرجل خلال حياته جميع انواع التخريفات: انه بروليتاري ولا شيء آخر، انه يوغوسلافي لا غير، ومؤخراً انه مسلم بدون اضافات، وربما دُفع الى الاعتقاد خلال شهور الحرب الصعبة، ان لديه قواسم مشتركة مع اهل كابول اكثر مما له مع

سكان ترييستا!

في جميع الازمنة كان هنالك أناس يقولون بوجود انتماء رئيسي واحد وهو في مختلف الظروف اقوى من الانتماءات الاخرى الى درجة يمكن ان نطلق عليه شرعياً اسم «الهوية». وكان هذا الانتماء هو الوطن في نظر البعض والدين او الطبقة في نظر البعض الآخر. لكن يكفي أن نجول بنظرنا على مختلف النزاعات القائمة في العالم لندرك ان ما من انتماء له الغلبة بصورة مطلقة. فحيث يشعر الناس انهم مهددون في ايمانهم يبرز الانتماء الديني كمختصر لهويتهم الكاملة. وحيث يطال التهديد لغتهم الام او جماعتهم الاثنية لا يترددون في خوض مواجهة ضارية مع ابناء دينهم. فالاتراك والاكراد مسلمون لكنهما مختلفون في اللغة، فهل النزاع بينهم أقل دموية؟ الهوتو كما التوتسي هم من الكاثوليك، يتكلمون اللغة نفسها فهل منعهما ذلك من التذابح؟ التشيكيون والسلوفاكيون كاثوليك ايضاً فهل يسّر ذلك العيش المشترك فيما بينهم؟

أسوق هذه الامثلة جميعها لأشدد على انه اذا كان هنالك دائماً نوع من التراتبية بين العناصر المكونة لهوية كل فرد فان هذه التراتبية تتغير مع الزمن وتؤثر في سلوكنا تأثيراً عميقاً.

فالانتماءات التي يحسب لها حساب في حياتنا ليست دائماً تلك المعتبرة انتماءات رئيسية كاللغة واللون والقومية والطبقة او الدين. فلنأخذ حالة مثليّ جنسي ايطالي في الحقبة الفاشية. أفترض ان هذا الجانب المحدد من شخصيته كان مهماً بالنسبة اليه لكن ليس اكثر من أهمية حياته المهنية وخياراته السياسية او معتقداته الدينية. وفجأة ينهال عليه قمع الدولة فيشعر بأنه مهدد بالاذلال والابعاد والموت – ان اختياري لهذا المثل يجعلني أرتكز بالطبع الى ذكريات ادبية او سينمائية. هذا الرجل الذي كان اذن لسنوات خلت وطنياً وربما قومياً لم يعد بعدها ينشرح لمنظر استعراض القوات الايطالية، لا بل ربما وصل به الامر الى تمني هزيمتها. فبسبب الاضطهاد تقدمت ميوله الجنسية على باقي انتماءاته فحجبت حتى الانتماء الوطني الذي كان في أوجه في تلك المرحلة. ولن يشعر هذا الرجل بنفسه ايطالياً بالكامل الا بعد الحرب وفي كنف بلد متسامح.

غالباً ما تكون هويتنا المعلنة منسوخة سلباً عن هوية خصمنا. فالايرلندي الكاثوليكي يتميز عن الانكليز بالديانة قبل كل شيء لكنه يؤكد على خياره الجمهوري مقابل تمسكهم بالملكية حتى وان كان لا يحسن اللغة الغائلية المحلية بما فيه الكفاية فانه سيتكلم الانكليزية على طريقته ولن يجرؤ أي مسؤول كاثوليكي على النطق بلهجة اوكسفورد وإلا بدا تقريباً كالخائن المتنكر.

يمكن ايراد عشرات الامثلة للدلالة على التعقيد الداعي للابتسام حيناً والمأساوي غالباً الذي تتصف به آليات الهوية. سأذكر العديد منها في الصفحات التالية، البعض منها بايجاز والبعض الآخر بالتفصيل، خصوصاً تلك المتعلقة بالمنطقة التي انا قادم منها أي الشرق الاوسط والمتوسط والعالم العربي ولبنان قبل غيره. هذا البلد الذي يدفعنا دائماً الى التساؤل حول انتماءاتنا وأصولنا وعلاقتنا بالآخرين وعن مكاننا تحت الشمس... أو في الظل.



# ٢

كما يلجأ الآخرون الى فحص الضمير أعمد أحياناً الى ما أسمّيه «فحص هويتي». وليس غرضي من ذلك كما بات مفهوماً ان أقع في ذاتي على انتماء «أساسي» ما، أرى نفسي من خلاله، بل اني أتخذ الموقف المعاكس أي أروح أستنبش ذاكرتي كي أستخرج أكبر عدد من عناصر هويتي فأجمعها وأرتّبها دون ان أتنكر لأي منها.

إني أتحدر من عائلة تعود في جذورها الى جنوب الجزيرة العربية، استوطنت الجبل اللبناني منذ قرون ومن هناك انتشرت عبر هجرات متوالية في أرجاء الكرة الارضية، من مصر الى البرازيل ومن كوبا الى اوستراليا. وهي تتباهى بأنها كانت على الدوام عربية ومسيحية، وذلك على الارجح منذ القرن الثاني او الثالث أي قبل ظهور الاسلام، وحتى قبل اعتناق الغرب الديانة المسيحية.

وكوني مسيحياً لغته الأم هي العربية، لغة الاسلام المقدسة، هو احدى المفارقات الاساسية التي رسخت هويتي. فان تكلّمي هذه اللغة ينسج الروابط بيني وبين جميع هؤلاء الذين يستعملونها كل يوم في صلواتهم وهم في غالبيتهم لا يتقنونها مثلي. فاذا كنت في آسيا الوسطى مثلاً والتقيت شيخاً علاّمة يقف أمام مدرسة تيمورية يكفي ان أخاطبه بالعربية ليشعر بالالفة ويفتح قلبه كما لن يفعل لو اضطر للتكلم بالروسية او الانكليزية.

فهذه اللغة هي لغة مشتركة بيننا، انا وهو وما يزيد عن مليار انسان آخر. من ناحية أخرى ان انتمائي الى المسيحية، أكان هذا الانتماء دينياً عميقاً او

سوسيولوجياً فقط، فهذا ليس موضوع بحثنا، يقيم أيضاً رابطاً مهماً بيني وبين المليار مسيحي تقريباً في العالم. أشياء كثيرة تميزني عن أي مسيحي كما عن أي عربي او أي مسلم لكن لي مع كل منهم قرابة لا يمكن انكارها، تارة دينية وفكرية وتارة لغوية وثقافية.

وبعد، فان كون المرء عربياً ومسيحياً يجعله في وضعية أقلوية وبالغة الخصوصية ليس من السهل دائماً الاضطلاع بها وهي تترك بصمات عميقة ودائمة. فيما يخصني لن أنكر انه كان لها الاثر الحاسم في أغلب القرارات التي اتخذتها في حياتي، ومنها قراري بتأليف هذا الكتاب.

وعلى هذا الاساس، لو اخذت بعين الاعتبار العنصرين المكونين لهويتي، كل على حدة، لشعرت اني قريب من نصف البشرية ان باللغة وان بالدين، اما لو أخذت هذين المعيارين مجتمعين، لوجدت نفسي في مواجهة خصوصيتي.

يمكنني سوق الملاحظة نفسها أيضاً في ما يتعلق بانتماءاتي الاخرى، فانا أشارك ستين مليون إنسان في كوني فرنسياً، وما بين ثمانية وعشرة ملايين آخرين بمن فيهم لبنانيي الاغتراب في كوني لبنانياً. لكن ما هو عدد الاشخاص الذين أشترك معهم في كوني فرنسياً ولبنانياً في آن معاً؟ بضعة آلاف على الأكثر!

ان كلاً من انتماءاتي يربطني بعدد كبير من البشر، لكن كلما تعدّدت هذه الانتماءات كلما أغرقت هويتي في خصوصيتها.

فلو توسعت أكثر في استعراض أصولي وجب عليّ أن أذكر اني ولدت في طائفة تعرف بالروم الكاثوليك او الملكيين، وهي تعترف بسلطة البابا مع تمسكها ببعض الطقوس البيزنطية. يمكن لهذا الانتماء ان يبدو من بعيد امراً تفصيلياً غريباً، لكنه يشكل عن كثب وجهاً حاسماً من وجوه هويتي. ففي بلد مثل لبنان تصارعت فيه الطوائف الكبيرة طويلاً دفاعاً عن مناطق نفوذها وحصتها في السلطة، نادراً ما حمل ابناء الاقليات من امثال طائفتي السلاح، لا بل كانوا أول من سلك طريق الهجرة. أما أنا فقد رفضت دائماً التورط في هذه الحرب التي اعتبرتها عبثية وانتحارية. لكن هذا الحكم وهذه المسافة في النظر الى الأمور كما التمنع عن حمل السلاح، كلها ليست بعيدة عن كوني

أنتمي الى طائفة مهمشة.

انا اذاً ملكيّ. لكن لو طاب لأحدهم يوماً التفتيش عن اسمي في سجلات الاحوال الشخصية وهي منظمة في لبنان كما هو معروف وفق الانتماء الديني، فلن يجدني بين الملكيين بل في سجل البروتستانت. لأي سبب يا ترى؟ انها قصة تطول وأكتفي بالقول انه قد ساد عائلتنا تراثان دينيان متنافسان وكنت طوال حداثتي شاهداً على هذه التجاذبات. شاهداً عليها ومحوراً لها أحياناً. ولم يأت التحاقي بمدرسة فرنسية، مدرسة الآباء اليسوعيين، إلا من رغبة والدتي الكاثوليكية المتشدّدة في إبعادي عن التأثير البروتستانتي الغالب وقتها على عائلة والدي حيث كان يُرسل الاولاد تقليدياً الى المدارس الاميركية او الانكليزية. وبسبب هذا الصراع صرت فرانكوفونياً وبالتالي قصدت باريس للإقامة فيها خلال حرب لبنان بدل نيويورك او فانكوفر او لندن وبسبب ذلك ايضاً شرعت في الكتابة بالفرنسية.

هل أورد ايضاً تفاصيل اخرى عن هويتي؟ هل أشير الى جدتي التركية وزوجها الماروني المصري والى جدي الآخر المتوفى قبل ولادتي والذي يروى لي انه كان شاعراً ومفكراً حراً وماسونياً ربما ومعادياً لرجال الدين في مطلق الاحوال؟ هل أعود في الزمن الى شقيق جدّ جدّي الذي كان أول من ترجم مسرحيات موليير الى العربية، وقدمها سنة ١٨٤٨ فوق خشبة مسرح عثماني؟

طبعاً لا، هذا يكفي. سأتوقف هنا كي أطرح سؤالاً: كَم شخصاً يشترك معي في هذه العناصر المتناثرة التي شكلت هويتي ورسمت الخطوط العريضة لمسيرة حياتي؟ انهم لقلائل. او ربما لا أحد. وهذا ما أود التركيز عليه فعلاً أي انه بفضل كل انتماء من انتماءاتي مأخوذاً على حدة أحقق قرابة مع عدد كبير من البشر، وبفضل هذه المعايير مجتمعة أحصل على هويتي الخاصة التي لا تشبه هوية أحد.

لا يلزمني قدر كبير من التعميم لكي أؤكد ان لي بعض الانتماءات المشتركة مع كل كائن بشري، لكن لا أحد في العالم يشاطرني جميع انتماءاتي ولا حتى جزءاً كبيراً منها. فمن أصل عشرات المعايير التي يمكنني إيرادها تكفي حفنة منها كي تستقيم هويتي الخاصة بصورة واضحة ومتميزة عن أي فرد

آخر، حتى لو كان ابني او والدي.

لقد ترددت طويلاً قبل الشروع في كتابة الصفحات السابقة متسائلاً ان كان عليّ من بداية الكتاب التوسع في حالتي الخاصة.

فمن جهة، كان يهمني، وانا أتخذ من نفسي مثلاً أعرفه جيداً، أن أبيّن بأي طريقة يمكن الانسان أن يؤكد خصوصيته وتشابهه مع الآخرين في آن، من خلال مجموعة من مقاييس الانتماء. ولم أكن غافلاً، من جهة أخرى، انه كلما تعمقنا في تحليل حالة خاصة، كلما خاطرنا بأن تنقلب الحجة ضدنا على اعتبار ان ما نعالجه هو حالة فردية بالضبط.

في نهاية المطاف، خضت غمار التجربة لاقتناعي ان أي شخص حسن النية يسعى الى اجراء «فحص هوية» سرعان ما يكتشف انه، مثلي أيضاً، يشكل حالة خاصة. فما البشرية جمعاء سوى مجموعة من الحالات الخاصة، والحياة بنفسها تنتج الفروقات، اما التناسل فلا يكون أبداً متطابقاً. فلكل انسان دون أي استثناء هوية متعددة ويكفي ان يطرح على نفسه بعض الاسئلة ليقع على كسور منسية وتشعبات غير منتظرة وليكتشف نفسه مركباً، فريداً، لا بديل له.

وهذا بالضبط ما يميز هوية كل فرد من الافراد، فهي مركبة، فريدة، لا بديل منها ولا تتماثل مع أية هوية أخرى. واذا كنت أشدد على هذه النقطة فلكي أواجه نمط التفكير الشائع والمؤذي بنظري والذي يملي علينا، عند طلب الافصاح عن هويتنا، ان نختصر الاجابة بالقول: «انا عربي»، «انا فرنسي»، «أنا أسود»، «أنا صربي»، «أنا مسلم» أو «أنا يهودي». فمن يعدد مثلي انتماءاته المختلفة يتعرض مباشرة لتهمة «تذويب» هويته في خليط لا شكل له ولا ألوان فيه. لكن الحقيقة ان مبتغاي هو عكس ذلك تماماً. لا أرى ان الناس جميعهم متشابهين بل ان كل واحد منهم مختلف عن الآخرين. فالصربي مختلف على الارجح عن الكرواتي لكن كل صربي يختلف ايضاً عن أي صربي آخر وكل كرواتي لا يشبه أي كرواتي آخر. واذا كان المسيحي اللبناني يختلف عن المسلم اللبناني فاني لا أعرف مسيحيين لبنانيين ولا مسلمين لبنانيين متشابهين تماماً. وكذلك قل عن اي فرنسيين او افريقيين او عربيين او يهوديين. لا يمكن ان يحلّ فرد محل الآخر وغالباً ما نجد ضمن عائلة رواندية

او ايرلندية او لبنانية او جزائرية او بوسنية واحدة شقيقان ترعرعا في البيئة نفسها، بينهما فروقات بسيطة في الظاهر لكنها تجعل سلوكهما على طرفي نقيض في مسائل مثل السياسة والدين والحياة اليومية حتى انها تجعل من أحدهما قاتلاً، ومن الآخر رجل حوار ومصالحة.

قلة من الناس قد تعترض جهاراً على ما قلته لكننا نتصرف جميعاً كأن الامور خلاف ذلك. فمن باب السهولة ندمج أناساً يختلفون عن بعضهم أشد الاختلاف ضمن تسمية واحدة ومن باب السهولة أيضاً ننسب إليهم جرائم وأفعالاً جماعية وكذلك آراء مشتركة كقولنا «الصرب قتلوا...» او «الانكليز اجتاحوا...» و «اليهود صادروا...»، «السود حرقوا...» او «العرب رفضوا...». هكذا وبدون تساؤلات نطلق أحكامنا على الشعوب فننعت هذا بالـ «نشيط» وذاك بالـ «ماهر» او «الكسول» و«الشكاك» او «الماكر» و «المتكبر» و«العنيد» وأحياناً ينتهي ذلك كله في حمّام من الدم.

لا أدري اذا كان من الواقعية التوقع من معاصرينا جميعهم تغيير طرق تعبيرهم بين ليلة وضحاها. لكن يبدو لي من الاهمية في مكان ان يدرك كل منا ان كلامه ليس بريئاً وانه يساهم في إدامة الأحكام المسبقة التي تبيّن على مرّ التاريخ انها كانت منحرفة وقاتلة.

ذاك ان نظرتنا هي التي تجعل الآخرين يتقوقعون داخل انتماءاتهم الضيقة، ونظرتنا اليهم هي ايضاً القادرة على تحريرهم.

# ٣

لا تعطى الهوية دفعة واحدة، فهي تُبنى وتتحوّل على مدى الحياة. لقد تمّ عرض هذه الفكرة وشرحها مطولاً في العديد من المؤلفات لكن لا ضير في التشديد عليها مرة اخرى. ان عناصر هويتنا التي نحملها عند الولادة ليست متعددة، فهي مقتصرة على بعض الميزات الجسدية بالاضافة الى الجنس واللون... وحتى هنا ليس كل شيء فطرياً، فبالرغم من ان البيئة الاجتماعية ليست بالطبع مسؤولة عن تحديد الجنس الا انها مسؤولة عن معنى هذا الانتماء، فالفرق واضح بين وضع الفتاة في كابول ووضعها في اوسلو، فمعنى الانوثة مختلف هنا وهناك كما هي مختلفة باقي عناصر الهوية...

يمكن ابداء ملاحظة مماثلة في ما يتعلق باللون. فأن يولد الانسان اسود في نيويورك ولاغوس ولواندا او بريتوريا ليس ذا دلالة واحدة، ويمكن القول انه لا يكون اللون نفسه من ناحية الهوية. فبالنسبة لولد أبصر النور في نيجيريا ليس سواد بشرته او بياضها العنصر الحاسم في هويته بل انتمائه الى اليوروبا مثلاً بدل الهاوسا. وفي افريقيا الجنوبية لا يزال السواد او البياض عنصراً هاماً من عناصر الهوية يعادله في الاهمية الانتماء الاثني الى الزولو او الكسوزا مثلاً... اما في الولايات المتحدة فان تحدر السود من أصول ياروبا او هاوسا لا يرتدي أي أهمية على الاطلاق بينما يشكل الاصل الاثني للبيض (الايطاليين، الانكليز، الايرلنديين او غيرهم) عنصراً محدداً لهويتهم. فضلاً عن ذلك ان من يكون في سلالته أشخاص من السود والبيض يعتبر في الولايات المتحدة «أسود» بينما ينظر اليه في افريقيا الجنوبية وانغولا على انه «خلاسي».

لماذا يؤخذ مفهوم الخلاسية في الاعتبار في بعض البلدان دون غيرها؟ لماذا يكون الانتماء الاثني محدداً للهوية في بعض البلدان دون غيرها؟ يمكننا بالنسبة إلى كل حالة من الحالات تقديم تفسيرات عدة قد تكون مقنعة او لا تكون. لكن ليس هذا ما يهمني الآن في هذه المرحلة. لقد اوردت هذه الامثلة للتشديد على ان اللون والجنس ليسا عنصرين «مطلقين» من عناصر الهوية... فكيف بالاحرى سائر العناصر التي تبقى كلها نسبية؟

من اجل قياس العناصر الفطرية الحقيقية في هويتنا، يمكننا اللجوء الى فرضية ذهنية ذات مغزى كبير: تخيلوا طفلاً رضيعاً ينتزع من محيطه عند ولادته ليوضع في بيئة اخرى مختلفة، ومن ثم قارنوا بين «الهويات» المتنوعة التي يمكنه اكتسابها والمعارك التي سيكون عليه خوضها وتلك التي ستوفر عليه... هل من حاجة الى الاشارة انه لن يذكر شيئاً عن «ديانته» الاصلية ولا عن «قوميته» او «لغته» وانه يمكن ان يجد نفسه يجابه بضراوة هؤلاء المفترض بهم ان يكونوا أهله؟

فالحقيقة المؤكدة ان ما يحدد انتماء الفرد الى جماعة معينة هو في الاساس تأثير الآخرين عليه، تأثير القريبين منه أي أهله ومواطنيه وأبناء دينه الذين يسعون لامتلاكه، وتأثير من هم في مواجهته لأنهم يحاولون إلغاءه. فعلى كل منا ان يشق طريقاً من ضمن السبل التي يدفع باتجاهها ومن ضمن تلك التي يمنع عليه سلوكها او تلك المزروعة بالعوائق أمامه. فهو ليس من هو فوراً ولا يكتفي بادراك من هو بل «يصبح» ما هو عليه، أي انه لا يكتفي بادراك هويته بل يكتسبها شيئاً فشيئاً.

يبدأ التدرّب باكراً، منذ الطفولة الاولى. أكان بصورة ارادية او غير ارادية، يقوم أهله بقولبته وتطويعه وتلقينه المعتقدات العائلية والطقوس والمواقف والاعراف واللغة الأمّ بالطبع، ومن بعدها المخاوف والطموحات والاحكام المسبقة والضغائن بالاضافة الى سائر مشاعر الانتماء واللاانتماء.

وباكراً ايضاً، سواء في البيت، في المدرسة ام في الشارع المجاور تحدث الخدوش الاولى. فيشعره الآخرون من خلال أحاديثهم ونظراتهم انه فقير او أعرج او قصير القامة او «طويل هبيل» او أسمر او كثير الشقار او مختون او غير مختون او يتيم، وتؤدي هذه الفروقات التي لا تحصى، طفيفة كانت ام

كبيرة، الى رسم ملامح الشخصية وتحدد السلوك والآراء والمخاوف والطموحات التي تلعب في الغالب دوراً تربوياً بالغ الاهمية وتخلف احياناً جروحاً لا تندمل.

ان هذه الجروح هي التي تحدد في كل مرحلة من مراحل الحياة موقف الافراد من انتماءاتهم كما تحدد تراتبية هذه الانتماءات. فكيف يمكن نسيان الاضطهاد بسبب الدين والاذلال والسخرية بسبب اللون او اللهجة او الثياب المرقّعة؟ لقد شددت حتى الآن على ان الهوية تتكون من انتماءات متعددة، لكن من الضروري التأكيد ايضاً انها واحدة ونعيشها كوحدة متكاملة. فهوية الفرد ليست تجاوراً بين انتماءات مستقلة، ليست مجموعة رقع بل هي رسم فوق جلد مشدود، ويكفي ان يُمسّ واحد من هذه الانتماءات فقط لينفعل الفرد بكلّيته.

من جهة اخرى اننا غالباً ما نتعرّف إلى أنفسنا في الانتماء الاكثر عرضة للتهجم واذا عجزنا احياناً عن الدفاع عنه نخفيه فيبقى مدفوناً في اعماقنا، كامناً في الظل ينتظر ساعة الثأر. لكننا نتماهى مع هذا الانتماء بالضبط سواء أتبنيناه او أخفيناه، ان أعلناه بخفر او بصخب. والانتماء المقصود، أي اللون او الدين او اللغة او الطبقة... يجتاح عندها هويتنا بأكملها. والذين يتشاركون فيه يشعرون بالتضامن فيتجمعون ويستنفرون ويحمّس بعضهم بعضاً ويهاجمون من هم في مواجهتهم. فبالنسبة اليهم يصبح «تأكيد الهوية» حتماً فعل شجاعة وتحرر...

وبطبيعة الحال تبرز القيادات داخل كل جماعة جريحة. وبين الحماسة المفرطة والسلوك المدروس يلجأ هؤلاء الى خطاب متطرف يطيّب الجروح. فيقولون انهم يرفضون استجداء احترام الآخرين لهم، فهذا حق لهم وسيعملون على فرضه. ويعدون بالنصر او الثأر ويلهبون النفوس ويلجأون احياناً الى أساليب متطرفة كان يحلم بها سراً بعض اخوتهم المهانين. باتت العدة جاهزة كي تبدأ الحرب. ومهما حصل فان «الآخرين» يستحقون ما سيحل بهم و«نحن» نتذكر بكل دقة «ما قاسيناه منهم» منذ فجر التاريخ: جميع الجرائم وجميع التعديات والاهانات والمخاوف مع الاسماء والتواريخ والارقام.

لأني قادم من بلد عاش حرباً، ولأني أقمت في حيّ تعرّض لقصف مصدره الحيّ المجاور وأمضيت ليلة او ليلتين في أسفل بناية تم تحويله الى ملجأ ومعي زوجتي الشابة الحبلى وابني الصغير، وبسبب أصوات الانفجارات في الخارج والشائعات المتداولة في الداخل حول هجوم وشيك، وبسبب ألوف الاخبار حول عائلات تعرضت للذبح، بتّ أعرف تماماً كيف يدفع الخوف أي كان الى الجريمة. فلو انه بدل الشائعات المغرضة وقعت مذبحة حقيقية في الحيّ الذي أسكن فيه هل كنت سأحافظ عل برودة اعصابي، ولو أمضيت في هذا الملجأ شهراً بدل اليومين هل كنت سأرفض السلاح الذي سيوضع بين يديّ؟

أفضل عدم الالحاح على نفسي بهذا النوع من الاسئلة. فمن حسن حظي اني لم أواجه امتحاناً قاسياً وسارعت في الخروج سالماً مع عائلتي من هذا الأتون، ومن حسن حظي ان يديّ بقيتا نظيفتين وضميري مرتاحاً. لأن الامور كانت ستختلف ربما لو كنت عند بداية الحرب في سن السادسة عشرة بدل الستة والعشرين او لو فقدت فيها شخصاً عزيزاً او لو كنت أنتمي الى بيئة اجتماعية أخرى او الى طائفة اخرى...

من حقنا التساؤل بعد كل مجزرة اثنية جديدة كيف يصل الامر بالبشر الى ارتكاب مثل هذه الفظاعات. فان بعض هذا التفلت يبدو لنا احياناً غير مفهوم ويتعذر فكّ ألغاز المنطق الذي يتحكم به. نتحدث عندها عن جنون القتل والجنون الدموي، السلفي والوراثي. هنالك جنون في معنى من المعاني. فعندما يتحول رجل سليم العقل الى قاتل بين ليلة وضحاها فهذا جنون. لكن عندما يتعلق الأمر بآلاف بل بملايين القتلة وعندما تتكرر الظاهرة من بلد الى آخر، داخل ثقافات مختلفة ولدى اتباع الاديان المختلفة كما لدى من لا يؤمنون بدين فان كلمة جنون لا تعود كافية. ان ما نسميه بسهولة «جنون القتل» هو نزوع امثالنا من بني البشر الى التحول الى قتلة ما ان يشعرون بالتهديد يطال «قبيلتهم». فان شعور الخوف او القلق لا يخضع دائماً لاعتبارات عقلانية ويحدث ان يكون هذا الشعور مفرطاً او حتى ذهانياً هذيانياً. لكن عندما يسيطر الخوف على جماعة بشرية يجب الاخذ بعين الاعتبار حقيقة هذا الخوف اكثر من حقيقة التهديد الذي تتعرض له هذه الجماعة.

لا أعتقد ان هناك انتماءات اثنية او دينية او قومية تخلق استعداداً مسبقاً للقتل اذ يكفي استعراض احداث السنوات الاخيرة لنلاحظ ان كل جماعة من الجماعات البشرية وبمجرد ان تشعر بالاذلال او بالتهديد في وجودها حتى تنزع الى انتاج القتلة الذين سيرتكبون ابشع الفظاعات وهم مقتنعون انهم على صواب ويستحقون بركة السماء واعجاب افراد جماعتهم. ففي كل واحد منا يكمن مستر هايد والمهم منع توفر الشروط الكفيلة باخراج الوحش من مخبئه.

لن أغامر في تقديم تفسير عام لجميع المجازر وبالتالي لن أقترح دواءً عجائبياً. فكما انني لا أؤمن بالهويات المبسطة لا أعتقد ايضاً بالحلول التبسيطية. فالعالم آلة معقّدة لا يمكن تفكيكها بواسطة مفكّ للبراغي. لكن ذلك لا يجب ان يمنعنا من المتابعة ومحاولة الفهم والافتراض والمناقشة واقتراح وجهة التفكير هذه او تلك.

اما الوجهة التي يمكن ترصدها بين سطور هذا الكتاب فيجب صياغتها على الشكل التالي: اذا كان البشر من جميع البلدان والظروف المعيشية والمعتقدات قادرين على التحول بهذه السهولة الى قتلة واذا كان المتعصبون من كل الاصناف قادرين على فرض انفسهم بهذه السهولة مدافعين عن الهوية فلأن المفهوم «القبلي» لفكرة الهوية الذي لا يزال سائداً في العالم اجمع يشجع هذا الانحراف. انه مفهوم موروث من نزاعات الماضي، يرفضه الكثيرون منا اذا ما تفحصوه عن كثب، لكننا نستمر في التزامه بفعل العادة او لافتقارنا الى الخيال او لمجرد خنوع، فنساهم بذلك لاارادياً في المآسي التي ستثير فينا اضطراباً صادقاً عند وقوعها.

# ٤

منذ بداية هذا الكتاب وانا أتحدث عن الهويات «القاتلة»، ولا أراني مبالغاً في هذه التسمية طالما ان المفهوم الذي أستنكره هو هذا الذي يختزل الهوية الى انتماء واحد، يصنّف الناس داخل موقف منحاز، متشيّع، غير متسامح، تسلطي وانتحاري ايضاً، فيحوّلهم في اغلب الاحيان الى قتلة او الى انصار للقتلة، وتكون رؤيتهم للعالم منحرفة وملتوية. فالمنتمون الى جماعتنا هم «منّا وفينا» نتضامن معهم لكننا نسمح لأنفسنا بالاستبداد بهم. واذا اعتبرنا موقفهم «فاتراً» شهّرنا بهم وأرهبناهم وعاقبناهم بصفتهم «خونة» و«جاحدين». اما الآخرون، المنتمون الى المعسكر المقابل، فلا نحاول أبداً تفهّمهم ونتحاشى الاقرار لهم بشيء من الصواب في مواقفهم من هذه المسألة او تلك، كما نحاذر ألا نلين عند سماع شكواهم او رؤية عذاباتهم والظلم الذي كانوا ضحاياه. وحدها تعنينا وجهة نظر «جماعتنا» وهي في الغالب نظرة المناضلين الاكثر ديماغوجية وهوساً بيننا.

في المقابل ما ان نفهم هويتنا على انها مجموعة من الانتماءات بعضها يرتبط او لا يرتبط بتاريخ اثني، وبعضها يتحدر من تاريخ ديني وبعضها لا، عندما نرى في أنفسنا، في أصولنا ومسارنا روافد متعددة ومساهمات وتهجين متنوع وكذلك تأثيرات دقيقة ومتناقضة، عندها تنشأ علاقة مختلفة بيننا وبين «قبيلتنا». فلا يبقى هنالك «نحن» و«هم» فقط مثل جيشين مستنفرين استعداداً للمجابهة التالية او للثأر المنتظر. بل يصبح هنالك من «جهتنا» أفراد ليس لي معهم في نهاية المطاف سوى القليل من القواسم المشتركة بينما أشعر بنفسي

قريباً جداً من أشخاص هم في «جهتهم».

لكن في العودة الى الموقف السابق، يمكن التصور كيف يُدفع بالافراد الى أسوأ أشكال التطرف: اذا شعروا ان «الآخرين» يشكلون تهديداً لاثنيتهم او دينهم او وطنهم فانهم يشرّعون لأنفسهم تماماً كل ما من شأنه ازالة هذا التهديد. وحتى عندما يرتكبون المجازر فانهم يكونون مقتنعين ان ذلك اجراء ضروري لحماية ارواح اهلهم. وبما ان الذين يدورون في فلكهم يشاطرونهم هذا الشعور فان مرتكبي المجازر يكون ضميرهم مرتاحاً في اغلب الاحيان ولا يفهمون كيف تطلق عليهم تسمية مجرمين. يقسمون انهم غير مجرمين فهم يقومون فقط بحماية والدتهم المسنة واشقائهم وشقيقاتهم وابنائهم.

ان هذا الشعور بالنضال من اجل بقاء الاهل على قيد الحياة والتزود بصلواتهم والاقتناع بالوقوف موقف الدفاع عن النفس على المدى الطويل ان لم يكن في الظرف المباشر، تلك هي السمة المشتركة بين جميع هؤلاء الذين ارتكبوا الجرائم الاكثر وحشية خلال السنوات الاخيرة في أقطار الارض كافة من رواندا الى يوغوسلافيا السابقة.

انها ليست حالات معزولة، فالعالم مليء بالجماعات الجريحة التي لا تزال تعاني الاضطهاد او لا تزال تحفظ ذكرى عذابات قديمة وهي تحلم بالثأر. ونحن لا يمكننا التفرج عليهم في محنتهم ولا يمكننا سوى التعاطف مع رغبتهم في تكلم لغتهم بحرية وفي ممارسة شعائرهم الدينية دون خوف وفي المحافظة على تقاليدهم. لكننا قد ننزلق احياناً من الشفقة الى المسايرة، فنسامح هؤلاء الذين عانوا من العجرفة الاستعمارية والعنصرية ورفض الاجنبي، على إفراطهم في عجرفتهم الوطنية الخاصة وعنصريتهم ورفضهم للاجنبي، ولا نبالي بالتالي بمصير ضحاياهم طالما ان الدماء لم تسل بغزارة.

ذلك اننا لا نعرف ابداً اين حدود التأكيد الشرعي للهوية واين يبدأ التعدي على حقوق الآخرين. ألم أنبّه لتوّي ان كلمة «هوية» هي «صديق مزيّف»؟ فهي تعكس بادئ الامر تطلعاً شرعياً لتتحول فجأة الى اداة من ادوات الحرب، ويبدو الانزلاق من هذا المعنى الى ذاك لاشعورياً، كأنه طبيعي، نقع جميعاً في شراكه في بعض الحالات. نستنكر الظلم وندافع عن حقوق شعب معذب ونجد انفسنا في اليوم التالي متواطئين على مجزرة.

فجميع المجازر التي وقعت في السنوات الاخيرة كما جميع النزاعات الدموية مرتبطة بمشاكل معقدة وقديمة تندرج ضمن «ملف» الهوية. واحياناً يكون الضحايا هم أنفسهم باستمرار مما يدفع الى اليأس، واحياناً اخرى تنعكس الآية فيصبح جلادو الامس ضحايا اليوم والضحايا جلادين. يجب التذكير ان ليس لهذه التعابير معنى الا في نظر المراقبين الخارجيين فقط، فبالنسبة للمتورطين مباشرة في نزاعات الهوية وللمتألمين والخائفين هنالك فقط «نحن» و«هم»، الاهانة وردّ الصاع، ولا شيء غير ذلك. «نحن» بالتحديد حكماً ضحايا بريئة و«هم» حكماً مذنبون، مذنبون منذ زمن طويل وذلك مهما قاسوا من عذاب في الوقت الراهن.

وعندما تلتبس نظرتنا، نحن المراقبين الخارجيين، بهذه اللعبة المنحرفة، أي عندما نصنّف هذه الجماعة في دور الحمل وتلك في دور الذئب، نكون بدون علمنا قد سمحنا لجرائم البعض بالافلات سلفاً من العقاب. وقد رأينا مؤخراً في بعض النزاعات كيف تقوم فئات بارتكاب الفظاعات ضد جماعتها لأنها متأكدة ان الرأي العام الدولي سيتّهم أخصامها بذلك بصورة عفوية.

الى هذا التساهل يضاف تساهل آخر يوازيه سوءاً. وهو خاص بالمشككين الدائمين الذين يسارعون عند كل مجزرة جديدة تقع ضمن اطار «نزاعات الهوية» الى الجزم بأن الامور جرت على هذا المنوال منذ فجر التاريخ وانه من الوهم والسذاجة توقع تغيّرها. هكذا ينظر احياناً عن وعي او عن غير وعي الى المجازر الاثنية على انها جرائم عاطفية جماعية، مؤسفة بالطبع، ولكن يمكن تفهمها ولا مفرّ منها على كل حال لأنها «ملازمة للطبيعة البشرية ...».

وقد تسبّب هذا الموقف المتهاون مع القتل بكثير من الاضرار حتى الآن، والواقعية التي يدّعيها هذا الموقف تبدو لي نوعاً من التعدّي. فأن يكون المفهوم «القبلي» لا يزال هو السائد اليوم في العالم أجمع وليس فقط عند المتعصبين، فتلك وللأسف جوهر الحقيقة. لكن العديد من المفاهيم ازدهرت طوال قرون من الزمن ولم تعد مقبولة اليوم ومنها التفوق «الطبيعي» للرجل على المرأة والتراتبية بين الاعراق او لعهد قريب منا نظام التفرقة العنصري وكافة اشكال التمييز. وطوال حقبة مديدة من الزمن كان التعذيب اجراء «اعتيادياً» في ممارسات العدالة، كذلك كانت العبودية تبدو كحقيقة معاشة تجنّب كبار

مفكري الماضي اعادة النظر فيها.

ثم جاءت أفكار جديدة تفرض نفسها شيئاً فشيئاً: فكرة ان لكل انسان حقوقاً يجب تحديدها واحترامها، فكرة ان للمرأة حقوق الرجل نفسها، فكرة ان الطبيعة ايضاً تستحق العناية، فكرة ان للبشر جميعهم مصالح مشتركة في مجالات متزايدة يوماً بعد يوم، كالسلام والمبادلات الدولية ومحاربة الكوارث الكبرى، وفكرة انه يمكن لا بل يجب التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى عندما لا تحترم فيها حقوق الانسان الاساسية...

نسرد ذلك لنقول ان الافكار التي سادت في مراحل التاريخ ليست بالضرورة هي نفسها التي ستبقى سائدة في العقود المقبلة. فعندما تبرز حقائق جديدة نحتاج الى اعادة النظر في مواقفنا وعاداتنا واحياناً تبرز هذه الحقائق بسرعة لا تستطيع معها عقلياتنا اللحاق بها فنجد انفسنا كمن يكافح الحرائق برشّها بالمواد الملتهبة.

ففي عصر العولمة وازاء هذا الامتزاج المتسارع الباعث للدوار والذي يلفّنا جميعاً، هنالك مفهوم جديد للهوية يفرض نفسه علينا بصورة طارئة. فلم يعد بامكاننا الاكتفاء بان نفرض على مليارات البشر الحائرين ان يختاروا بين التأكيد المبالغ فيه لهويتهم وبين الفقدان الكامل لأية هوية أي بين الاصولية والتفكك. والواقع ان المفهوم الذي لا يزال سائداً في هذا المجال يؤدي الى هذا الخيار. فاذا لم يتمّ تشجيع معاصرينا على الاضطلاع بانتماءاتهم المتعددة، اذا عجزوا عن التوفيق بين حاجتهم للهوية والانفتاح الصريح والخالي من العقد على الثقافات المختلفة، واذا أحسوا بأنفسهم مرغمين على الخيار بين إنكار أنفسهم او إنكار الآخر، فاننا نكون قد أعددنا أفواجاً من المجانين الدمويين، أفواجاً من التائهين.

لكني أودّ العودة قليلاً الى بعض الامثلة التي ذكرتها في مستهل الكتاب: ان الرجل المولود من أب صربي وأم كرواتية اذا استطاع الاضطلاع بانتمائه المزدوج لن يشارك ابداً في أي مجزرة او «تطهير» اثني. والرجل المولود من أب هوتو وأم توتسي اذا تمكن من تقبّل هذين «الرافدين» اللذين أنجباه فانه لن يكون يوماً جزاراً ولن يساهم في حروب الابادة. كذلك الشاب الفرنسي-الجزائري الذي مثّلت به سابقاً كما الشاب الالماني-التركي لن يقفا يوماً الى

جانب المتعصبين اذا ما توصّلا الى ممارسة هويتهما المركبة بكل صفاء.

هنا أيضاً نخطىء اذا اعتبرنا هذه الأمثلة حالات قصوى. فحيث تتحاذى اليوم جماعات بشرية مختلفة في الدين واللون واللغة والإثنية او القومية، حيث يتصاعد التوتر المتفاوت القدم او الحدّة بين المهاجرين والسكان المحليين كما بين البيض والسود، والكَاثوليك والبروتستانت، واليهود والعرب، والهندوس والسيخ، والليتوانيين والروس، والصرب والالبان، واليونان والاتراك، والناطقين بالانكليزية وأهل كيبك، والفلامان والفالون، والصينيين والماليين... نعم، في كل مجتمع منقسم يوجد عدد من الرجال والنساء يحملون انتماءات متناقضة ويعيشون على الحدود المشتركة بين جماعتين متواجهتين. انهم أشخاص تخترقهم في شكل من الأشكال خطوط الفصل الإثنية او الدينية او غيرها.

فنحن لسنا امام مجرد مجموعة من الهامشيين بل انهم يحصون بالآلاف ان لم يكن بالملايين وعددهم سيزداد باستمرار. ولأنهم يقيمون على الحدود المشتركة منذ ولادتهم او نتيجة مصادفات حياتهم او ايضاً بفعل خيار حرّ، فهم قادرون على التأثير في الاحداث وترجيح الكفّة الى هذه الجهة او تلك. والقادرون من بينهم على النهوض باعباء تنوعهم سيكونون صلة الوصل بين مختلف الجماعات والثقافات ويلعبون دور تعزيز الروابط داخل المجتمع الذي يعيشون فيه. في المقابل ان العاجزين عن الاضطلاع بوضعهم المتنوع سيجدون أنفسهم في صفوف القتلة الاكثر ضراوة يهاجمون بشراسة هؤلاء الذين يمثلون جزءاً منهم يريدون نسيانه. انه «كره الذات» الذي شهدنا أمثلة كثيرة عليه عبر التاريخ...

# ٥

ان كلامي هو على الارجح كلام شخص مهاجر ينتمي الى أقلية. لكن يبدو لي ان هذا الكلام يعكس حساسية مشتركة متزايدة لدى معاصرينا. أليس من ميزات عصرنا انه جعل من الجميع نوعاً من المهاجرين والأقلويين؟ فنحن مرغمون على العيش في عالم لا يشبه ابداً موطننا الاصلي وعلينا جميعاً تعلّم لغات اخرى وكلام آخر واصطلاحات اخرى مما يولّد لدينا جميعاً الانطباع بأن هويتنا كما تخيلناها منذ الصغر، باتت مهددة.

كثيرون غادروا مسقط رأسهم، وكثيرون ايضاً باتوا لا يتعرَفون اليه مع انهم لم يغادروه. والارجح ان ذلك يعود في جزء منه الى صفة دائمة من صفات النفس البشرية النازعة بطبيعتها الى الحنين الى الماضي، لكنه يرجع ايضاً الى ان التطور المتسارع جعلنا نجتاز في ثلاثين عاماً ما كان يتطلب اجتيازه في الماضي أجيال عدة.

لذا فان وضعية المهاجر لم تعد خاصة فقط بفئة من البشر اقتلعت من ارضها الأم بل هي اكتسبت قيمة نموذجية. فالمهاجر هو الضحية الاولى للمفهوم «القبلي» للهوية. فاذا أخذ انتماء واحد بعين الاعتبار وحكم على المرء ان يختار، فسيجد المهاجر نفسه منفصماً، ممزقاً، محكوماً اما بخيانة وطنه الاصلي او الوطن الذي استضافه، وفي الحالتين سيشعر حتماً بالمرارة والغضب.

قبل ان يكتسب المرء صفة المهاجر يكون نازحاً، أي قبل النزول في بلد ما نكون قد غادرنا بلداً غيره والمشاعر التي تربط انساناً بالارض التي نزح عنها

ليست ابداً بسيطة. فكوننا غادرناها يعني اننا نرفض فيها اشياء كالقمع وانعدام الاستقرار والفقر والأفق المسدود. لكن هذا الرفض يترافق في اغلب الاحيان مع شعور بالذنب، فنأخذ على أنفسنا هجرة الاهل والبيت الذي ترعرعنا فيه وغير ذلك من الذكريات الجميلة. كما ان هنالك روابط تدوم كرابط اللغة والدين والموسيقى او رفاق المنفى والاعياد والمآكل.

في موازاة ذلك لا تخلو مشاعرنا تجاه البلد المضيف من الالتباس ايضاً. فان قدومنا اليه يعني اننا نأمل بحياة افضل لنا ولعائلتنا، لكن يلازم هذا التوقع الخوف من المجهول خاصة وان ميزان القوى ليس في صالحنا. فنخشى الرذل والاهانة ونروح نترصد أي موقف يدل على الاحتقار او السخرية او الشفقة.

ويكون ردّ فعلنا العفوي الاول في عدم ابراز اختلافنا بل في محاولة اخفائه. والحلم السرّي لأغلب المهاجرين هو ان يظهروا كأنهم من أبناء البلد الاصليين، ورغبتهم الاولى هي تقليد مضيفيهم وهم ينجحون في ذلك احياناً لكنهم في الغالب يفشلون. فلهجتهم ليست صحيحة ولونهم مختلف بعض الشيء ولا يحملون الاسم ولا الشهرة ولا الاوراق المناسبة ولذلك سرعان ما تنكشف لعبتهم. كثيرون منهم يعرفون انه من العبث المحاولة فيبالغون عندها في اظهار اختلافهم سواء عن مفاخرة او عن تحدّ. ولا حاجة الى التذكير بأن بعضهم يتجاوز ذلك فيؤدي به الكبت الى حدّ الرفض العنيف.

واذا ما أطلت الكلام على حالة المهاجر النفسية فليس فقط لأنني أعيش هذه المعاناة شخصياً بل لأن التوترات الناتجة عن الهوية يمكنها في هذا المجال اكثر من غيرها ان تفضي الى انحرافات قاتلة.

ففي جميع البلدان التي يتجاور فيها سكان أصليون يحملون ثقافتهم المحلية مع مقيمين وافدين حديثاً جاؤوا بثقافاتهم المختلفة، تبرز الضغوطات المؤثرة على سلوك الافراد وعلى المناخ الاجتماعي والنقاش السياسي. وهذا ما يفرض علينا مقاربة هذه المسائل العاطفية بحكمة وصفاء.

فالحكمة طريق القمم، والممر ضيق بين هاويتين، بين مفهومين متطرفين. فبالنسبة إلى مشكلة الهجرة ان أول المفاهيم المتطرفة هو الذي يعتبر البلد المضيف صفحة بيضاء يمكن لأي كان ان يخطّ عليها ما يريد، او أسوأ من ذلك، أرضاً بوراً يمكن للوافدين التمركز فيها بعدّهم وعديدهم دون أي تغيير

في سلوكهم وعوائدهم. اما المفهوم المتطرف الآخر فهو الذي يعتبر البلد المضيف صفحة مكتوبة لا بل مطبوعة، أرضاً ذات قوانين وقيم ومعتقدات وميزات ثقافية وانسانية ثابتة لا تتغير ولا يكون امام المهاجرين سوى الامتثال لها.

والمفهومان يفتقران في نظري الى الواقعية ويتّسمان بالعقم والأذى. فهل انا صوّرتهما بطريقة كاريكاتورية؟ لا أعتقد ذلك وللأسف. على كل حال لو افترضنا اني فعلت ذلك فلا ضير في التصوير الكاريكاتوري لأنه يتيح لكل منا ادراك مدى عبثية موقفه اذا ما تركت الامور على عواهنها. وسيبقى البعض على عنادهم بينما يتقدم اصحاب الحس السليم خطوة نحو الوفاق الذي لا مفرّ منه، أي ان البلد المضيف ليس صفحة بيضاء ولا صفحة مكتملة بل هو صفحة قيد الكتابة.

فيجب أولاً احترام تاريخ هذا البلد، وبنظري انا المغرم بالتاريخ لا يعني ذلك حنيناً موهوماً او نزعة ماضوية بل على العكس ان التاريخ يشتمل على كل ما بني طوال قرون، من الذاكرة الى الرموز والمؤسسات واللغة والاعمال الفنية، ولأهلها الحق الشرعي في التعلق بها. في الوقت نفسه علينا الاقرار بأن مستقبل أي بلد من البلدان لا يمكن ان يكون مجرد امتداد لتاريخه لا بل انه من المحزن رؤية شعب، أي كان، يقدّس تاريخه اكثر من مستقبله، هذا المستقبل الذي سيبنى بعقلية الاستمرارية ولكن مع تحولات عميقة ومساهمات خارجية هامة كما كانت الامور عليه دائماً في حقبات الماضي المجيد.

هل أنا أقوم بمجرد سرد لبديهيات لا يختلف عليها أحد؟ ربما. لكن بما أن التوتر يستمر ويتصاعد فإن الحقائق ليست بالتالي بديهية بما فيه الكفاية ولا يقتنع بها الجميع في قرارة نفوسهم. ما أحاول استخراجه من هذا الضباب ليس التوصل الى وفاق ما بل الى قواعد سلوك او على الاقل إقامة حواجز احترازية في وجه الفريقين.

أشدد: الفريقين. فالمقاربة التي اخترتها تقتضي على الدوام معاملة بالمثل نابعة من رغبة في الانصاف والفعالية في آن معاً. انطلاقاً من هذه الذهنية أرغب في أن أقول بادئ الأمر للفريق الأول: «كلما تشبّعتم من ثقافة البلد المضيف كلما استطعتم إشباعه من ثقافتكم»؛ ثم أقول الى الفريق الثاني:

«كلما شعر المهاجر باحترام لثقافته الاصلية كلما انفتح على ثقافة البلد المضيف».

«معادلتان» أطلقهما بصياغة مترابطة لأنهما متماسكتان لا يمكن تفريقهما مثل رجليّ الكرسي او بصورة اكثر بساطة مثل البنود المتتالية التي تتكون منها الاتفاقيات. لأن المطلوب هنا تحديداً قيام اتفاقية معنوية يستحسن توضيح عناصرها في كل حالة من الحالات. ما هو الحدّ الأدنى من عناصر ثقافة البلد المضيف التي يجب على كل فرد الالتزام بها، وما هي العناصر التي يمكن شرعياً الاعتراض عليها او حتى رفضها؟ والتساؤل نفسه يصح بالنسبة إلى ثقافة المهاجرين الاصلية: أي من مكونات هذه الثقافة يستحق ان ينقل الى بلد التبني كمهر ثمين وأية عوائد وأية ممارسات يجب تركها على الرف او في «غرفة الملابس»؟

علينا طرح هذه الاسئلة وعلينا جميعاً محاولة التفكير فيها حالة بعد اخرى، حتى ولو لم ترضنا كلياً مختلف الاجوبة التي نحصل عليها. فأنا المقيم في فرنسا لن أغامر في احصاء كل ما يجدر بالراغبين في العيش فيها ان يلتزموه من تراث هذا البلد. فأي عنصر سواء أكان مبدأ جمهورياً او نمطاً من انماط الحياة او شخصية بارزة او مكاناً مفعماً بالرموز، أي عنصر أذكره وبدون استثناء يمكن ان يلاقي اعتراضاً مشروعاً. لكن من الخطأ الاستنتاج ان بامكاننا رفض كل شيء دفعة واحدة. فاذا كانت الحقيقة ملتبسة متقلبة او عصية على الفهم فذلك لا يعني انها غير موجودة.

فالكلمة الاساسية هنا ايضاً هي المعاملة بالمثل: اذا التزمت بالبلد الذي تبناني واعتبرته بلدي وانه بات جزءاً مني وانا جزء منه، واذا تصرفت وفق هذه المبادئ، يحق لي عندها انتقاد مختلف وجوه حياته. في موازاة ذلك، اذا احترمني هذا البلد واعترف بمساهمتي واعتبرني مع خصوصياتي كجزء منه، يكون له الحق عندها في رفض بعض أوجه ثقافتي التي يمكن ان تتعارض مع نمط الحياة فيه او روحية مؤسساته.

علينا ان نستحق حق النقد، ان نكون جديرين به. فاذا أبدينا عداوة او احتقاراً لشخص ما فإن أدنى ملاحظة نقدمها، أكانت محقة ام لا، ستبدو كأنها تهجّم يدفعه الى الانكماش والانغلاق على نفسه، وسيكون من الصعب

علينا دفعه الى اصلاح حاله. وعلى العكس، اذا أظهرنا له الصداقة والودّ والاحترام ليس ظاهرياً فقط بل عبر موقف مخلص نابع من شعور صادق، يمكننا عندها السماح لأنفسنا بانتقاد ما نعتقده قابلاً للنقد لديه ويكون هنالك فرصة لكي يصغي الينا.

هل يفترض ان يذكّر كلامي هذا بالجدل الذي دار في بلدان مختلفة حول «الحجاب الاسلامي»؟ ليس هذا اساس بحثي لكني مقتنع ان مشاكل من هذا القبيل يسهل حلّها لو كانت العلاقة مع المهاجرين تُساس بعقلية مختلفة. فعندما يشعر المرء ان لغته محتقرة وديانته مهانة وثقافته مستهجنة ستقوم ردة فعله على المفاخرة العلنية بفوارقه. اما اذا شعر في المقابل انه محترم ومكانه محفوظ في البلد الذي اختار الاقامة فيه فتكون ردة فعله مغايرة تماماً.

فمن اجل ان نخطو بثبات باتجاه الآخر علينا ان نفتح ذراعينا ونرفع رأسنا. على كل حال لا يمكننا فتح ذراعينا الا اذا كان رأسنا مرفوعاً. واذا كنا سنشعر عند كل خطوة نخطوها بأننا نخون جماعتنا ونتنكّر لأنفسنا تكون مسيرتنا نحو الآخر باطلة. واذا كان من أدرس لغته لا يحترم لغتي لا يعود تكلمي لغته دليل انفتاح بل فعل تبعية وخضوع.

لكن في العودة قليلاً الى موضوع ارتداء «الحجاب» المذكور فأنا لا أشك في انه يعكس سلوكاً ماضوياً ورجعياً. يمكنني ان أشرح مطولاً موقفي هذا على ضوء قناعاتي ومستعيداً حقبات عدة من التاريخ العربي-الاسلامي ونضال المرأة الطويل من اجل التحرر. لكن ذلك سيكون بدون جدوى لأن المسالة الحقيقية ليست هنا وهي لا تكمن في معرفة اذا ما كنا ازاء مواجهة بين الحداثة والقدم، بل في معرفة السبب الذي تُرفض من اجله الحداثة في تاريخ الشعوب، ولماذا لا تعتبر دائماً تقدماً او تطوراً مرغوباً.

في خضمّ التفكير في مسألة الهوية يبدو هذا التساؤل جوهرياً اليوم اكثر من أي وقت مضى. ونموذج العالم العربي خير شاهد في هذا المجال.

# II

# عندما تأتي الحداثة من عند الآخر

# ١

لا بدّ لجميع أولئك الذين يسحرهم العالم العربي أو يفتنهم أو يقلقهم أو يرهبهم أو يحيّرهم أن يطرحوا على أنفسهم، من حين الى آخر، جملة من الأسئلة.

فلم كلّ هذه الظواهر، من الحجاب الى الشادور الى اللحى الكثيية الى الدعوات للقتل؟ ولم هذه المبالغة في مظاهر السلفية والعنف؟ هل كل ذلك من الخصائص الملازمة لهذه المجتمعات ولثقافتها وديانتها؟ وهل يتعارض الاسلام مع الحرية والديمقراطية ومع حقوق الانسان والمرأة واخيراً مع الحداثة؟

من الطبيعي ان يطرح هذا النوع من الاسئلة وهي تستحق اجابات أهمّ من الاجابات التبسيطية الشائعة. الشائعة عند كلا الطرفين، وكما يلاحظ، باتت هذه العبارة عزيزة عليّ، نعم، كلا الطرفين، فأنا لا أستطيع أن أوافق الرأي هؤلاء الذين، في الامس كما اليوم، ما يزالون يكررون الاحكام المسبقة القديمة نفسها المعادية للاسلام، والذين يعتقدون أنهم مؤهلون لاستخلاص الاحكام القاطعة حول طبيعة بعض الشعوب وديانتها كلّما وقع حادث مثير للاستنكار. لكن في الوقت نفسه لا أجدني مطمئناً لهذه التبريرات المصطنعة التي يأتي بها أولئك الذين يرددون، بكل ثقة، أن كل ما يحدث ناتج عن سوء تفاهم مؤسف، وان الديانة لا تقوم الا على التسامح. ولأن دوافعهم شريفة، فأنا لا أصنّفهم في المستوى نفسه مع أولئك الذين ينفثون حقداً، لكن مقولاتهم لا تبدو كافية بالنسبة إليّ.

فعندما يرتكب عمل ذميم باسم احد المذاهب، أيّاً كان نوعه، لا يكون هذا المذهب مذنباً لمجرّد وقوع هذا العمل، حتى وان كان لا يمكن اعتباره بعيداً كلياً عنه. فبأي حق مثلاً يمكنني ان أوكد أن حركة «طالبان» الافغانية لا علاقة لها بالاسلام، وان بول بوت لا علاقة له بالماركسية، وان نظام بينوشه لا علاقة له بالمسيحية؟

فأنا أرى نفسي مضطراً، كمراقب، أن أستنتج أنه في كلّ من هذه الحالات، هناك ممارسة محتملة للمذهب المعني، وهي بالتأكيد ليست الممارسة الوحيدة ولا الاكثر انتشاراً، ولكن لا يمكن الاستخفاف بها. فاذا ما طرأ أي انحراف، من السهولة بمكان الجزم أن حدوثه محتم، كما انه من العبث تماماً البرهنة انه لم يكن من المفترض أن يحصل وأنه كان مجرد حادث فقط. فمجرّد وقوع الانحراف يعني انه كان احتمالاً قائماً.

من المشروع تماماً، بالنسبة إلى من هو في صلب نظام عقائدي، أن يقول انه يجد نفسه من خلال تأويل معيّن للمذهب دون غيره. وهكذا يستطيع المسلم المؤمن أن يفترض أن سلوك حركة «طالبان» يناقض - او لا يناقض - حرفية ايمانه وروحيته. اما أنا، غير المسلم، وغير المنتمي أساساً، وبملء اختياري، الى أي نظام عقائدي، فلا أحسّني أبداً مؤهلاً للتمييز بين ما هو مطابق للاسلام وما هو مخالف له، مع أن عندي بالتأكيد، رغباتي وأفضلياتي ووجهة نظري. وأجد نفسي على الدوام مسوقاً الى القول ان هذا أو ذاك من المواقف المتطرّفة لا يدخل في اطار نظرتي الى الاسلام، كوضع المتفجرات وتحظير الموسيقى او تشريع ختن البنات. غير أن نظرتي الى الاسلام، لا أهمية لها. فحتى ولو كنت دكتوراً في الشريعة، الاشدّ تقى والاكثر علماً، فان رأيي لن يحسم أي جدل حول الموضوع.

ومن العبث التعمّق في الكتب الدينية لمراجعة التأويلات ولجمع الحجج، اذ إن فيها دائماً تفسيرات مختلفة لا بل متناقضة. فبالاستناد الى الكتب نفسها من الممكن الاقتناع بنظام الرق او ادانته، بتبجيل الايقونات أو رميها في النار، بتحريم الخمرة أو السماح بها والمناداة بالديمقراطية أو بالحكم الديني. وقد استطاعت المجتمعات البشرية أن تجد، عبر العصور، الاستشهادات المقدّسة التي يمكن ان تبرّر سلوكها الحاضر. وقد استغرق الامر الفي أو ثلاثة آلاف

سنة كي تتوصل المجتمعات المسيحية واليهودية الى القول بأن وصية «لا تقتل» الواردة في مرجعها التوراتي يمكن أن تطبق ايضاً على حكم الاعدام. وبعد مئة عام سيقولون بالطبع إن الامر تحصيل حاصل. فالنص لا يتغيّر بل نظرتنا هي التي تتغير، والنتيجة أن النص لا يترك أثره على وقائع هذا العالم الا بطريقة غير مباشرة، أي بحسب نظرتنا التي تركز في كل حقبة على جمل معيّنة متجاوزة سائر الجمل.

لهذا السبب، يبدو لي أن التساؤل حول «ما تقوله حقاً» المسيحية أو الاسلام أو الماركسية لا يفيد شيئاً. فاذا ما كنا نريد الحصول على اجابات، وليس فقط على تأكيد للاحكام المسبقة التي نحملها اساساً في ذواتنا، ايجابية كانت ام سلبية، فليس علينا ان نعكف على دراسة جوهر العقيدة، بل سلوك أولئك الذين يؤمنون بها، على مرّ التاريخ.

فهل أن الديانة المسيحية في جوهرها، متسامحة، تحترم الحريات وتقوم على الديمقراطية؟ اذا ما طرح السؤال بهذا الشكل، فالجواب سيكون حكماً «كلا»، اذ يكفي مراجعة بعض كتب التاريخ لنستنتج أنه خلال العقود العشرين الاخيرة، قد مورست كثيراً، باسم هذه الديانة، اعمال التعذيب والاضطهاد والقتل، وان أعلى السلطات الكنسية اضافة الى الاغلبية الساحقة من المؤمنين بها قد جارت تجارة العبيد واضطهاد المرأة وأسوأ الديكتاتوريات كما محاكم التفتيش. فهل هذا يعني أن الديانة المسيحية هي في جوهرها استبدادية، عنصرية، رجعية وغير متسامحة؟ والجواب قطعاً «كلا»، اذ يكفي ان ننظر حولنا لنتبيّن كيف هي تتماشى اليوم مع حرية التعبير وحقوق الانسان والديمقراطية. فهل يستنتج من ذلك أن جوهر المسيحية قد تطوّر أم أن «الروح الديمقراطية» التي تحركها ظلت كامنة خلال تسعة عشر عقداً كي تنكشف فقط في اواسط القرن العشرين؟

فاذا كنا نرغب في فهم هذا الامر، يجب أن نطرح السؤال بديهياً بصيغة أخرى. هل كانت الديمقراطية مسلّمة دائمة في تاريخ العالم المسيحي؟ من الواضح أن الجواب هو «كلا». ولكن هل ان الديمقراطية استطاعت مع ذلك أن تقوم في مجتمعات تمارس الشعائر المسيحية؟ من الواضح، هنا أيضاً، ان الجواب هو «نعم». امّا متى وأين وكيف حدث هذا التطور، وهو سؤال يصحّ

طرحه بصيغة مشابهة حول الاسلام، فلا يمكن الاجابة عنه بطريقة مختصرة كما فعلنا في الاسئلة السابقة، لكنه من تلك الاسئلة التي يمكن ان نحاول الاجابة عنها. وهنا أكتفي بالقول ان نشوء مجتمع يحترم الحريات قد حدث بشكل تدريجي وناقص، وقد جاء متأخراً جداً اذا ما ألقينا نظرة مجملة على التاريخ وانه اذا ما انضمت الكنائس الى هذا الركب فانها بذلك قد لحقت بحركة التطور، بشيء من التحفظ، بدلاً من ان تكون محرّضة عليه، وان الدفع التحرري قد قام غالباً على يد اشخاص من خارج نطاق الفكر الديني.

قد تسرّ أقوالي الاخيرة هذه اولئك الذين لا يحملون في اعماقهم أي ايمان ديني. الا اني أرى لزاماً عليّ تذكيرهم أن أسوأ دواهي القرن العشرين، في ما يتعلق بالاستبداد والاضطهاد والقضاء على الحرية وعلى كل كرامة انسانية لا تنسب الى التعصب الديني ولكن الى عصبيات أخرى شقت الديانات، كما الستالينية، او أدارت لها ظهرها كالنازية وبعض المعتقدات القومية الاخرى. وصحيح ان التعصب الديني قد ضاعف جهوده، ابتداء من السبعينات كي يعوّض تأخره في مجال الفظائع، الا انه يبقى بعيداً عمّا فعله الآخرون.

لقد علّمنا القرن العشرين انه ليس هناك أية عقيدة، هي حكماً تحررية في ذاتها، فكل العقائد يمكن ان تنحرف، وكلها يمكن ان تكون مضلّلة، وكلها لطخت أيديها بالدماء، من الشيوعية الى الليبرالية الى القومية والى كل من الديانات الكبرى وحتّى العلمانية. فلا احد يحتكر التعصب كما ان لا احد من جهة أخرى يحتكر البعد الانساني.

واذا كنا نرغب في ان نلقي على هذه المسائل البالغة الدقة نظرة جديدة ومفيدة، فيجب ان يكون لدينا هاجس الانصاف في كل مرحلة من مراحل البحث. فلا للعدائية، ولا للمجاملة وبنوع خاص لا لهذا التساهل المتعالي الذي لا يحتمل، والذي يبدو انه أصبح عند البعض، في الغرب وسائر انحاء العالم، طبيعة ثانية.

## ٢

منذ قرون، يقوم في حوض البحر الابيض المتوسط، وسطان حضاريان متجاوران ومتواجهان، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب والشرق. ولن أتوسع كثيراً في عرض نشأة هذا الانقسام، ولكن من المفيد التذكير أنه في ما يتعلق بالتاريخ لكل شيء بدايته ومجراه وأخيراً نهايته. ففي العصر الروماني كانت هذه الاقطار جميعها تنتمي الى الامبرطورية نفسها قبل ان تتحوّل بعدها الى المسيحية او الاسلام او اليهودية. فلم تكن سوريا أقل رومانية في انتمائها من بلاد الغال، كما أن افريقيا الشمالية كانت من الناحية الثقافية، أكثر انطباعاً بالحضارة اليونانية الرومانية من أوروبا الشمالية.

لكن الامور تغيّرت بشكل جذري عندما ظهرت على التوالي الديانتان الموحدتان الفاتحتان. ففي القرن الرابع أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للامبرطورية الرومانية، وبعد ان كان المسيحيون قد نشروا ايمانهم الجديد بشكل رائع عبر التبشير والصلاة وقدوة القديسين الشهداء، استغلوا عندها كل سلاح الحكم لكي يوطدوا سلطانهم ويفرضوا أنفسهم كلّياً مبطلين شرعية الديانة الرومانية القديمة وملاحقين فلول معتنقيها. ولم يلبث ان امتدّ العالم المسيحي ليصل الى المناطق التي كانت تزداد تضعضعاً ولن تلبث روما، بدءاً من القرن الخامس، ان تنهار أمام ضربات البرابرة كما جاء في كتب التاريخ المدرسية القديمة.

وقد استطاعت بيزنطية، عاصمة الشرق، ان تستمرّ قائمة خلال ما يقارب ألف سنة، غير ان المحاولات التي بذلتها لاعادة بناء الامبراطورية لم تدم

طويلاً، فقد نجح يوستينيانوس في مرحلة ما، في استعادة جزء لا بأس به من الاراضي التي أخليت في ايطاليا واسبانيا وافريقيا الشمالية... لكن جهوده ذهبت سدىً. وقد تبين أن لا أمل في تحقيق مشروعه، لأن جنرالاته ما كانوا بالمستوى المطلوب للدفاع عن المقاطعات المستعادة، وعندما توفي في عام ٥٦٥، تبدّد معه هذا الوهم وفتحت صفحة جديدة. لن تقوم بعدها قائمة للامبرطورية الرومانية، ولن تجتمع دول المتوسط ابداً تحت السلطة نفسها، اما سكان برشلونة وليون وروما وطرابلس والاسكندرية واوروشليم والقسطنطينية، فلن يرفعوا بعدها مطالبهم الى المرجع نفسه.

وبعد ذلك بخمس سنوات، أي في عام ٥٧٠، ولد محمّد. محمّد نبيّ الاسلام. وحدث ذلك خارج حدود الامبرطورية ولكن ليس بعيداً عنها، حيث كانت تقوم حركة القوافل، ذهاباً وإياباً بين مسقط رأسه، مكّة، وسائر مدن العالم الروماني مثل دمشق وتدمر، ومن جهة اخرى ايضاً مع الامبرطورية الايرانية الساسانية، خصم الرومان، والتي كان وضعها هي ايضاً مهتزاً بسبب ما كانت تواجهه من اضطرابات غريبة. واذا ما تركنا جانباً محاولة تفسير الظاهرة الروحانية والدينية التي قامت على اساسها رسالة الاسلام الذي خضع ظهوره لقواعد معقدة خارجة عن نطاق الادراك، فمن المؤكد، من الوجهة السياسية، انه كان هناك فراغ مؤات لظهور واقع جديد. فللمرّة الأولى منذ ما يزيد عن ستة قرون، فلنقل على مستوى الذاكرة البشرية منذ فجر التاريخ، فان ظلّ روما الكبرى قد انحسر، واذا الكثير من الشعوب يجدون انفسهم متحررين او أيتاماً.

هذا الفراغ، او ما يمكن ان نسميه «الفجوة الهوائية»، الذي سمح للقبائل الجرمانية بالانتشار عبر اوروبا لتسيطر على الاراضي التي ستعرف في ما بعد باسم السكس او مملكة الفرنج، هو الذي سمح لقبائل الجزيرة العربية بتحقيق «خروجها» الملحوظ من صحرائها الاصلية. وقد نجح هؤلاء البدو الذين كانوا يعيشون حتى ذلك الوقت على هامش التاريخ، في ان يبسطوا نفوذهم، خلال ما يقارب العشر سنوات، على مساحات واسعة تمتد من اسبانيا الى الهند. وقد تمّ كل ذلك بطريقة منظمة مثيرة للاعجاب، دون المبالغة في اللجوء الى العنف المجاني مع احترام نسبي للآخرين.

وانا هنا، لا أفكر أبداً في تقديم هذا الفتح على انه مسيرة سلمية، أو ان أصوّر العالم الاسلامي كجنة للتسامح. غير أن تقديم المواقف يتمّ على ضوء العصر الذي اتخذت فيه. وليس هناك أدنى شك ان الاسلام تقليدياً، تكيّف مع وجود المؤمنين من سائر الديانات الموحدة على الاراضي التي سيطر عليها.

قد يتساءل من يخالفونني الرأي: ما نفع التباهي بالتسامح في الماضي اذا كان الحاضر ما هو عليه؟ وانا بطريقة ما لا أعتبرهم على خطأ. ففيما التعزية اذا ما علمنا ان الاسلام كان متسامحاً في القرن الثامن، فيما نجد اليوم ان الكهنة يذبحون، ويطعن المثقفون ويرشّ السواح بالرصاص؟؟ واذا ما استعدت الماضي، فانا لا أسعى ولا بأية طريقة الى طمس الفظائع التي تطالعنا بها الاحداث يومياً عبر البرقيات والصور الواردة من الجزائر وكابول وطهران والصعيد المصري او من سائر البلدان. ولكن هدفي مختلف كلّياً وأفضّل أن أعلنه بشكل واضح ليعرف القارئ أين أريد أن أصل. فما لن أتوانى يوماً عن النضال ضده هو تلك الفكرة القائلة بأن هناك، من جهة، ديانة، هي المسيحية، مقدّر لها في كل زمان أن تحتضن الحداثة والحرية والتسامح والديمقراطية، ومن جهة أخرى ديانة، هي الاسلام، مكرّسة من الاساس للاستبداد والظلامية. فهذا تفكير مغلوط وخطير جداً، يسدّ آفاق أي رؤية مستقبلية لدى قسم كبير من البشر.

لم أنكر يوماً ديانة آبائي، لا بل أضطلع بمسؤوليات هذا الانتماء، ولا أتردّد في الاعتراف بما تركته من أثر في حياتي. فأنا الذي ولدت عام ١٩٤٩ تعاطيت في الاجمال مع كنيسة متسامحة نسبياً، منفتحة للحوار، قادرة على النقد الذاتي، واذا ما كنت غير متمسّك بالعقيدة مشككاً بالنسبة لبعض مواقفها، الا أني أرى في هذا الانتماء الذي ورثته غنىً وانفتاحاً، وليس انتقاصاً بأي حال من الاحوال. حتى أني لا أتساءل اذا ما كنت مؤمناً بنظر الكنيسة. ففي نظري، ان المؤمن هو ببساطة ذاك الذي يؤمن ببعض القيم التي أختصرها بواحدة: كرامة الانسان. اما ما تبقى فهو من باب الخرافة والرجاء.

ذكرت ذلك كله لأقول إن الكنيسة اليوم تبدو لي «منفتحة». فلو أني ولدت قبل مائة عام لما أعرتها على الارجح أي اهتمام معتبراً أن موقفها من فكرة التطور ومن فكرة الحرية، متصلب غير قابل للتغيير وانها قد سلكت

نهائياً طريق التعصب والتحجّر، وبسبب ذلك يبدو من المهمّ تقويم موقف الناس والمؤسسات ضمن السياق التاريخي. فانا، كغيري من الناس اليوم، يرعبني ما أراه وما أسمعه عن العالم الاسلامي، ولكن ما يحزنني بالقدر نفسه هو موقف أولئك الذين يجزمون مغتبطين بأن ما يحدث هو في صلب الاسلام، وهو غير قابل للتغيير.

لا يمكن إنكار التسامح لدى أي من الديانات، لكن اذا ما أجرينا مقابلة بين هاتين الديانتين «المتنافستين»، أمكننا الاستنتاج ان الاسلام لا يترك انطباعاً سيئاً في هذا المجال. فلو أن أجدادي كانوا مسلمين في بلد اجتاحته الجيوش المسيحية، بدل أن يكونوا مسيحيين في بلد اجتاحته الجيوش الاسلامية، لا أعتقد أنه كان بامكانهم أن يبقوا مقيمين في مدنهم وقراهم، محافظين على إيمانهم، لمدة أربعة عشر قرناً. ففي الواقع، ماذا كان مصير مسلمي اسبانيا؟ ومسلمي صقلية؟ لقد اختفوا عن بكرة ابيهم، بعد أن قتلوا أو أجبروا على الرحيل أو تلقّوا بالقوة سرّ العماد.

ففي التاريخ الاسلامي، ومنذ بدايته، إمكانية ملحوظة للتعايش مع الآخرين. في أواخر القرن الماضي، كان في عداد سكان اسطنبول، عاصمة أكبر قوة اسلامية، غالبية من غير المسلمين، وبنوع خاص من اليونانيين والأرمن واليهود. فهل يمكن أن نتصور في الحقبة نفسها نصف السكان من غير المسيحيين، أي من المسلمين أو اليهود، في باريس ولندن وفيينا أو في برلين؟ فحتى يومنا هذا، ما يزال الكثير من الاوروبيين يصدمون لدى سماعهم صوت المؤذّن في مدنهم.

لا أطلق الاحكام، وانما أستنتج فقط أنه على مرّ التاريخ الاسلامي، قد سادت ممارسة التعايش والتسامح. وهنا أسارع الى القول إن فكرة التسامح لا ترضيني. فلا يهمني أن أعامل بتسامح بقدر ما يهمني فرض اعتباري كمواطن كامل الحقوق مهما كانت معتقداتي، سواء أكنت مسيحياً أم يهودياً في بلد ذي غالبية اسلامية، أم مسلماً في وسط مسيحي أم يهودي، أم حتى اذا أعلنت عدم انتمائي الى أية ديانة. اما الفكرة القائلة بأن اهل«الكتاب»، أي التوراة، يجب أن يوضعوا في ذمّة المسلمين، فلم تعد مقبولة اليوم لما توحي به من الدونية التي لم تخل أبداً من الاذلال.

لكن لا بدّ من إجراء المقارنة حيث يجوز ذلك. فقد طبق الاسلام «بروتوكولاً متسامحاً» في عصر لم تكن فيه المجتمعات المسيحية تتسامح في أي مجال. وقد ظلّ هذا «البروتوكول» على مرّ قرون، الشكل الأكثر تطوراً للتعايش في العالم اجمع، فيما لم يبزغ الوضع الجديد، القريب من مفهومنا الحالي لحرية المعتقد إلا في منتصف القرن السابع عشر، وذلك في امستردام، أو بعد ذلك بقليل في انكلترا. ولم يستطع رجل مثل كوندورسه أن ينادي بتحرير اليهود في فرنسا الا في نهاية القرن الثامن عشر، ولم يتحسّن وضع الاقليات الطائفية ضمن اوروبا المسيحية، بعد الفظائع المشهورة، الا في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا ما نأمل أن يكون نهائياً.

ان «بروتوكول التسامح» الذي كان سائداً في الدول الاسلامية لم يعد يناسب المعايير الحديثة. فهل تمّ تحديثه ام تجديده ام تكييفه؟ جوهرياً لا. حتى انه يمكن القول انه بدل ان يعاد الاعتبار الى مبادئ التسامح بما يتلاءم وتطلّعات معاصرينا فقد أهملت اعادة النظر فيها لدرجة أن العالم الاسلامي، وبعد ان كان على مدى عصور في طليعة المتسامحين، وجد نفسه في المؤخرة. لكن انقلاب «الموازين المعنوية» هذا بين شمال وجنوب المتوسط هو حديث، وحديث جداً وليس انقلاباً كلياً كما يظن البعض.

وهنا ايضاً يجب تفنيد رأيين سائدين. الرأي الذي يعتبر ان أعمال العنف الحالية ليست الا حالات طارئة عابرة، وذلك بالنظر الى المحصلة الايجابية اجمالاً في الحساب التاريخي للتسامح الاسلامي، والرأي المعاكس الذي يستند الى انعدام التسامح الحالي ليجعل من الموقف القديم ذكرى لا فائدة منها. فأنا أرى في الموقفين نوعاً من العبثية. فبالنسبة إليّ، يبرهن التاريخ بكل وضوح أن الاسلام يحمل في ذاته طاقات هائلة على التعايش والتفاعل المثمر مع الثقافات الاخرى، لكن التاريخ الاكثر قرباً يشير ايضاً إلى أن حركة الارتداد ممكنة، وان هذه الطاقات يمكنها أيضاً، أن تبقى حقاً في حالة الكمون لفترة طويلة.

وسأذهب أبعد قليلاً لأوضح فكرتي، ولو بصعوبة. فاذا ما أقمنا مقارنة بين تاريخ العالم المسيحي وتاريخ العالم الاسلامي لاكتشفنا، من جهة، ديانة ظلّت لفترة طويلة غير متسامحة، وتحمل في ذاتها نزعة توتاليتارية واضحة،

ولكنها تحّولت، شيئاً فشيئاً الى ديانة منفتحة، ومن جهة أخرى، ديانة تحمل في ذاتها دعوة الى الانفتاح ولكنها انحرفت شيئاً فشيئاً الى مواقف متشددة وتوتاليتارية.

والامثلة على ذلك كثيرة، ويكفي ان نذكّر بمصير المانويين أو مصير بروتستانتيي فرنسا أو اليهود، ونبيّن كيف عومل أولئك الذين اعتبروا مهرطقين أو منشقين أو كفرة في كل من الوسطين الموحّدين... لكن ليس هذا الكتاب بحثاً في التاريخ، كما أنه ليس دليلاً في المفارقات. فانا، عندما أقارن بين المسارين انما يشغلني سؤال واحد: لماذا كان التطور ايجابياً في الغرب ومخيباً للآمال في العالم الاسلامي؟ نعم، لا بل أحدّد وأصرّ على التساؤل: لماذا استطاع الغرب المسيحي الذي عرف مسيرة طويلة من التشدد، والذي لم يكن دائماً قادراً على التعايش مع «الآخر»، أن ينتج مجتمعات تحترم حرية التعبير، فيما العالم الاسلامي، الذي طالما مارس التعايش، بات اليوم يعتبر معقلاً للتعصب؟

# ٣

بات واضحاً أنني لا أوافق الرأي العام الشائع كثيراً في الغرب، والذي يرى عادة في الديانة الاسلامية مصدراً لجميع المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المؤمنة بها. كما اني لا اعتقد انه يمكن الفصل بين عقيدة ما ومصير معتنقيها، كما سبق أن قلت. لكن يبدو لي أن هناك عادة مغالاة في الحديث عن تأثير الديانات على الشعوب، فيما يهمل، في المقابل، الحديث عن تأثير الشعوب على الديانات.

وعلى كلّ حال، فان الامر ينطبق على جميع المذاهب. فاذا كان من المشروع التساؤل عمّا فعلته الشيوعية بروسيا، فمن المفيد ايضاً التساؤل عمّا فعلته روسيا بالشيوعية، وكيف أن تطور هذا المذهب وموقعه في مسار التاريخ وأثره الحاسم في مختلف أرجاء الكرة الارضية، كيف كان كلّ ذلك اختلف لو انتصرت الشيوعية في المانيا او انكلترا او فرنسا بدلاً من روسيا والصين، يمكن بالتأكيد أن نتصور عندها ظهور ستالين ما مولود في هايدلبرغ او في ليدز او في بوردو، كما يمكن ان نتصور أنه لما كان لشخص مثل ستالين وجود.

كما يمكن بالطريقة نفسها أن نتساءل ما كانت ستكون عليه المسيحية لو أنها لم تنتصر في روما، ولو أنها لم تتأصل في ارضية معروكة بالقانون الروماني والفلسفة اليونانية، وهما حتى اليوم يشكلان دعائم الحضارة الغربية المسيحية، وكانا قد بلغا أوج ازدهارهما قبل ظهور المسيحية بزمن طويل. وأنا عندما أذكّر بهذه الامور البديهية لا أسعى اطلاقاً الى التنكر لما يتمتع به أبناء ديني الغربيون من جدارة، ولكن لأقول بكل بساطة إنه اذا ما كانت المسيحية

قد صنعت أوروبا، فإن أوروبا هي ايضاً قد صنعت المسيحية. واليوم تبدو المسيحية على الشكل الذي أعطتها إياه المجتمعات الاوروبية التي تبدّلت مادياً وفكرياً مبدّلة بطريقها ديانتها المسيحية. فكم من مرّة شعرت الكنيسة الكاثولكية أنها عرضة للتهجمات والخيانة وسوء المعاملة؟ وكم من مرة رضخت بعد أن كانت تجهد كي تؤخر التغييرات التي كانت تبدو لها مناقضة لايمانها وشعائرها وللارادة الالهية؟ وغالباً ما كانت تخسر معاركها، ولكنها كانت هي الرابحة في ذلك ودون ان تدري. لقد كانت الكنيسة دائماً تبدأ بالتصلب قبل ان تعمل منطقها وتنتهي الى التكيّف، اذ ترى نفسها مجبرة على اعادة النظر في وضعها، في مواجهة غزو العلم الذي كان يبدو انه يتحدّى الكتب السماوية، وفي مواجهة الافكار الجمهورية والعلمانية، في مواجهة الديمقراطية وتحرير المرأة، والتشريع الاجتماعي للعلاقات الجنسية ما قبل الزواج والولادات الناتجة عنها، ولمنع الحمل، وفي مواجهة آلاف «الاختراعات الجهنمية».

فهل خانت الكنيسة نفسها؟ اعتقد البعض ذلك أحياناً كثيرة، وستتوفر في المستقبل ظروف ايضاً تسمح بهذا الاعتقاد. لكن الحقيقة هي ان المجتمع الغربي قد بنى هكذا، كمن يحفر في الصخر، كنيسة وديانة تواكبان البشر في المغامرة العجيبة التي يعيشونها اليوم.

لقد اخترع المجتمع الغربي الكنيسة والديانة اللتين كان في حاجة اليهما. وأستعمل هنا كلمة «حاجة» بكل ما تعنيه الكلمة، أي من ضمنها بالتأكيد الحاجة الروحية. لقد شارك المجتمع بأكمله، بمؤمنيه وغير المؤمنين، وكل أولئك الذين ساهموا في تطوّر الذهنيات قد ساهموا ايضاً في تطور المسيحية وسيستمرون في المساهمة طالما ان التاريخ لا يتوقف.

وفي العالم الاسلامي أيضاً أنتج المجتمع باستمرار ديانة على صورته، ديانة هي بالتالي لم تكن نفسها من عصر الى آخر، ومن بلد الى آخر. فيوم كان العرب يحققون الانتصارات، ويوم كانوا يشعرون ان العالم ملك لهم كانوا يترجمون ايمانهم بروحية التسامح والانفتاح. فهم مثلاً انطلقوا في مشروع ضخم لترجمة التراث اليوناني، كما الفارسي والهندي، وهذا ما أدى الى نهضة العلم والفلسفة. وقد اكتفوا بادئ الأمر بالتقليد ثم بالنقل حتى

كانت لهم الشجاعة على التجديد في مجالات علم الفلك والزراعة والكيمياء والطب والعلوم الرياضية، وحتى في الحياة اليومية في فنون الطبخ واللباس والتسريحات او الغناء كما ظهر «شيوخ» للموضة في ذلك العصر ويبقى زرياب أشهرهم على الاطلاق.

ولم يكن هذا كله أمراً عارضاً. فمن القرن السابع حتى القرن الخامس عشر عرفت بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وتونس علماء كباراً ومفكرين كباراً وفنانين كفوئين، وحتى القرن السابع عشر، وما بعده أحياناً، تحققت أعمال عظيمة ورائعة في كل من أصفهان وسمرقند واسطنبول. ولم يكن العرب وحدهم مساهمين في هذه الحركة . فمنذ عهوده الاولى انفتح الاسلام دون أية حواجز على الفرس والاتراك والهنود والبربر، وهو بحسب البعض لم يكن حذراً في ذلك اذ سيجد العرب انفسهم مغمورين، وسرعان ما سيخسرون السلطة داخل الامبراطورية التي أنشأوها وكان ذلك ثمن العالمية التي نادى بها الاسلام. وكان يحدث أحياناً ان تنزل جماعات من المحاربين التركمان سهوب آسيا الوسطى، وما ان يصلوا الى ابواب بغداد حتى يتلو هؤلاء آية الايمان «لا إله الا الله محمد رسول الله»، فلا يحق بعدها لأحد ان يعترض على انتمائهم الى الاسلام ولا يلبث هؤلاء، غداة ذلك، ان يطالبوا بحصتهم في السلطة مبدين حتى حماساً زائداً كما يفعل عادة المنضوون الى دين جديد. فمن ناحية الاستقرار السياسي، كان الوضع يبدو احياناً سيئاً للغاية، اما من الناحية الثقافية فيا للغنى العجيب! فمن حدود بلاد الهندوس الى المحيط الاطلسي استطاعت الادمغة الاكثر علماً من التفتح في حضن الحضارة العربية. ولم يكن ذلك في أوساط معتنقي الديانة الجديدة فقط. ففي مجال الترجمة تمت الاستعانة كثيراً بالمسيحيين الذين كانوا على إلمام أعمق باللغة اليونانية، والامر الذي يبدو ذا دلالة واضحة في هذا المجال ان يكتب ابن ميمون بالعربية مؤلفه «دليل الحائرين» وهو أحد آيات الفكر اليهودي.

ولا أسعى هنا الى القول ان هذه الصورة التي رسمتها عن الاسلام هي الصورة الوحيدة عنه، ولا انها أكثر تمثيلاً للعقيدة من حركة «طالبان» مثلاً، وعلى كل لم تكن غايتي الحديث عن حركة اسلامية بعينها، فبهذه السطور القليلة قمت بجولة أفق عبر عصور وبلدان تجلّى فيها ألف شكل وشكل

للاسلام. فبغداد مثلاً كانت تضجّ بالحياة، فيما هي نفسها أضحت في القرن العاشر متذمرة متزمتة مضجرة. وعلى العكس كانت قرطبة في القرن العاشر في أوج ازدهارها لتتحول في القرن الثالث عشر معقلاً للتعصب، ذاك ان القوات الكاثوليكية كانت تتقدم نحوها قبل ان تسيطر عليها في ما بعد، ولذلك كان آخر المدافعين عنها يرفضون سماع أي صوت مختلف.

هذا الموقف يمكن أن نتبيّنه في عصور أخرى، منها عصرنا هذا. فقد عرف المجتمع الاسلامي كيف يمارس سياسة الانفتاح كلّما شعر بالامان. اما صورة الاسلام كما يظهر في تلك العصور فهي لا تشبه بشيء صوره المشوهة المعاصرة. ولا أسعى هنا الى القول إن الصورة القديمة تعكس الموحيات الاساسية للاسلام، بل بكل بساطة ان هذه الديانة، كغيرها من الديانات والعقائد، تتّسم في كل عصر بطوابع الزمان والمكان. فالمجتمعات الواثقة من نفسها تنعكس في ديانة واثقة هادئة منفتحة، اما المجتمعات غير الآمنة فهي تنعكس في ديانات منكمشة متزمّتة متعجرفة. والمجتمعات الحيوية تنعكس في اسلام حيوي مجدّد خلاّق، اما المجتمعات المتحجرة فهي تنعكس في اسلام متحجر عاص على أقل تغيير.

لكن لندع جانباً هذه المقابلات، التبسيطية في النهاية، بين الديانة «الجيدة والرديئة»، لننتقل الى تحديدات أكثر دقّة. فعندما أثير موضوع تأثير المجتمعات على الديانات، فذلك لأني أرى مثلاً أنه عندما تصدى مسلمو العالم الثالث بعنف للغرب، فليس ذلك لأنهم مسلمون ولأن الغرب مسيحي، ولكن أيضاً لأنهم فقراء ومحكومون ومذلولون فيما الغرب قوي وغنيّ. أستعملت كلمة «أيضاً» وكان الاحرى أن أقول «في الغالب»، لأنني عندما أنظر في الحركات الإسلامية المناضلة في عصرنا، أميّز بسهولة تأثير فكر العالم الثالث الذي كان سائداً في الستينات، سواء في الخطاب ام في الوسائل، لا بل أنني، وبعد بحث مستفيض في تاريخ الاسلام، لم أجد لهذه الحركات أي جذور مقنعة، فليست هذه الحركات نتاجاً كلياً للتاريخ الاسلامي بقدر ما هي نتاج عصرنا بتوتراته وانحرافاته وممارساته وخيباته.

كما أنني لا أناقش هنا عقائد هذه الحركات، ولا أتساءل ان كانت مطابقة أم لا للاسلام، قد سبق لي أن بيّنت رأيي في هذا النوع من التساؤلات. وما

أقوله فقط هو إنني أرى بوضوح لماذا هذه الحركات هي نتاج عصرنا المضطرب، فيما لا أرى لماذا تكون نتاج التاريخ الاسلامي. فعندما كنت ارى آية الله «الخميني»، محاطاً بـ«حراس الثورة»، يطلب الى شعبه أن يتكل على قواه الذاتية ويهاجم «الشيطان الاكبر» واعداً بمحو أي أثر للثقافة الغربية، كان لا بدّ لي أن أتذكر ماو تسي تونغ العجوز، صاحب الثورة الثقافية، محاطاً بـ«حرسه الحمر» يهاجم «نمر الورق الكبير»، واعداً بمحو كل تأثير للثقافة الرأسمالية. لن أقول انهما متشابهان، لكنني أجد بينهما الكثير من القواسم المشتركة، فيما أنا لا أجد بأي شكل من الاشكال في التاريخ الاسلامي ما يذكرني بالخميني. ومن جهة أخرى قمت بأبحاث كثيرة ولم أجد أيضاً في تاريخ العالم الاسلامي أية إشارة الى إقامة «الدولة الاسلامية»، أو الى نجاح «الثورة الاسلامية».

إن ما أعترض عليه هو ما درجت عليه العادة، في الشمال كما في الجنوب، عند المراقبين أو عند المؤمنين الغيورين، من تصنيف كل حدث يقع في بلد اسلامي في خانة «الاسلام»، بينما هناك عوامل أخرى عديدة ومتداخلة توضح ما يحدث بشكل أفضل. فبإمكانك أن تقرأ عشرة مجلدات ضخمة حول تاريخ الاسلام منذ نشأته دون أن تفهم ما يحدث في الجزائر. لكنك ستفهم أفضل بكثير لو أنك قرأت ثلاثين صفحة حول الاستعمار وازالة الاستعمار.

## ٤

وأنهي هذه المداخلة لأعود الى ما بدأت عرضه حول الحجم الذي يعطى غالباً لتأثير الديانات على الشعوب والتاريخ والتقليل من أثر الشعوب وتاريخها على الديانات، وانا أقرّ أن التأثير متبادل، فالمجتمع والديانة يصنع كل منهما الآخر. وما ألاحظه دائماً أن هناك نمطاً من التفكير لا يرى الا جانباً واحداً من هذه الجدلية مما يوقع في مغالطات مهمة.

ولا يتردد البعض في جعل الاسلام مسؤولاً عن جميع المآسي التي عاشتها المجتمعات الاسلامية وما تزال. وانا لا ألوم هؤلاء على ما في نظرتهم من التجنّي، بل لأنهم بذلك يجعلون أحداث العالم مبهمة كلياً.

لقد ذكرنا سابقاً اموراً مماثلة حول المسيحية على مدى عصور قبل أن نتبيّن أنها استطاعت في النهاية أن تلحق بركب الحداثة. وفي قناعتي أن هذا ما يمكن أن يحدث مع الاسلام. وإذ أقول ذلك أفهم تماماً أن يراود بعضهم الشكّ حوله. وأعتقد أن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً جداً، أجيال عدة ربما قبل أن يأتي البرهان على أن هذه المشاهد الرهيبة التي تأتينا من الجزائر وأفغانستان ومن كل مكان، والناتجة عن العنف والتخلف والاستبداد والقمع، لم تكن أكثر لصوقاً بالاسلام ممّا كانت عليه، بالنسبة الى الدين المسيحي، محارق محاكم التفتيش أو السلطة المطلقة للحقّ الالهي، التي يبدو أنه لا يمكن فصلها عن هذا الدين.

اما الفكرة القائلة بأن الاسلام كان دائماً عاملاً للتحجر، فهي متأصلة في النفوس لدرجة أني أكاد لا أجرؤ على مهاجمتها، لكن لا بدّ لي من ذلك.

لأن مجرد طرح هذه المسلّمة يسدّ في وجهنا جميع السبل. فإذا ما رضخنا للفكرة القائلة بأن الاسلام يفرض التحجر حتماً على معتنقيه، وبما أن أتباعه المفترضين، وهم يعدّون ربع البشرية تقريباً، لن يتخلوا أبداً عن ديانتهم، فإن مستقبل العالم يبدو قاتماً تماماً. ففيما كان الغرب يتطوّر بسرعة ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، كان العالم العربي يراوح مكانه، ولا شك في أنه كان للدين تأثير في ذلك، ولكن يبدو لي أنه كان في الغالب ضحيته. لقد طوّر المجتمع في الغرب الديانة وهذا ما لم يحدث في العالم الاسلامي، وليس ذلك لأن تلك الديانة «غير قابلة للتحديث»، فلا دليل على ذلك، إنما لأن المجتمع نفسه لم يسع الى الحداثة. وربما أجابني البعض أن ذلك كان بسبب الاسلام، وفي هذا شيء من التسرّع. فهل ان الدين المسيحي هو الذي طوّر أوروبا؟ إذا لم نؤكد الرأي القائل بأن الحداثة تمّت رغماً عن الديانة، يبدو من المنطقي القول إن هذه الاخيرة لم تلعب دور «المحرك»، لا بل إنها قاومت على الدوام مقاومة شرسة غالباً، واستلزم الامر أن يكون الدفع باتجاه التغيير عميقاً وقوياً ومستمراً كي تستكين هذه المقاومة وتتكيف الديانة.

ولم يكن لهذا الدفع المزعزع والناجع أن يحدث في العالم الاسلامي. فهذا الربيع الرائع الذي تعيشه البشرية الخلاّقة، وهذه الثورة الشاملة علمياً وتقنياً وصناعياً وفكرياً وأخلاقياً، وهذا العمل الطويل الدؤوب الذي نهضت به شعوب في عزّ تحولها كانت يومياً تخترع وتجدد، قالبة المفاهيم وموقظة الذهنيات. كل هذا لم يكن حدثاً كسائر الأحداث، بل هو حدث فريد من نوعه في التاريخ، هو الحدث المؤسس للعالم كما نعرفه اليوم، وهو قد تمّ في الغرب وحده وليس في أي مكان آخر.

ولماذا في الغرب وليس في الصين أو في اليابان أو في روسيا أو في العالم العربي؟ وهذا التغيير هل قام بفضل المسيحية أم رغماً عنها؟ على المؤرخين أن يقارنوا طويلاً بين نظرياتهم والواقع، لكن الامر الوحيد الذي لا جدال فيه هو الواقع بحدّ ذاته، أعني ظهور حضارة في الغرب، خلال العصور الاخيرة، أصبحت هي المرجع بالنسبة الى العالم كلّه، إن على الصعيد المادي أم على الصعيد الثقافي لدرجة أن همّشت كل الحضارات الاخرى أو اختزلت الى ثقافة تابعة مهدّدة بالزوال.

ومنذ متى باتت هيمنة حضارة الغرب هذه واقعاً لا رجعة عنه؟ هل منذ القرن الخامس عشر؟ لا، ليس قبل القرن الثامن عشر، لكن لا أهمية للأمر بحسب القناعة التي توصّلت اليها اليوم. فما هو أكيد ورئيسيّ هو أن حضارة محدّدة قد أمسكت يوماً بقياد الكرة الارضية، فأصبحت علومها وطبابتها وفلسفتها هي المعتمدة، ولم يعد هناك ما يكبح حركة التأطير و«القولبة» هذه التي، وبالعكس، تتسارع منتشرة في شتّى المجالات والقارات في آن معاً.

وهنا أشدّد تكراراً على أن هذا الحدث لا سابقة له في التاريخ. فقد مرّت قديماً فترات تقدمت فيها حضارة أو أخرى على جميع الحضارات الأخرى، كالحضارة المصرية، وحضارة ما بين النهرين، والحضارات الصينية واليونانية والرومانية والعربية والبيزنطية. لكن ما انطلق في أوروبا خلال القرون الاخيرة هو ظاهرة مختلفة كلياً. وأنا أتمثله كنوع من الاخصاب، تلك هي المقارنة الوحيدة التي تطالعني: يتوجه العديد من الخلايا المنوية نحو البويضة، وتنجح واحدة فقط في اختراق الغشاء وللحال يطرح سائر «الراغبين» بعيداً ليبقى بعدها «أب» واحد هو الذي يشبهه الولد. لماذا هذه الخلية وليس غيرها؟ هل هي مسألة تفوق هذا «الراغب» على امثاله المنافسين له؟ هل هو سليم أم واعد أكثر من غيره؟ ليس بالضرورة وليس من برهان قاطع على ذلك، وكل أنواع العوامل قد تدخل في الحسبان، بعضها مرتبط بالقدرة والآخر بالظروف أو بالصدفة...

وليس هذا ما يبدو لي الاكثر دلالة في هذه المقارنة، بل ما تستتبعه. وليست المسألة حقيقة في أن تعرف لماذا لم تنجح الحضارة الازتيكية أو الاسلامية أو الصينية في الهيمنة وقد كان لكل منها وزنها وأسباب عجزها وسوء حظّها. بل بالاحرى ان نعرف لماذا بدأت سائر الحضارات تنكفئ، ولماذا همّشت كلها بطريقة يبدو أن لا عودة عنها اليوم، عندما برزت حضارة أوروبا المسيحية الى الواجهة. لا شكّ، كجواب أوّلي، في أن ذلك حدث لأن البشرية قد باتت في حينها تمتلك الوسائل التقنية للسيطرة العالمية. واذا ما استبعدنا كلمة هيمنة نقول إن البشرية باتت معدّة لعملية «بزوغ» حضارة عالمية. كانت البيضة جاهزة للاخصاب وأوروبا الغربية هي التي لقّحتها.

حتّى اننا اليوم، اذا ما تلفّتنا حولنا، وجدنا الغرب في كل مكان. في

فلاديفوستوك كما في سنغفورة وبوسطن وداكار وطشقند وسان باولو ونوميا والقدس والجزائر. فمنذ خمسة قرون نجد أن كل ما يطبع بشكل دائم أفكار البشر أو صحتهم أو طبيعتهم أو حياتهم اليومية، هو من نتاج الغرب. من الرأسمالية الى الشيوعية، الى الفاشية والطب النفسي، والبيئة والكهرباء والطائرة والسيارة والمعلوماتية والبنيسلين وحبوب منع الحمل وحقوق الانسان وايضاً غرف الغاز... نعم، كل ذلك، كل ما يصنع سعادة العالم أو تعاسته قد جاء من الغرب.

وحيثما نعيش على هذه الكرة الارضية، كل عملية تحديث هي عملية تغريب. إنه ميل تغذّيه وتسرّعه التطوّرات التكنولوجية. وقد نجد طبعاً، في كل مكان تقريباً، صروحاً ومنجزات تحمل الطابع المحلّي الخاص لكن كل ما يتمّ ابداعه، سواء في الابنية أم في المؤسسات أم في وسائل المعرفة أم في طريقة العيش، هو على صورة الغرب ومثاله.

هذه الحقيقة لا يعيشها بالطريقة نفسها أولئك الذين ولدوا في حضن الحضارة المسيطرة، وأولئك الذين ولدوا خارجها. فالاولون يستطيعون التحول والتقدم في الحياة والتكيّف دون أن يشعروا بنقص في كيانهم. فبالنسبة إلى الغربيين، يمكن القول انهم كلّما واكبوا الحداثة كلّما شعروا بانسجامهم مع ثقافتهم، ووحدهم اولئك الذين يرفضون الحداثة يبقون متأخرين عن الركب.

أما بالنسبة الى سائر العالم، بالنسبة الى جميع أولئك الذين ولدوا في حضن الثقافات المتقهقرة، فقد طرحت قابلية التغيير والحداثة بشكل مختلف. فمن ناحية الصينيين والأفارقة واليابانيين والهنود أو هنود اميركا، وأيضاً من ناحية اليونانيين والروس كما الايرانيون والعرب واليهود والاتراك، فقد استدعت الحداثة باستمرار تخلّياً عن جزء من الذات، وحتى عندما أثارت احياناً حماسهم فانها لم تجر أبداً دون بعض المرارة، ودون الشعور بالذلّ والتنكّر للذات، ودون التساؤل المؤلم عن مهالك التمثل بالغرب، ودون أزمة هوية عميقة.

# ٥

عندما تتخذ الحداثة طابع «الآخر»، فليس من المفاجئ أن نرى البعض يرفع شعارات متخلّفة ليؤكد على تمايزه. وهذا ما نلاحظه اليوم عند بعض المسلمين، نساءً ورجالاً، لكن هذه الظاهرة ليست مقتصرة على ثقافة واحدة أو ديانة واحدة وحسب.

ففي روسيا مثلاً استغرق الامر حتى الثورة البولشفية، ليتمّ التخلي أخيراً عن التقويم اليوليوسي القديم. اذ إن الالتحاق بالتقويم الغريغوري، كان يخلّف شعوراً بأن الكلمة الفصل في لعبة شدّ الحبال التاريخية بين الارثوذكسية والكاثوليكية، كانت لصالح هذه الاخيرة.

أليس ذلك مجرد رمز؟ في التاريخ، كل شيء يعبر عن نفسه بواسطة الرموز. من العظمة الى الانحطاط ومن النصر الى الهزيمة الى السعادة والازدهار والبؤس. والهوية اكثر من غيرها. فلكي يكون التغيير مقبولاً لا يكفي أن يكون ملائماً لروحية العصر، بل يجب أن لا يصدم، على مستوى الرموز، هؤلاء المدعوين الى التغيير او يعطيهم إحساساً بأنهم يتنكرون لذاتهم.

فمنذ سنوات عدة وانا ألاحظ في فرنسا عند بعض الاصدقاء المقربين ميلاً ما الى اعتبار العولمة كارثة كبرى. فهم قليلاً ما يبدون اعجابهم لدى الحديث عن «القرية الكونية» ويحافظون على الاعتدال في اهتمامهم بالانترنت وبآخر التطورات في مجال الاتصالات، ذاك أن العولمة تعني الأمركة في نظرهم اليوم. كما يتساءلون عما سيكون موقع فرنسا مستقبلاً في هذا العالم الذي يسير

بخطى حثيثة نحو التنميط، وعما سيصيب لغتها وثقافتها وهيبتها وتأثيرها ونمط حياتها. انهم يغضبون كلما افتتح مطعم للوجبات السريعة في احد شوارعهم ويغتاظون من هوليود والـ «س. أن. أن» وديزني والميكروسوفت، ويهاجمون في صحفهم أدنى صيغة لغوية يشتبهون في أنها انكليزية.

لقد اعتمدت هذا المثل لأنه في نظري يبين كيف أن مواكبة الحداثة، حتى في الغرب وفي بلد متطور ذي ثقافة مشرقة ومحترمة عالمياً، تصبح موضوع شبهة لمجرد النظر اليها كحصان طروادة من قبل ثقافة غريبة مهيمنة.

فلنتصور بالاحرى الشعور الذي ينتاب مختلف الشعوب غير الغربية التي يرافق جميع خطواتها في الحياة، منذ أجيال عديدة، شعور بالاستسلام وبالتخلّي عن الذات، فكان عليها الاعتراف بأن مهاراتها قد تجاوزها الزمن وان كل ما تنتجه لا قيمة له بالمقارنة مع ما ينتجه الغرب، وأن تعلقها بطبابتها التقليدية يعتبر من الخرافات، وان قيمها العسكرية لم تعد سوى ذكرى، وأن عظماءها الذين تجلّهم، من شعراء كبار وعلماء وعسكريين وقديسين ورحّالة ليسوا شيئاً في نظر سائر العالم، وان دياناتهم تتهم بالبربرية، وان لغاتها لم يعد يدرسها سوى حفنة من الاختصاصيين فيما أن عليها هي نفسها أن تدرس لغات الآخرين إذا ارادت أن تحافظ على بقائها حيّة، تعمل وتبقى على اتصال بسائر البشرية... وعندما تتكلم هذه الشعوب مع انسان غربي، فانها تستعمل لغة هذا الاخير وليس لغتها هي ابداً تقريباً. وفي جنوب المتوسط كما في شرقه، نجد ملايين الاشخاص يتقنون الانكليزية والفرنسية والاسبانية والايطالية، وبالمقابل كم من الانكليز أو الفرنسيين أو الاسبان أو الطليان يرون أنه من المفيد لهم تعلّم اللغة العربية أو التركية؟

نعم كل خطوة في الحياة ترافقها خيبة الامل وتبخّر الاحلام والاهانة، فكيف لا تكون نتيجة ذلك شخصية ممزّقة؟ كيف لا يسود الشعور بالهوية المهدّدة، أو الاحساس بالعيش في عالم يملكه الآخرون، ويخضع لقواعد يمليها الآخرون، في عالم حيث يشعر الواحد في ذاته أنه يتيم، غريب، دخيل أو منبوذ؟ وكيف العمل لمحو هذا الانطباع لدى البعض بأنهم خسروا كل شيء، ولم يبق لهم ما يخسرونه حتى باتوا يتمنّون أن يهدموا الهيكل على غرار شمشون: «عليّ وعلى أعدائي يا رب!».

ولا أدري إن كان الكثير من الذين يتّخذون مواقف متطرفة يحلّلون الامر بهذا الشكل، لكنهم في الحقيقة ليسوا بحاجة الى ذلك، لأن الجرح يؤلم دونما حاجة الى وصفة.

لقد بدأ العالم الاسلامي المتوسطي، في أواخر القرن الثامن عشر، يدرك مسألة تهميشه والهوّة التي تفصله عن الغرب. وعملية الادراك هذه مبهمة عادة لدرجة يصعب معها تحديد بداياتها، لكن من المتعارف عليه عامة، أنه بعد حملة بونابارت على مصر عام ١٧٩٩، بدأ الكثيرون من بين المتعلمين ومن بين المسؤولين السياسيين يتساءلون: لماذا تأخّرنا الى هذه الدرجة؟ ولماذا يتقدم علينا الغرب في الوقت الحاضر؟ كيف توصل الى ذلك؟ وماذا علينا أن نفعل كي نلحق به؟

وقد رأى محمد علي، حاكم مصر، أن الطريقة الوحيدة للّحاق بأوروبا هي السير في خطاها. وقد ذهب بعيداً في هذه الخطة فاستدعى الاطباء الاوروبيين ليؤسسوا كلية للطبّ في القاهرة، وسارع الى فرض ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة، حتى أنه أوكل قيادة جيشه الى ضابط سابق في جيش نابوليون، وحتى أنه استقبل الطوباويين الفرنسيين، السان سيمونيين، ليجروا في أرض مصر التجارب الجريئة التي لم تكن أوروبا ترغب فيها. وقد نجح، خلال بضع سنوات، في جعل بلده قوة اقليمية محترمة. وقد بدأ الخيار الذي اعتمده هذا المؤسس، في سلوك طريق الغرب، يؤتي ثماره دون أدنى شكّ. فقد كان هذا الوجيه العثماني السابق يؤسس لدولة حديثة في الشرق قادرة على فرض مكانتها بين الامم، يحدوه عزم شبيه بعزم بطرس الاكبر، لكن بطريقة أقل شراسة، ومواجهاً مقاومة أضعف من التي يواجهها هذا الأخير بكثير.

لكن الحلم تبدّد ولم يعد العرب يحتفظون من تلك التجربة الا بذكرى مرّة. وحتى اليوم ما يزال بعض المثقفين والقادة السياسيين يتحدثون عن ذلك الحلم المفقود بمزيج من الأسى والغضب، وهم في كل مناسبة يذكّرون من يهمه الامر أن القوى العظمى الاوروبية، واذ رأت ان محمد علي يصبح أكثر خطورة واستقلالية تحالفت في ما بينها لتلجم نهضته، وحتى أنها وجهت ضده حملة عسكرية مشتركة، فانتهى به الامر مهزوماً مهاناً.

في الحقيقة، عندما نسترجع زمانياً كل اللعبة العسكرية والديبلوماسية التي تناولت هذه المسألة الشرقية، نستطيع بكل قناعة أن نعتبر انها كانت حلقة عادية من موازين القوى بين الدول العظمى. فقد كانت انكلترا تفضّل، على طريق الهند، وجود امبراطورية عثمانية ضعيفة مريضة على وجود دولة مصرية قوية وحديثة. وليس هذا الموقف مختلفاً في العمق عن ذاك الموقف الذي دفع انكلترا نفسها الى مواجهة نابوليون، بعد سنوات عدة، وان تحيي في وجهه تحالفاً قادراً على تفكيك الامبرطورية الاوروبية التي كان قد بناها. لكن لا يمكن مقارنة مصر القرن التاسع عشر بفرنسا التي كانت قد اصبحت قوة عظمى اذ بعد ان تعرضت للهزيمة والدمار استطاعت النهوض مع الجيل التالي مزدهرة ومستعدة للتوسع. ففي عام ١٨١٥ كانت فرنسا مهزومة محتلة، وفي عام ١٨٣٠، أي بعد خمسة عشر عاماً بالضبط، استعادت كامل قوتها لتنطلق الى احتلال الجزائر الشاسعة. اما مصر فلم تكن بهذا القدر من العافية، فقد كانت على وشك النهوض من سباتها الطويل، الطويل جداً، وكانت في بداية طريق التحديث، لذلك فأن الضربة التي وجهت اليها في عصر محمد علي كانت قاضية، ولن تتوافر لها ابداً ظروف مماثلة كي تعود الى دول المقدمة.

اما النتيجة التي استخلصها العرب من تلك الحقبة وما يزالون، فهي أن الغرب لا يريد منهم ان يتشبّهوا به، هو يريد فقط أن يطاع. ففي المراسلات بين سيد مصر والقنصليات، نقع على مقاطع مؤثرة جداً، حيث لا يتردّد في ايضاح «حركة التحضّر» التي شرع فيها، وهو، إذ يؤكد إنه احترم دائماً مصالح الاوروبيين، يتساءل لماذا يريدون القضاء عليه. ومما كتبه: «أنا لست من ديانتهم لكنني انسان أيضاً ويجب معاملتي على أساس انساني».

# ٦

إن ما يبيّنه نموذج محمد علي هو أن العالم العربي قد تنبه مبكراً الى أن عملية التحديث أمر ضروري، وملحّ حتّى، لكنها لم تواجه ابداً بالروية اللازمة. ليس فقط أنه كان على العرب حرق المراحل فيما استطاعت اوروبا أن تأخذ بعين الاعتبار وزنها الخاص على الصعيد الثقافي والاجتماعي والديني، بل أنه كان عليهم ايضاً أن «يتغربوا» وهم، في الوقت نفسه، يدافعون عن أنفسهم في وجه غرب كان في أوج توسّعه، جشع وعدائي في الغالب.

ذكرت مصر وكان بالامكان الحديث عن الصين التي كانت تعيش في الحقبة نفسها، وباسم حرية التجارة، «حرب الافيون» البغيضة وذلك لأنها رفضت أن تنفتح لتجارة المخدرات المربحة. فما يجب ذكره هو أن نهضة الغرب التي قدمت للانسانية ما لا يضاهى، اتخذت احياناً وجوهاً غير مشرّفة. فالحدث التاريخي المؤسس للعالم الحديث كان أيضاً حدثاً مدمّراً، إذ إن الغرب، عندما شعر بطاقته الهائلة ووعى قوته الجديدة واقتنع بتفوقه، اندفع يغزو العالم في كل الاتجاهات والمجالات مرة واحدة، ناشراً مآثر الطب والتقنيات الحديثة ومُثل الحرية، لكن مرتكباً في الوقت نفسه المجازر والسلب والاستعباد، وبقدر ما كان يثير الاعجاب حوله في كل مكان، بقدر ما كان يزرع الاحقاد.

واذا ما ذكّرت بايجاز بهذه الحقائق فذلك كي أؤكد على أنه لم يكن من السهل على العربي، ولا الهندي والمدغشقري والهندوصيني أو على سليل

الازتكيين أن يلتحق كلياً بثقافة الغرب دون أفكار مسبقة، أو شيء من الندم والتمزق، إذ كان عليه أن يتغلب على الكثير من المخاوف والاعتراضات، وأن يتغاضى احياناً عن عزة نفسه ويصطنع مساومات دقيقة. وسرعان ما انتفت الحاجة الى التساؤل، كما في زمن محمد علي، حول كيفية مواكبة الحداثة؟ ويصبح لا مفرّ من طرح تساؤلات اكثر تعقيداً: «كيف يمكننا أن نواكب الحداثة دون أن نفقد هويتنا؟» أو «كيف نستوعب الثقافة الغربية دون أن نتنكر لثقافتنا الخاصة؟» أو «كيف نكتسب مهارات الغرب دون أن نبقى تحت رحمته؟».

ثم ان عملية التغريب المنظمة والخالية من التعقيدات التي انتهجها سيد مصر لم تعد تثير الاهتمام، إذ ان هذا الحاكم كان رجلاً من زمن آخر. فكما في فرنسا القرن السابع عشر حيث لم يترددوا في تولية الايطالي جوليو مازارين رئاسة الحكومة، وكما في روسيا حيث اعتلت امرأة المانية عرش القياصرة، فان جيل محمد علي لم يكن ينظر الى الامور من الناحية القومية، بل من ناحية السلطة والدولة. فهو نفسه، الالباني الاصل، لم يكن لديه أي سبب يدفعه الى تسليم قيادة جيش مصر الى عربي دون غيره من البوسنيين مثلاً أو الفرنسيين. وتذكّر سيرته بعض الشيء بسيرة أولئك الجنرالات الرومانيين الذين كانوا يوطدون في احدى مقاطعات الامبرطورية، قاعدة لسلطتهم، وهم يحلمون بالسير على روما ليعلنوا أنفسهم اباطرة واصحاب عظمة. ولو قدر له أن يحقق حلمه لكان استقرّ في اسطنبول ليجعل منها عاصمة لأمبراطورية اسلامية أضفي عليها الطابع الأوروبي.

وعلى كلّ، كانت الامور قد تغيّرت لدى وفاته عام ١٨٤٩، إذ دخلت أوروبا عصر القوميات حيث الامبرطوريات المتعددة القوميات كانت في طريق الافول، ولن يتأخر العالم الاسلامي عن السير في الطريق نفسه وبدأت الشعوب الخاضعة للحكم العثماني في البلقان بالتحرك كما فعلت شعوب الامبرطورية النمساوية المجرية، وفي هذه الظروف كان الناس في الشرق الاوسط يتساءلون ايضاً عن هويتهم «الحقيقية»، ذاك أنه كان لكل منهم، حتى ذلك الوقت انتماءاته اللغوية والدينية أو الاقليمية لكن مسألة الانتماء الى الدولة لم تكن تطرح إذ كانوا جميعاً أتباع السلطان. لكن مع بداية تفكك الامبرطورية العثمانية، باتت قضية تقاسم التركة، حكماً، قضية الساعة مع

سلسلة الصراعات المستعصية التي استتبعتها. فهل كان من المفروض أن تبني كل جماعة دولتها الخاصة؟ لكن ما العمل في حال تواجد جماعات عدة تتعايش في بلد واحد منذ قرون؟ أم كان يجب تقسيم أراضي الامبرطورية بحسب اللغة، أم الدين، أم بحسب الحدود المعهودة بين المقاطعات؟ إن من راقبوا انفجار الوضع في يوغوسلافيا، في السنوات الاخيرة، قد كونوا فكرة، أقل حدة وعلى مستوى بسيط، عما عنته تصفية الامبراطورية العثمانية.

وقد عمدت الشعوب المختلفة الى تحميل الآخرين مسؤولية المآسي التي كانت تعاني منها. فإذا كان العرب لا يتطورون، فذلك حكماً بسبب الهيمنة التركية التي كانت تجمدهم. وإذا كان الاتراك لا يتطورون فذلك لأنهم يتحملون منذ قرون وزر العرب. أليس من المميزات الاولى للفكر القومي أن يجد مذنباً يحمّله مسؤولية كل قضية، بدلاً من أن يجد حلاً لهذه القضية. خلع العرب إذاً النير التركي واثقين من أن نهضتهم ستبدأ أخيراً، في حين أن الاتراك شرعوا في نزع الطابع العربي عن ثقافتهم ولغتهم وحروفها، وعن ثيابهم، مخفّفين عنهم الاثقال كي يسهل عليهم اللحاق بأوروبا.

ربما يكون في مقولات كل من الفريقين جزء من الحقيقة. فما يحدث لنا هو دائماً في جزء منه غلطة الآخرين، وما يحدث للآخرين هو دائماً في جزء منه غلطتنا، ولكن ليس ذلك مهماً... فإذا ما ذكرت تبريرات القوميين العرب أو الاتراك هذه، فليس ذلك كي أثير النقاش حولها، وانما لألفت الانتباه الى حقيقة غالباً وكثيراً ما يتم تناسيها، وهي أن رد العالم الاسلامي الفوري على المعضلة التي طرحتها قضية التحديث الضروري لم يكن في الاصولية الدينية. فهذه الأخيرة ظلت لفترة طويلة جداً حالة أقلوية الى أقصى الحدود، زُمريّة وهامشية كي لا نقول لا وزن لها. فالعالم الاسلامي في محيط المتوسط لم يحكم باسم الدين بل باسم الأمة. فالقوميون هم الذين قادوا البلدان الى الاستقلال، وهم الذين صنعوا الوطن، وهم الذين أمسكوا بالقياد خلال عقود، واليهم كانت تتجه الانظار يحدوها الوعد والأمل. وصحيح انهم جميعاً لم يكونوا علمانيين ومحدثين بشكل منفتح مثل اتاتورك، الا أن الديانة لم تكن أبداً مرجعهم، لا بل انهم، بشكل من الاشكال، وضعوها جانباً.

ومن بين هؤلاء القادة كان عبد الناصر الاعظم شأناً. وأنا لا أفيه حقه إذ

قلت «الأعظم شأناً»، فالجميع يشعر بالحسرة عندما يتذكر اليوم ما بلغته هيبة الرئيس المصري ابتداء من عام ١٩٦٥ . فقد انتشرت صوره في كل مكان، من عدن الى الدار البيضاء حيث الشبان والاحداث لا يحلفون الا باسمه، وحيث كانت مكبّرات الصوت تبثّ الاغاني التي تمجده أو الخطابات المطوّلة التي يلقيها فيتحلّق الناس حول الراديوات لمدة ساعتين أو ثلاث أو أربع دون أن يملّوا. كان عبد الناصر معشوق الجماهير ومعبودهم، وتلك ظاهرة لم أقع على مثيل لها في ما قمت به من أبحاث واسعة في التاريخ الحديث. ليس هناك أي ظاهرة امتدت مثلها وبهذا الحجم الى كل البلدان. وعلى كل حال لم يحدث أبداً ان قامت ظاهرة تشبهها، ولو من بعيد، في العالم العربي الاسلامي.

والواقع ان هذا الرجل، الذي مثّل تطلّعات العرب والمسلمين اكثر من غيره، كان عدواً شرساً للاسلاميين، وقد حاولوا اغتياله كما قضى هو نفسه على العديد من قادتهم. ومن جهة أخرى أتذكر أن رجل الشارع كان يعتبر أي مناضل في الحركة الاسلامية في تلك الحقبة عدواً للامة العربية، و«عميلاً» للغرب في أغلب الاحيان.

وما ذلك الا للقول إن هناك اختزالاً زمانياً لما سيحدث في ما بعد عندما يُنظر الى الاسلام السياسي، المناهض للحداثة وللغرب، كتعبير عفوي وطبيعي من جانب الشعوب العربية. فقد طال الامر حتى بلغ القادة الوطنيون، وعلى رأسهم ناصر، الطريق المسدود سواء في هزائمهم العسكرية المتتالية أم في عدم قدرتهم على حلّ المشاكل المرتبطة بالتخلف، كي يبدأ فريق مهمّ من الشعب يعير اهتماماً للخطاب الاصولي الديني، وكي نرى الحجاب واللحى تنتشر ابتداء من السبعينات، كتعبير احتجاجي.

يمكنني أن أتوسع كثيراً في شرح كل حالة، من مصر الى الجزائر الى سائر البلدان، وان استعرض الاحلام وخيبات الامل، والمنطلقات الخاطئة والخيارات المدمّرة، هزيمة القومية والاشتراكية، وكل ما آمن به شبان تلك المنطقة، على غرار شبان سائر العالم من اندونيسيا الى البيرو، ثم عادوا فتخلّوا عنه. انما أريد هنا فقط أن أؤكد تكراراً، أن الاصولية الدينية لم تكن الخيار العفوي، الطبيعي، والبديهي للعرب أو المسلمين.

فهم لم يجتذبهم هذا الطريق الا بعد أن سدّت في وجههم سائر السبل، وبعد أن بات هذا الطريق السلفي، وللمفارقة، من روح العصر.

# III

# زمن القبائل الكونية

# ١

إن عبارة «روح العصر» لا تدلّ بالطبع على مفهوم دقيق. وإذا استعملتها فلكي أعرض لهذا الواقع المنتشر الذي يتعذّر الامساك به والذي يؤدّي بعدد كبير من الأفراد في بعض المراحل التاريخية الى تفضيل عنصر من هويتهم على حساب العناصر الاخرى. هكذا فإن تأكيد الانتماء الديني واعتباره العنصر المركزي في هويتنا يبدو موقفاً شائعاً في أيامنا هذه، أقل انتشاراً على الارجح مما كان عليه منذ ثلاثمائة عام، وأكثر انتشاراً بما لا يقبل الجدل عما كان عليه منذ خمسين عاماً.

كان بامكاني الكلام عن البيئة الفكرية او المناخ العاطفي وهما مفهومان لا يقلاّن غموضاً بكثير عن فكرة «روح العصر». لكن المهمّ في ما يتعدى العبارات طرح الاسئلة الحقيقية: ما الذي يجعل اليوم رجالاً ونساء من العالم أجمع ومن أي أصل تحدّروا يعيدون اكتشاف انتمائهم الديني اليوم ويشعرون بالحاجة الى تأكيده بطرق متعددة بينما كان يفضل هؤلاء الاشخاص أنفسهم لسنوات خلت إبراز انتماءات أخرى بصورة عفوية؟ ما الذي يجعل مسلماً من يوغوسلافيا يقلع عن التعريف عن نفسه بأنه يوغوسلافي ليؤكّد قبل كل شيء أنه مسلم؟ ما الذي يجعل عاملاً يهودياً في روسيا يبدأ بين يوم وآخر باعتبار نفسه يهودياً قبل كل شيء، بعد أن كان طوال حياته يصنّف نفسه بروليتارياً؟ وكيف أصبح اليوم التأكيد المتعالي للانتماء الديني وفي عدد كبير من البلدان معاً، يبدو طبيعياً ومشروعاً بعد أن كان غير لائق منذ فترة وجيزة؟

إنّ الظاهرة معقدة وما من تفسير يمكنه ايضاحها بصورة مرضية. لكن من

البديهي ان تقهقر ومن ثم انهيار العالم الشيوعي قد لعب دوراً حاسماً في هذا التطوّر. فمنذ قرن من الزمن والماركسية تعد بإقامة مجتمع من نوع جديد فوق الكرة الارضية جمعاء تلغى منه فكرة الله وقد أدى فشل هذا المشروع على المستويين الاقتصادي والسياسي كما على المستويين الاخلاقي والفكري الى إعادة الاعتبار للمعتقدات التي أراد رميها في مزبلة التاريخ. ومن بولونيا الى أفغانستان لعب الدين دور الملاذ الروحي وملاذ الهوية وشكّل نقطة التقاء أكيدة لجميع الذين كانوا يناضلون ضدّ الشيوعية. فظهرت هزيمة ماركس ولينين كأنها ثأر للأديان على الأقل بقدر ما كانت انتصاراً للرأسمالية والليبرالية والغرب.

لكن هذا العامل لم يكن الوحيد الذي لعب دوراً حاسماً في «صعود» الظاهرة الدينية خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وإذا كانت الأزمة النهائية للعالم الشيوعي قد ألقت وستلقي بثقلها أيضاً على النقاش الفكري والسياسي فإن حقائق كثيرة تبقى مبهمة إذا لم نأخذ عوامل أخرى أيضاً في الاعتبار وأولها الأزمة الأخرى التي يطلق عليها البعض اسم «الأزمة» دون إضافات وهي تلك التي يجتازها العالم الغربي.

لا يمكن وضع هذه الأخيرة على مستوى أزمة الشيوعية ذاته إذ من العبث نفي وجود رابح وخاسر في النزاع المديد بين المعسكرين. كما لا يمكننا أن ننفي أنّ نموذج العالم الغربي وبالرغم من انتصاره وامتداد تأثيره الى مختلف القارات يعتبر نموذجاً مأزوماً عاجزاً عن إيجاد حلول لمشاكل الفقر في عواصمه نفسها وعاجزاً عن مجابهة البطالة والجنوح والمخدرات وغيرها من الآفات. في كل حال انها من المفارقات الأكثر إثارة للحيرة في عصرنا ان يعاني نموذج المجتمع الأكثر إغراء والذي هزم باقي النماذج كلها من انعدام الثقة العميق بذاته.

فلنضع أنفسنا للحظة مكان شاب في التاسعة عشرة من عمره انتسب لتوّه الى احدى الجامعات في العالم العربي. في الماضي كانت ستجتذبه منظمة متمركسة تتفهّم مشاكله الحياتية وتدرّبه على طريقتها في خوض النقاشات الفكرية، او كان سينضمّ الى منظمة قومية تشجع بحثه عن هويته وتخاطبه بمفاهيم النهضة والحداثة. اما اليوم فقد فقدت الماركسية جاذبيتها وفقدت فكرة

القومية العربية مصداقيتها بعد ان صادرتها أنظمة تسلطية، عاجزة وفاسدة. وليس مستبعداً ان يقع هذا الشاب تحت سحر الغرب ونمط الحياة فيه ومآثره العلمية والتكنولوجية، لكن جاذبية من هذا القبيل لن تكون لها نتائج تذكر على التزامه بما انه لا وجود لمنظمة ذات وزن تجسّد هذا النموذج. فالتوّاقون الى «الجنّة الغربية» لا يبقى أمامهم في أغلب الأحيان سوى الهجرة. هذا اذا لم يكونوا من أبناء الفئة صاحبة الامتيازات والتي تحاول جاهدة ان تعيد في بيئتها إنتاج بعض أوجه النموذج المشتهى. لكنّ الذين لم يولدوا وتحت شرفتهم سيارة ليموزين، وجميع الذين يرغبون في زعزعة الوضع القائم، والثائرين على الفساد وسياسة الدولة العشوائية وانعدام المساواة والبطالة وانعدام الأمل بالغد، والذين يعانون الكثير من اجل ايجاد مكان لهم في عالم يتغير بسرعة، كل هؤلاء يستميلهم التيار الاسلامي. يشبعون به في الوقت نفسه حاجتهم الى تأكيد هويتهم وحاجتهم الى الانتماء الى جماعة وحاجتهم الى الروحانية وللحصول على أجوبة بسيطة ازاء واقع معقد، كما يشبعون فيه حاجتهم الى العمل والتمرد.

لا يمكنني تفادي شعور الانزعاج العميق وأنا أعرض للظروف التي تؤدي بشباب العالم الاسلامي الى الانخراط في الحركات الاسلامية. ويأتي هذا الشعور من أني إزاء الصراع بين الاسلاميين والحكّام أجد نفسي عاجزاً عن التماهي مع أي طرف من الطرفين. فطروحات الاسلاميين المتطرفين لا تؤثّر فيّ ليس فقط لأني مسيحي غير معني بهذه الطروحات بل لأني ايضاً لا أقبل أن تقوم فئة دينية ولو كانت تمثل الأكثرية بفرض قانونها على مجموع السكان، إذ إن استبداد الأغلبية ليس في نظري أكثر أخلاقية من استبداد الأقلية. ولأني ايضاً مؤمن في العمق بالمساواة بين الجميع، خصوصاً بين الرجال والنساء وبحرية المعتقد وحرية كل فرد اختيار مسار حياته كما يشاء وأني أحاذر أية عقيدة تحاول إنكار هذه القيم الأساسية.

واذ أوضحت فكرتي قدر الامكان عليّ أن أضيف أنّ الأنظمة الاستبدادية التي تحارب الاسلاميين لا حظوة لها عندي أكثر منهم، وأرفض التصفيق لما ترتكبه من تعديات بحجة أنها أهون الشرور. فهذه الشعوب تستحق أكثر من أهون الشرور وأكثر من «السبيل الوحيد المتوفر»، ويحق لها بحلول فعلية لا

يمكن أن تخرج عن الديمقراطية الحقيقية والحداثة الحقيقية أعني بها الحداثة الكاملة المقبولة بدل حداثة مجتزأة ومفروضة بالقوة. ويبدو لي أن إلقاء نظرة مختلفة على مفهوم الهوية يمكننا بعيداً عن أي مأزق، من رسم طريق مؤدٍّ الى الحرية الانسانية.

بعد هذا الاستطراد أعود الى «روح العصر»... ولكي أقول إنه إذا كان تصاعد الظاهرة الدينية يعود في جزء منه الى هزيمة الشيوعية، وفي جزء آخر الى المأزق الذي تعيشه مختلف مجتمعات العالم الثالث، وفي جزء ثالث الى أزمة العالم الغربي، فإنه لا يمكن فهم حجم الظاهرة وطابعها بدون الاشارة الى التطور القريب العهد والمذهل الذي شهده قطاع الاتصالات وبشكل عام الى ما اصطلح على تسميته العولمة.

يوضح المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي، في نصّ نشره عام ١٩٧٣، أنّ مسيرة البشرية تمّت على ثلاث مراحل متتالية.

خلال المرحلة الاولى الموافقة لما قبل التاريخ، كانت الاتصالات بطيئة للغاية لكنّ تقدم العلوم كان أكثر بطئاً الى درجة كان يمكن لأي جديد أن ينتشر في العالم كله قبل بروز جديد آخر. لذلك كانت المجتمعات البشرية على درجة متساوية تقريباً من التطور وتجمع بينها صفات مشتركة لا تحصى.

في المرحلة الثانية جرى تطور المعارف بوتيرة أسرع من وتيرة انتشارها، فتزايدت الفروقات بين المجتمعات في جميع المجالات. وقد استمر ذلك طوال آلاف من السنين الموافقة لما نسميه التاريخ.

ومؤخراً بدأت مرحلة ثالثة، هي مرحلتنا التي تتطور فيها المعارف باطّراد بالطبع، ولكن وتيرة انتشارها تسارعت أكثر بحيث ستتضاءل الفروقات شيئاً فشيئاً بين المجتمعات البشرية...

يمكن اثارة جدل طويل حول صحة نظرية كهذه والتي عرضت لها على كل حال في خطوطها العريضة فقط. ليس هدفي استعمالها حجة فهي ليست في نظري سوى طريقة مغرية لتقديم الامور وإثارة التفكير في ما نشهده اليوم حولنا.

فمن البديهي أنّ الاختلاط العالمي للصور والافكار، المتزايد والعصيّ على أية رقابة، سيؤدّي الى تحوّل عميق، وفي أمد قصير جداً نسبة إلى تاريخ

الحضارات، على معارفنا وإدراكنا وسلوكنا. ومن المرجح أن يغيّر وفي العمق أيضاً نظرتنا الى أنفسنا وانتماءاتنا وهويتنا. واذا استقرأنا بعض الشيء فرضية توينبي يمكننا القول إن كل ما بنته المجتمعات البشرية طوال قرون لتأكيد اختلافها ومن اجل رسم حدود بينها وبين الآخرين، سيتعرض لضغوط تهدف بالتحديد الى التخفيف من هذه الفروقات ومحو الحدود.

إنّ هذا التحوّل الفريد الذي يحدث أمام أعيننا عبر أشكال لا تحصى من الضوضاء والوميض وبوتيرة متصاعدة، لن يمرّ بسلام. بالطبع اننا نتقبل جميعاً الكثير من الاشياء التي يقدمها لنا العالم المحيط بنا سواء بدت لنا ذات منفعة أو أنّ لا مفرّ منها. لكن يحدث لكل منا أن يعاند ما ان يشعر بالتهديد يطال أحد العناصر الهامة من عناصر هويته كاللغة او الدين او مختلف رموز ثقافته او استقلاله. هكذا فإن لعصرنا الحالي عنوانين، التناغم والتنافر. فلم يكن بين الناس يوماً هذا القدر من الامور المشتركة، المعارف والمراجع والصور والتعابير والادوات، لكن ذلك يدفع الجميع الى مزيد من التأكيد على اختلافهم.

ما قلته يمكن التأكد منه بالعين المجردة، اذ لا شك في أن العولمة المتسارعة تثير كردّة فعل حاجة متصاعدة الى الهوية. كما أن القلق الوجودي المرافق لهذه التغيرات المفاجئة يخلق حاجة روحانية متزايدة. فيبرز الانتماء الديني وحده قادراً أو محاولاً تقديم أجوبة على هاتين الحاجتين.

استعملت لتوّي عبارة «ردة فعل» ومن الأصحّ أن أوضح أنها غير كافية وحدها لتفسير الظاهرة في مجملها. بالطبع يمكن الكلام عن «ردة فعل» بما في الكلمة من معنى عندما تحتمي جماعة بشرية خائفة من التغيير خلف القيم والرموز التقليدية القديمة. لكن يبدو لي أنّ تصاعد الظاهرة الدينية نابع من أكثر من ردة فعل اذ يجسّد ربما محاولة التوفيق بين الحاجة الى الهوية ومتطلبات العالمية. فجماعات المؤمنين تبدو في الواقع أقرب الى القبائل الكونية، وأقول «قبائل» بسبب طابع الهوية الطاغي عليها و«كونية» لأنها لا تقيم وزناً للحدود بين البلدان. إنّ طريقة البعض في الارتقاء الى العالمية تكون في اعتناقهم إيماناً يتجاوز الانتماءات الوطنية والعرقية والاجتماعية. فالانتماء الى جماعة من المؤمنين تكون في صورة من الصور الخصوصية الأكثر شمولية

وعالمية او بالاحرى العالمية الملموسة، الأكثر «طبيعية» والأكثر تجذراً.

ومهما كانت الصياغة المناسبة فالمهم أن نلاحظ كم أنّ شعور الانتماء الى جماعة دينية كما يظهر اليوم ليس مجرد عودة الى وضعية سابقة. فنحن لسنا في فجر مرحلة القوميات بل في مرحلة أفولها كما لسنا في فجر الأممية بمفهومها البروليتاري بل في مرحلة أفولها أيضاً. لذا فإنه لا يمكن التعامل مع الانتماء الديني باستخفاف كأنه مرحلة تاريخية سيتم تخطيها في المستقبل القريب. لأنّ السؤال الذي لا مفرّ من طرحه هو التالي: في أي اتجاه سيتم تخطيها؟ نحو عصر قوميات جديد؟ لا تبدو لي هذه الوجهة ممكنة ولا مرغوباً فيها. وفي كل الاحوال ان شعور الانتماء الى «كنيسة» مشتركة يشكل اليوم خير رباط للقوميات حتى تلك التي تدّعي العلمنة، فالأمر صحيح بالنسبة إلى الأتراك و إلى الروس كما بالنسبة إلى اليونانيين والبولونيين او الاسرائيليين ولغيرهم من الذين ينفرون من الاعتراف بذلك.

ففي أي اتجاه سيتم تجاوز الانتماء الديني اذن؟ وما هو الانتماء الآخر الذي سيجعله «مهملاً» كما كان يبدو في السابق؟

## ٢

في هذه المرحلة من حكمي على الأمور، عليّ تقديم ايضاح معيّن تفادياً للوقوع في سوء تفاهم خطير. فعندما أتحدث عن تجاوز الانتماء الديني لا أقصد القول بضرورة تخطي الدين نفسه. فبنظري لن يتحول الدين يوماً الى منسيات التاريخ لا نتيجة العلم ولا نتيجة عقيدة او نظام سياسي. فكلّما تقدّم العلم كلّما تساءل الانسان عن غائيته. واذا تلاشى إله «الكيف؟» يوماً فان إله «اللماذا؟» لن يموت ابداً. ربما لن تبقى الديانات هي نفسها بعد ألف عام لكني لا أتصور عالماً بدون شكل من أشكال الدين.

أسارع الى الاضافة أنه ليس من الضروري في نظري أن تعبّر الحاجة الى الروحانية عن نفسها من خلال الانتماء الى جماعة من المؤمنين. فالواقع أنّ هنالك نزعتين عميقتين كلتاهما طبيعيتان ومشروعتان وفق مستويات مختلفة لكن من المغالاة الخلط بينهما. من جهة، رؤية تسمو بوجودنا وآلامنا وخيباتنا وتمنح معنى ولو وهمياً للحياة والموت، ومن جهة أخرى، حاجة كل إنسان الى الشعور بالارتباط بجماعة تتقبله وتعترف به ويمكنه التفاهم معها بسرعة.

لا أحلم بعالم لا مكان فيه للدين بل بعالم تنفصل فيه الحاجة الى الروحانية عن الحاجة الى الانتماء. عالم يستمر فيه الانسان متمسكاً بمعتقداته وعباداته وقيمه الاخلاقية المستوحاة عند الاقتضاء من كتاب مقدس، لكنه لا يشعر فيه بالحاجة الى الانخراط في زمرة واحدة مع ابناء دينه. عالم لن يكون فيه الدين عنصر تلاحم للاثنيات المتحاربة. ان فصل الكنيسة عن الدولة ليس كافياً وما يوازيه اهمية هو فصل الدين عن الهوية. واذا أردنا بالذات تحاشي أن يؤدّي

الترابط الى تغذية التعصب والارهاب والحروب الاثنية، فعلينا الاستجابة لحاجة الهوية بطريقة أخرى.

وهذا ما يعيدني الى السؤال الأساسي: بماذا يمكن اليوم استبدال الانتماء الى جماعة المؤمنين؟

إنّ الصعوبة التي تثيرها الصفحات السابقة هي أنّ هذا الانتماء بات يبدو وكأنه الانتماء الأخير، الأقل عرضة للزوال والأكثر تجذّراً، وهو الوحيد القادر على الاستجابة الى هذا القدر من حاجات الإنسان الأساسية. وانه لا يمكن استبدالها لوقت طويل بانتماءات تقليدية أخرى كالقومية والاثنية والعرق وحتى الطبقة، والتي يتبيّن أنها جميعها ضيقة وأكثر محدودية وليست أقل دموية. فاذا كان يجب تجاوز الانتماء الى «قبيلة كونية» فليكن نحو انتماء أكثر اتساعاً أيضاً يحمل في طيّاته رؤية انسانية أكثر شمولية.

ربّ قائل: لا شك في ذلك، ولكن ما هو هذا «الانتماء الاكثر اتساعاً»؟ وهذه «الرؤية الانسانية»؟ يكفي إجالة النظر في العالم من أجل التأكد من أنه ليس في مقابل الانتماءات الغرائزية التي أظهرت قدرتها على تحريك البشر عبر التاريخ، أي انتماء جديد قادر على موازنته. خصوصاً وأن أي طرح شمولي يثير اليوم الريبة لدى معاصرينا إما لأنه سيبدو لهم ساذجاً وإما لأنهم سيرون فيه خطراً على هويتهم.

والريبة هي بالتأكيد إحدى العبارات-المفاتيح في أيامنا هذه. ريبة حيال الايديولوجيات وريبة حيال الوعود بالغد المشرق وريبة حيال السياسة والعلم والعقل والحداثة. ريبة حيال فكرة التقدم وعملياً حيال كل ما آمنا به طوال القرن العشرين وهو قرن الانجازات الكبيرة التي لا سابق لها منذ فجر التاريخ ولكن ايضاً قرن الجرائم التي لا تغتفر والآمال الخائبة. ريبة ايضاً حيال كل ما يبدو شمولياً، عالمياً او كونياً.

لبضع سنوات خلت كان عدد كبير من الناس مستعدين لتقبل انتماء كوني ينظر اليه على اعتباره صيرورة طبيعية للتاريخ البشري. هكذا ان المقيم في مدينة تورينو بعد أن كان بيامونتياً، وصار من ثم إيطالياً، سيصبح على التوالي مواطناً أوروبياً ومن بعدها مواطناً من العالم. إنّي أختزل الأمور الى أقصى حدودها، لكنّ التقدم الذي لا مفرّ منه باتّجاه انتماءات أكثر اتساعاً لم يكن

يبدو فكرة مبالغاً فيها. فعبر التجمعات الاقليمية المتتالية كان من المفترض ان تصل البشرية الى التجمع الأسمى. حتى ان نظريات جذابة سيقت حول النظامين المتنافسين، الرأسمالية والشيوعية اللذين كان يفترض بهما آن يتقاربا بعدما يعزّز الأول طابعه الاجتماعي ويخفّف الثاني من طابعه الموجّه الى درجة يتحوّلان معها الى نظام واحد. التوقعات نفسها أطلقت حول الأديان التي قيل إنها ستلتقي داخل توليفة واسعة تبعث على الاطمئنان.

بتنا نعرف اليوم أنّ التاريخ لا يسلك الدروب التي نخطّها له. ليس لأنّ التاريخ بطبيعته متفلّت يتعذّر سبر أغواره ورموزه وليس لأنه يعصى على العقل البشري بل لأنه يتكوّن تحديداً مما يصنعه به البشر، لأنه محصلة أفعالهم الفردية والجماعية، محصلة أقوالهم ومبادلاتهم ومجابهاتهم وعذاباتهم وكرههم وإلفتهم. وكلما كان الفاعلون المؤثرون في التاريخ كثراً وأحراراً كلما كانت محصلة أعمالهم معقّدة يصعب الاحاطة بها وتعصى على النظريات التبسيطية.

فالتاريخ يتقدّم، وفي كل لحظة، على دروب لا تحصى، فهل ينتج عن ذلك بالرغم من كل شيء معنى ما؟ لن نعرف ذلك على الارجح إلا عند «الوصول» اذا كان لكلمة وصول من معنى.

هل يكون المستقبل على صورة آمالنا ام كوابيسنا؟ هل سيكون عهد حرية ام استعباد؟ هل سيكون العلم أخيراً أداة خلاصنا أم دمارنا؟ هل نكون في نهاية المطاف معاونين ملهمين للخالق أم مجرد لاعبين بالنار؟ هل نتقدّم نحو عالم أفضل أم نحو «أفضل عالم ممكن»؟

وقبل كل شيء ماذا تخبئ لنا العقود الآتية في المستقبل القريب؟ «حرب بين الحضارات» ام طمأنينة «القرية الكونية»؟

قناعتي العميقة أنّ المستقبل ليس مكتوباً في أي مكان وأنّه سيكون صورة لما نصنعه نحن منه.

وماذا تفعل بالقدر؟ قد يسألني البعض وهم يلمّحون الى كوني شرقياً. اعتدت الاجابة أنّ القدر للانسان كالريح للشراع. من يمسك الدفّة لا يمكنه معرفة الاتجاه الذي ستهب منه الريح ولا بأية قوة ستعصف، لكن بامكانه توجيه شراعه في الاتجاه المناسب. وأحياناً يكون الفرق جلياً فالريح التي تغرق

البحار العديم الخبرة، المتهوّر او الضعيف الحيلة، قد توصل بحار آخراً الى مرفأ الامان.

يمكننا قول الشيء نفسه عن «رياح» العولمة التي تعصف بالكرة الارضية، اذ من العبث محاولة الوقوف في وجهها بل ان القيادة الماهرة بالمحافظة على الاتجاه الصحيح وتفادي العوائق من شأنها ايصالنا ايضاً الى «برّ الأمان».

لا أريد الاكتفاء بهذه الصورة البحرية المحدودة ويبدو لي من الضروري التعبير عن الأشياء بصورة مباشرة: إن التقدّم التكنولوجي العظيم، المتسارع منذ سنوات عدة والذي غيّر حياتنا في العمق، خصوصاً في مجالات الاتصال والوصول الى المعرفة ليس مشروعاً مطروحاً للاستفتاء حوله بل هو حقيقة واقعة لا يفيد في شيء التساؤل اذا ما كانت «حسنة» او «سيئة». لكن طريقة تأثيرها على مستقبلنا أمر عائد إلينا بدرجة كبيرة.

قد يميل البعض الى رفض كل شيء، سلفاً، والى التلبّس «بهويتهم» وهم يطلقون الصيحات المثيرة ضد العولمة والشمولية والغرب المسيطر وأميركا التي لا تطاق. وقد يكون البعض الآخر مستعداً لتقبّل كل شيء و«ابتلاع» كل شيء دون تمييز الى حدّ لا يعود هؤلاء يعرفون من هم او الى اين هم ذاهبون ولا الى اين يذهب هذا العالم! موقفان متعارضان تماماً ولو أنهما يلتقيان في نهاية المطاف لانهما يتميزان ، هذا وذاك، بالاستسلام. والموقفان، المرير والمعسول، المتذمر والساذج، ينطلقان من فرضية سابقة واحدة وهي ان العالم يتقدم كالقطار على السكة ولا شيء يمكن ان يحرّفه عن مسراه.

إن شعوري مختلف. يبدو لي أنّ «رياح» العولمة يمكن فعلاً أن تقودنا الى الأسوأ كما يمكنها أن توصلنا الى الأفضل. فإذا كانت وسائل الإعلام الجديدة التي تقرّب ما بيننا بسرعة مذهلة، تؤدّي بنا، وكردّة فعل، الى تأكيد اختلافاتنا، فإنها تجعلنا ندرك أيضاً مصيرنا المشترك. وهذا ما يدفعني الى الاعتقاد أنّ التطور الحالي من شأنه أن يعزّز في المستقبل بروز مقاربة جديدة لمسألة الهوية. هوية ينظر اليها كمحصلة لانتماءاتنا جميعها ويأخذ من ضمنها الانتماء الى الجماعة البشرية أهمية متزايدة حتى تصبح ذات يوم الانتماء الرئيسي وذلك بالطبع دون ان تلغي انتماءاتنا الخاصة المتعددة. بالطبع لن أصل الى حدّ القول إن «رياح» العولمة تقودنا بالضرورة في هذا الاتّجاه لكن

يبدو لي انها تجعل مقاربة من هذا النوع مقبولة أكثر. وفي الوقت نفسه لا مفرّ منها.

# ٣

كان المؤرخ مارك بلوك يقول: «الناس أبناء زمانهم أكثر مما هم أبناء آبائهم». إنّ ذلك صحيح في أيامنا هذه أكثر من أي وقت مضى. هل من الضروري التذكير مجدداً كم تسارعت الأشياء خلال العقود الاخيرة؟ فمن من معاصرينا لم يشعر أنه شهد في فترة عام أو عامين تغيّرات كانت ستمتدّ في الماضي على قرن من الزمن؟ حتى ان الأكبر سنّاً بيننا يحتاجون الى مجهود كبير لكي يستعيدوا الحالة التي كانوا عليها في طفولتهم ويتجرّدوا من العادات التي اكتسبوها والأدوات والمنتجات التي ما عاد يمكنهم الاستغناء عنها. أما الشبان فليس لديهم أدنى فكرة عمّا كانت عليه حياة أجدادهم كي لا نذكر الأجيال السابقة.

الواقع أننا أقرب بما لا يقاس من معاصرينا أكثر منه من أجدادنا. فهل أبالغ إذا قلت إن لي مع أي عابر سبيل في براغ أو سيول او سان فرانسيسكو أشياء مشتركة أكثر بكثير مما لي مع والد جدّي؟ ليس فقط في المظهر واللباس والمشية ونمط الحياة والسكن والأدوات التي تملأ حياتنا، بل أيضاً في المفاهيم الأخلاقية وطرق التفكير.

كما في المعتقدات. عبثاً نقول إننا مسيحيون - او مسلمون او يهود او بوذيون او هندوس - فإنّ رؤيتنا للعالم وللآخرة لم تعد لها أية علاقة برؤية «أبناء ديننا» الذين عاشوا منذ خمسمائة عام. فبالنسبة إلى الغالبية العظمى منهم كانت جهنم مكاناً حقيقياً مثله مثل آسيا الصغرى او الحبشة، وفيها شياطين ذات أقدام متشعّبة يدفعون بالخطأة الى النار الأبدية كما في الرسوم

التي تمثّل نهاية العالم. اليوم لا أحد تقريباً يتصوّر الأمور على هذا النحو. ربما اخترت الصورة الأكثر كاريكاتورية لكن ذلك يصحّ على معتقداتنا في مختلف المجالات. فالعديد من أنماط السلوك المقبولة تماماً اليوم في نظر المؤمن ما كان يمكن تصوّرها في ما مضى بالنسبة إلى «أخوته في الدين». وضعت هذه العبارة مجدداً بين مزدوجين لأن أجدادنا لم يكونوا يمارسون الديانة نفسها. فلو كنا نعيش في زمنهم ونتصرّف كما نتصرّف اليوم لكنّا تعرّضنا للرجم في الشوارع او رمينا في غياهب السجون او أحرقنا أحياء بتهمة الكفر والفجور او الهرطقة والشعوذة.

في المحصلة إنّ كل فرد منا مؤتمن على ميراثين، أحدهما «عمودي» ورثه عن أجداده وتقاليد شعبه وجماعته الدينية، والآخر «أفقي» يكتسبه من زمانه ومعاصريه. ويبدو لي أنّ العامل الثاني هو الأكثر تحديداً لنا ويتنامى يوماً بعد يوم مع أنّ هذا الواقع لا ينعكس في رؤيتنا لأنفسنا حيث نفضّل ادعاء الانتماء الى الميراث «الأفقي» وليس الى الآخر.

وعذراً إذ شدّدت على هذه النقطة الجوهرية في بحثنا حول مفهوم الهوية كما يبرز اليوم: فهنالك، من جهة، ما نحن عليه في الواقع وما نصبح عليه تحت تأثير العولمة الثقافية، أي بشر منسوجون من خيوط متعدّدة الألوان يشتركون مع البشرية المعاصرة في ما هو أساسي من المراجع وأنماط السلوك والمعتقدات. وهنالك، من جهة أخرى، ما نظنّ أننا عليه وندّعيه لأنفسنا أي الانتساب الى هذه الجماعة وليس الى تلك واتباع هذا الايمان وليس غيره. ليس المقصود إنكار أهمية انتماءاتنا الدينية او الوطنية او غيرها والتغاضي عن التأثير الحاسم للميراث «العمودي» في أغلب الأحيان، بل المطلوب، في هذه المرحلة من مراحل بحثنا، تركيز الضوء على الهوّة الفاصلة بين ما نحن عليه وبين ما ندّعيه لأنفسنا.

الحقيقة أننا عندما نؤكد على تميّزنا بكل هذا الانفعال فلأننا بتنا بالضبط أقل اختلافاً. لأنه بالرغم من نزاعاتنا وعداواتنا الموروثة فان كل يوم يمرّ يضعف اختلافاتنا ويعزّز شيئاً فشيئاً أوجه التشابه بيننا.

قد أبدو مغتبطاً بهذا الاستنتاج! وهل أنّ رؤية البشر يزدادون تشابهاً تدعو حقاً الى الاغتباط؟ ألا نتجه هكذا نحو عالم رمادي يتكلم فيه الجميع لغة

واحدة، ويشتركون في الحد الأدنى من المعتقدات ويتابعون على شاشة التلفزيون المسلسلات الأميركية نفسها وهم يمضغون سندويشات من الصنف نفسه؟

في ما يتعدّى الكاريكاتور يجب طرح المسألة بصورة جدية. الواقع أننا نعيش عصراً محيّراً تبدو فيه العولمة في نظر الكثيرين عملية امتزاج هائلة ومُغنية للجميع، وفي الوقت نفسه عملية تنميط مفقرة وتهديد تجدر مواجهته من اجل الحفاظ على ثقافتنا الخاصة وهويتنا وقيمنا.

ربما قد فات أوان هذه المعارك، لكن علينا بكل تواضع القول إننا لسنا متأكدين من ذلك، اذ لا نجد دائماً في مزبلة التاريخ ما كنا نتوقع العثور عليه فيها. ومن ناحية أخرى نحن مضطرون لإعارة مزيد من الاهتمام لمخاطر العولمة طالما أنّ هذا العدد الكبير من الأفراد يعتقد نفسه مهدداً بسببها.

يمكن بالطبع ان نتبيّن لدى المهددين خوفاً من التغيير، وهو خوف قديم قدم الانسانية. لكن هنالك مخاوف عصرية لا أجرؤ على اعتبارها غير مبررة. ذلك أنّ العولمة تدفعنا وفي حركة واحدة نحو واقعين متعارضين، واحد مرغوب وآخر مكروه، أي العالمية من جهة والتنميط من جهة. وهما طريقان متداخلان لأنّ لا فرق بينهما كأنهما طريق واحد. حتى يمكننا التساؤل اذا ما كان الأول مجرّد الوجه المقبول للثاني.

أنا مقتنع من جهتي أنهما طريقان متميزان ولو انهما يتقاربان ويتحازيان ويتشابكان على مدّ النظر، ومن الوهم محاولة إزالة الالتباس في الوقت الراهن. لكن يمكننا محاولة الامساك بطرف الخيط.

# ٤

تقول المسلّمة الاساسية للعالمية بوجود حقوق ملازمة لكرامة الانسان لا يجوز لأحد إنكارها على أمثاله بسبب دينهم او لونهم او قوميتهم او جنسهم او لأي اعتبار آخر. ذلك يعني في ما يعنيه أنّ أي تعدٍّ على الحقوق الاساسية للرجال والنساء باسم هذا التقليد - الديني مثلاً - او ذاك هو مناف لروح العالمية. فليس مقبولاً وجود شرعة شاملة لحقوق الانسان من جهة، وقيام شرع خاصة من جهة ثانية، كالشرعة الاسلامية والشرعة اليهودية والمسيحية والافريقية والآسيوية ... الخ.

قليلون يعترضون على ذلك من حيث المبدأ لكن عند الممارسة كثيرون يتصرّفون كأنهم لا يؤمنون بهذه المسلّمة. فأي حكومة غربية، مثلاً، تلقي على حقوق الانسان في افريقيا والعالم العربي النظرة الصارمة نفسها التي تلقيها على احترام هذه الحقوق في بولونيا وكوبا؟ انه موقف يدّعي احترام الخصوصية لكنه في نظري موقف احتقار عميق. إنّ احترام المرء وتاريخه يكون في اعتباره منتمياً الى الانسانية ذاتها وليس الى انسانية مختلفة او الى انسانية ناقصة.

لا أودّ هنا التوسع في هذه المسألة التي تتطلب وحدها شرحاً طويلاً مدعماً بالاستشهادات لكني أردت الاشارة إليها لأنها جوهرية بالنسبة الى مفهوم العالمية. ويكون هذا الأخير فارغاً من معناه اذا لم يفترض مسبقاً وجود قيم تشمل البشر جميعهم دون أي تمييز. وتأتي هذه القيم في المقدمة. أما التقاليد فلا يجدر احترامها إلا بقدر ما تستحقّ الاحترام، أي بالتحديد بقدر ما تحترم

الحقوق الاساسية للرجال والنساء. إنّ في احترام «التقاليد» او قوانين التمييز احتقار لضحاياها. فإنّ جميع الشعوب وجميع المبادئ قد أنتجت في هذه الفترة او تلك من تاريخها أنماطاً من السلوك تبيّن مع تطوّر العقليات أنها لا تتعارض والكرامة الانسانية. بالطبع لا يمكن في أي مكان من العالم إلغاؤها بشطحة قلم، لكن ذلك لا يعفينا من مهمة استنكارها والعمل على إزالتها.

كلّ ما يتعلّق بالحقوق الاساسية - أي الحق بالعيش كمواطن كامل الحقوق فوق أرض آبائه دون اضطهاد او تمييز، الحق بالعيش بكرامة اينما كان، الحق في الاختيار الحرّ لنمط الحياة والميول والمعتقدات ضمن احترام حرية الآخر، الحق في الوصول دون عوائق الى المعرفة والصحة والحياة الكريمة الشريفة - كل تلك اللائحة غير الحصرية لا يمكن إنكارها على أمثالنا من بني البشر بحجة احترام معتقد او تقليد او سلوك سلفي. في هذا المجال علينا النزوع نحو العالمية وحتى، اذا لزم الامر، نحو النمطية لأن الانسانية بالرغم من تنوّعها هي واحدة قبل كل شيء.

إذن ما مصير خصوصية كل حضارة من الحضارات؟ بالطبع يجب احترامها، لكن بطريقةأخرى لا نتخلى معها عن وضوح الرؤية.

في موازاة المعركة من أجل عالمية القيم من الضروري النضال ضدّ التنميط المفقر، ضد السيطرة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاعلامية، ضد الاجماع البليد وضدّ كل ما من شأنه إسكات التعبيرات اللغوية والفنية والفكرية المتعددة. ضد كل ما يقودنا الى عالم أحادي وطفولي. معركة من أجل الدفاع عن بعض الممارسات وبعض التقاليد الثقافية ولكن معركة ثاقبة، صارمة وانتقائية بدون انكفاء او مخاوف مبالغ فيها، منفتحة دوماً على المستقبل.

مدٌّ من الصور والأصوات والأفكار والمنتجات المختلفة يغمر الكرة الأرضية ويغيّر يوماً بعد يوم أذواقنا وتطلّعاتنا وسلوكنا ونمط حياتنا ورؤيتنا للعالم ولأنفسنا. ومن هذا الفيض الكبير تبرز غالباً حقائق متناقضة. صحيح مثلاً أنه يمكننا رؤية يافطات مطاعم الوجبات السريعة المألوفة، على الجادات الكبرى في باريس وموسكو وشانغهاي او براغ. لكن ما هو صحيح أيضاً أننا نلتقي في جميع القارات بأنواع المطاعم كافة، ليس فقط الايطالية والفرنسية

والصينية او الهندية التي سلكت منذ زمن طريق التصدير بل أيضاً مطاعم تقدّم المطبخ الياباني والاندونيسي والكوري والمكسيكي والمغربي او اللبناني.

بالنسبة الى البعض ليس هذا سوى تفصيل طريف لكنّه في نظري ظاهرة ذات مغزى عميق. تكشف عمّا يمكن أن يعنيه الاختلاط في الحياة اليومية، وتكشف أيضاً ما يمكن أن تكون عليه ردّات فعل جميع الأفرقاء. كثيرون، في الواقع، لا يرون من هذا التطور سوى وجه واحد أي حماسة بعض الشباب للأكل السريع على الطريقة الأميركية. لست من دعاة التغاضي وأكنّ بالتحديد كل احترام للذين يرفضون الاستسلام. فالكفاح من أجل الحفاظ على الطابع التقليدي لأحد الشوارع او الأحياء او على نمط من أنماط الحياة هو معركة مشروعة وغالباً ما تكون ضرورية. لكنها لا يجب أن تحجب عنا الصورة الشاملة للأوضاع.

أن يكون المرء قادراً في أي مكان في العالم على الأكل على طريقة بلده إذا أراد، وأن يتمكّن أيضاً من تذوق التقاليد المطبخية الأخرى بما فيها تقاليد الولايات المتحدة الأميركية، أن يفضل البريطانيون الكاري على صلصة النعناع، وأن يطلب الفرنسيون أحياناً الكوسكوس بدل وجبة لحم الخنزير مع الخضار، وأن يتمكن ابن مدينة منسك بعد عقود من الرتابة من التمتع بهمبرغر مغطى بالكاتشاب، صراحة لا شيء في هذا كله يغيظني او يحزنني. على العكس أرغب في رؤية الظاهرة تتعاظم وأتمنى رؤية جميع التقاليد المطبخية متوافرة في العالم أجمع سواء جاءت من سي شوان او من حلب او من الشمبانيه او البويّ او هانوفر او ميلووكي.

وما أقوله عن الطبخ يمكن توسيعه الى ظاهرة أخرى من الحياة اليومية، كالموسيقى مثلاً. هنا أيضاً تتفاقم الأمور بشكل غريب. فمن الجزائر تأتينا أحياناً الأخبار الأكثر إثارة للاستنكار، ومنه أيضاً تأتينا الموسيقى الخلاقة المنتشرة في أوساط الشبان الناطقين بالعربية او الفرنسية او الامازيغية. بعضهم بقي في الوطن والبعض الآخر هاجر حاملاً معه، في داخله، حقيقة شعب وروح ثقافة يشهد عليها.

يذكّرنا مسارهم بمسار أكثر قدماً واتساعاً هو مسار الأفارقة الذين اقتيدوا كعبيد الى القارة الأميركية في ما مضى. واليوم انتشرت موسيقاهم الخارجة

من لويزيانا او من جزر الكاريبي في العالم أجمع وتحوّلت الى جزء من تراثنا الموسيقي والعاطفي. تلك أيضاً هي العولمة. فلم يكن بمتناول البشرية يوماً الامكانات التقنية لسماع كل هذه الأنواع الموسيقية عند الطلب، كلّ هذه الأصوات القادمة من الكاميرون وإسبانيا ومصر والارجنتين والبرازيل والرأس الأخضر كما الطالعة من ليفربول او ممفيس او بروكسيل او نابولي. لم يكن يوماً في مقدور هذا العدد من الأشخاص العزف والتأليف والغناء وإرضاء الجمهور.

# ٥

إذا كنت أشدّد على ما أعتبره من حسنات العولمة ومن عوامل العالمية الأصيلة فلا أريد في المقابل التغاضي عن قلق هؤلاء الذين لا يرون من معنى لهذه الفورة سوى الهيمنة المتزايدة للأغنية الانكلو-ساكسونية. وهو قلق يمكن ملاحظته في مجالات عديدة اخرى عندما يجري التطرق مثلاً الى تأثير بعض وسائل الاعلام العالمية وايضاً في ميدان السينما الى وزن هوليوود الساحق.

أشرت الى القلق لكن هذه الكلمة الغامضة لا تعبّر عن التنوع الكبير في ردود الفعل. فمثلاً لا شيء مشترك بين صاحب مقهى باريسي يغتاظ لأنه بات يسمع القليل من الأغنيات الفرنسية من الراديو وواعظ متعصّب يسمي الهوائيات اللاقطة للبث عبر الاقمار الصناعية هوائيات «شيطانية» (في تقريب بين صفتي بارابوليك وديابوليك بالفرنسية) لأنها تنشر حسب ادعائه مغريات الغرب. لا شيء مشترك بينهما سوى بعض الحذر ازاء الثقافة الشمولية كما تبنى حالياً. على كل حال، وفي ما يخصني، يمكنني القول إنني على هذين المستويين أشعر بالقلق. ليس بالقدر نفسه وإنما في الوقت نفسه. فإني لا أريد رؤية العالم العربي يتراجع ناقماً على الحداثة ولا أريد أن تنطوي فرنسا على نفسها لتدخل الألف الثالث بخطى متردّدة.

بعد هذا أكرر القول إنه إذا بدت لي أحياناً أن المخاوف الناجمة عن العولمة مبالغ فيها فإني لا أعتبرها بدون أساس من الصحة.

فالمخاوف كما أراها على نوعين. أكتفي بالاشارة الى النوع الأول بايجاز لا يفيه حقه لأنه يتجاوز كثيراً إطار هذا البحث. إنها الفكرة القائلة بأن الفورة

الحالية بدل ان تؤدّي الى غنى كبير والى تعدّد أشكال التعبير وتنوّع الآراء تقود، وهنا المفارقة، الى الإفقار، وبالتالي لن تفضي فورة التعبيرات الموسيقية المنفلتة في النهاية إلا الى نوع من الموسيقى ذي طابع متصنّع متملّق كما لن ينتج عن الامتزاج الكبير للأفكار سوى رأي إجماعي تبسيطي، نوع من الحدّ الأدنى الفكري المشترك، الى درجة سينتهي الأمر بالجميع - باستثناء بعض غريبي الأطوار - في حال ظلّوا يطالعون، الى قراءة الروايات المنمّطة نفسها والاستماع الى الميلوديات التي لا يمكن تمييزها عن بعضها البعض والتي يتمّ إنتاجها بالأطنان، ومشاهدة أفلام من النسيج نفسه أي بكلمة واحدة الغرف من معجن واحد لا طعم فيه من الأصوات والصور والمعتقدات.

أما بخصوص وسائل الاعلام فيمكن إبداء الخيبة نفسها، إذ بعد أن نتخيّل أحياناً أننا سنستمع الى عدد لا يحصى من الآراء المختلفة بسبب تكاثر الصحف والاذاعات ومحطات التلفزة، نكتشف أنّ ما حصل هو العكس تماماً إذ إنّ قوة هذه الأبواق الناطقة تؤدّي الى هيمنة الرأي السائد في حينه بحيث لا يبقى صدى لأيّ رأي مغاير. فالحقيقة أنّ تدفّق الصور والكلمات لا يترك دائماً مجالاً للروح النقدية.

هل نستخلص من ذلك أنّ الفورة بدل أن تكون عامل تنوع ثقافي تقود في الواقع وبموجب قانون ماكر الى التنميط؟ الخطر وارد بدون أدنى شكّ كما يتبيّن من طغيان نسب المشاهدة والانزلاق وراء ما هو «صائب سياسياً». لكنّ هذا النوع من الأخطار ملازم لكل نظام ديمقراطي إذ يمكن توقع الأسوأ إذا ما وقعنا سلبياً تحت تأثير العدد. في المقابل لا يكون الجنوح إجبارياً إذا أحسنّا استعمال وسائل التعبير التي في حوزتنا وإذا عرفنا كيف نكتشف خلف واقع الأرقام المبسّط واقع البشر المعقّد.

يجدر التذكير هنا أننا، وبالرغم من بعض المظاهر، لا نعيش عصر الجماهير بل زمن الأفراد. فمن وجهة النظر هذه وبعدما شارفت البشرية خلال القرن العشرين على أسوأ الكوارث التاريخية تمكّنت من الخروج منها بأفضل مما كان متوقعاً.

ومع أنّ عدد سكان الأرض تضاعف أربع مرّات تقريباً خلال مئة عام، يبدو لي بشكل عام أنّ كل شخص بات أكثر وعياً لفرديته من الماضي، أكثر

إدراكاً لحقوقه وربما أقل وعياً لواجباته، أكثر انتباهاً لموقعه في المجتمع ولصحته ورفاهيته وجسده ومستقبله الخاص والسلطات التي يتمتع بها وهويته مهما كان المضمون الذي يعطيه لهذه الهوية. ويبدو لي أيضاً أنّ كل واحد منّا قادر، اذا أحسن استعمال الوسائل الخارقة الموجودة في متناوله، على ممارسة تأثير ذي شأن على معاصريه والأجيال المقبلة. شرط أن يكون لديه ما يقوله. وشرط أن يبرهن أيضاً عن قدرة خلاّقة لأن الواقع الجديد لا يصلنا مرفقاً بطريقة استعماله.

وبنوع خاص ألاّ ينكفئ في بيته ويهمهم قائلاً: «أيها العالم القاسي أنا لا أرغب فيك!».

إنّ سرعة التأثر هذه ستكون أيضاً عقيمة في ما يخصّ القلق الآخر الذي تثيره العولمة. فالمقصود هذه المرة ليس التنميط عبر التسطيح بل التنميط من خلال الهيمنة. وهذا الخوف أكثر انتشاراً من غيره وهو يتسبّب في العديد من النزاعات الدامية وبؤر التوتّر التي لا تحصى.

ويمكن صياغة هذا النوع من المخاوف على الشكل التالي: هل إنّ العولمة شيء آخر غير الأمركة؟ ألن تكون نتيجتها الرئيسية أن يفرض على العالم لغة واحدة ونظام اقتصادي وسياسي واجتماعي واحد ونمط حياة واحد وسلّم قيم واحد، جميعها من الولايات المتحدة الاميركية؟ فبنظر البعض ان مجمل ظاهرة العولمة ليست سوى تمويه وتغطية، إنها حصان طروادة الذي يخفي وراءه مشروع الهيمنة.

لكن بالنسبة لأي مراقب عاقل فإنّ فكرة تطوّر التقنيات وأنماط السلوك الموجهة عن بعد من قبل قوة عظمى او تحالف قوى هي أمر محال. في المقابل يمكن شرعياً التساؤل اذا ما كانت العولمة سوف تعزّز هيمنة حضارة من الحضارات وسيطرة دولة عظمى. وفي ذلك خطران كبيران: الأول تعرّض اللغات والتقاليد والثقافات للتلاشي التدريجي، والثاني لجوء أصحاب هذه الثقافات المهدّدة الى تبني مواقف أكثر جذرية وأكثر انتحارية.

إنّ أخطار الهيمنة حقيقية لا بل أنّ الكلام عن مجرد «أخطار» هو من باب التورية اذ لا شك في أنّ الحضارة الغربية اكتسبت منذ قرون وضعاً مميزاً بالنسبة الى الحضارات الأخرى جميعها، من آسيا الى افريقيا الى اميركا قبل اكتشاف

كولومبوس لها، الى اوروبا الشرقية، والتي وجدت نفسها أكثر تهميشاً على يد الغرب المسيحي الذي أثّر فيها أعمق تأثير وصولاً الى إعادة قولبتها. ولا شك في أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي نجحت الدول الغربية المتطورة في فرض الهيمنة المطلقة لنظامها الاقتصادي والسياسي الذي هو في طريقه الى أن يصبح النموذج الوحيد للعالم أجمع.

كذلك لا حاجة الى سوق الأمثلة المتعدّدة من أجل الاستنتاج أن الولايات المتحدة التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة مع نهاية الحرب الباردة باتت تمارس اليوم على العالم أجمع تأثيراً لا سابق له في التاريخ. ويتجلّى هذا النفوذ بأساليب عدّة، أحياناً من خلال عمل مقصود – في حل نزاع إقليمي او زعزعة أحد الأخصام او إرغام منافس على تعديل سياسته – وغالباً من خلال تحريض لاإرادي من جراء قوة النموذج وجاذبيته. فالمليارات من الرجال والنساء المتحدرين من ثقافات مختلفة في ما بينها أشد الاختلاف ينزعون الى تقليد الاميركيين في مأكلهم وملبسهم وكلامهم وغنائهم. يتصرّفون مثل الاميركيين او مثل ما يتصورونهم.

أعدّد هذه البديهيات لأني أعتبر من المفيد التذكير بها بوضوح قبل التطرّق الى الأسئلة التي تنتج عنها، وهي: الى أي حدّ ستكون الثقافة الشمولية المتبلورة يوماً بعد يوم غربية أساساً وأميركية تحديداً؟ يستتبع هذا التساؤل أسئلة أخرى: ما هو مصير الثقافات الأخرى؟ ما هو مصير اللغات العديدة التي ننطق بها اليوم؟ هل ستتحول الى مجرد لهجات محلية مرشحة للزوال عاجلاً أم آجلاً؟ في أي مناخ ستتقدم العولمة خلال العقود المقبلة اذا تبيّن أكثر فأكثر أنها تتسبّب في هدم الثقافات واللغات والطقوس والمعتقدات والتقاليد وفي ضرب الهويات؟ فاذا كان كلّ منّا مجبراً على التنكر لذاته من أجل اللحاق بالحداثة كما هي محددة اليوم وكما سيتم تحديدها، ألن نشهد تعميماً لردة الفعل الماضوية وللعنف ايضاً؟

# IV

# ترويض النمرة

# ١

لا يسعى هذا البحث، لا في الصفحات السابقة ولا في التالية، الى الاحاطة بمجمل الظواهر الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية التي يتناولها مفهوم العولمة. كما أنه لم يسع في الفصول السابقة الى إيفاء مفهوم الهوية الواسع حقّه. والهدف، هنا أيضاً، هو أكثر بساطة وأكثر تحديداً، وهو يقضي بمحاولة فهم الطريقة التي تفاقم بها العولمة المزعومة أنماط السلوك الناتجة عن الهويات والطريقة التي يمكنها بها يوماً ما أن تجعلها أقل فتكاً.

وأنطلق في منطقي من استنتاج هو أنه عندما يرى أحد المجتمعات أنّ الحداثة تأتي «على يد الآخر» فهو يميل الى رفضها والاحتماء منها. وقد تحدثت عن هذا طويلاً خلال عرض لعلاقات العالم العربي-الاسلامي المعقّدة مع كل ما يأتيه من الغرب. وليس من الصعب أن نلاحظ اليوم ظواهر مماثلة متعلقة بالعولمة في مختلف أرجاء الارض. وإذا ما كان هناك رغبة في تحاشي انفجارها عند الملايين والملايين من أمثالنا، في ردة فعل منظمة غاضبة وانتحارية، فالأمر الأساسي المفروض هو ألا تتّخذ الحضارة العالمية التي هي في طور انشائها طابعاً أميركياً محضاً، بل يجب أن يستطيع كل واحد أن يرى نفسه قليلاً فيها، وأن يتماهى قليلاً معها، وألاّ يساق أحد الى اعتبارها نهائياً غريبة عنه وبالتالي عدائية.

وهنا أيضاً يبدو لي من المفيد العودة الى المبدأ-المدخل الذي يمثله مفهوم «المعاملة بالمثل»، فكل منا اليوم يرى نفسه مضطراً الى اعتماد عناصر عديدة تأتي من الثقافات الأعظم. ولكن من المهم أيضاً أن يتحقّق كلٌّ منا أن بعض

عناصر ثقافته الخاصة معتمد في كلّ القارات ومن ضمنها اميركا الشمالية، من الشخصيات الى الموضة الى الفنون والعادات والموسيقى والطعام والكلمات، وأنها باتت تشكل جزءاً من الثروة العالمية المشتركة بين جميع البشر.

فالهوية هي في الاساس مسألة رموز، ومظاهر حتى. فعندما أرى في حفل ما أشخاصاً يلفظ اسمهم باللغة التي يلفظ بها اسمي، أشخاصاً بلون بشرتي، يشاركونني ميولي وحتى عاهاتي، عندها أستطيع الشعور أن هذه الجماعة تمثلني. فهناك «خيط انتماء» يربطني بها، قد يبدو واهياً او متيناً، ولكن سرعان ما يلحظه أولئك الذين يحملون هويتهم في بشرتهم.

وما ينطبق على الجماعة ينطبق أيضاً على شريحة اجتماعية أو على مجموعة وطنية كما على المجتمع العالمي. فحيثما كنا، نحتاج الى رموز الانتماء هذه، جسور العبور هذه نحو الآخر، وتلك أيضاً الطريقة الأكثر «تحضراً» لاستجابة حاجة الانتماء.

فبعض المجتمعات تتنبّه الى هذه المظاهر عندما يهمها تخفيف توتراتها الداخلية، لكنها نادراً ما تفعل ذلك عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين مختلف الثقافات على المستوى الدولي.

وأنا أعني طبعاً الولايات المتحدة. فسواء أكان الجالس أمام التلفزيون من أصل بولوني أو إيرلندي أو إيطالي أو إفريقي أو إسباني تمرّ أمامه حتماً أسماء ووجوه بولونية وايرلندية وإيطالية وإفريقية أو إسبانية. ويبدو ذلك أحياناً منظّماً، «مصطنعاً»، ومتّفقاً عليه لدرجة أنه يثير الاستياء. ففي المسلسلات البوليسية تسعة من أصل عشرة من المغتصبين يكونون شقراً وزرق العينين، وذلك كي لا يعطى انطباع بأن في الأمر إضفاء صورة سلبية على الاقليات. وعندما يكون المجرم أسود والشرطي الذي يطارده أبيض، يجري تدبير الأمر كي يكون قائد الشرطة أسود هو الآخر. أليس هذا مزعجاً؟ ربما، لكن عندما نتذكر أفلام الكاوبوي والهنود القديمة، يوم اجتاحت الصالات بموجات واسعة، أمام تصفيق الصبية الجنوني، نقتنع أن الوضع الحالي أقل سوءاً.

وبعد، فأنا أرغب في اعطاء هذه الممارسات البهلوانية قيمة أكثر مما تستحق. فهي ان كانت تساعد أحياناً على تخفيف الأحكام المسبقة العرقية أو الاتنية أو غيرها، إلا أنها أيضاً غالباً ما تساهم في تثبيتها. واتّباعاً للمبدأ

نفسه، أي لئلا يشعر أي اميركي بالاهانة نتيجة ما يشاهده أو يسمعه، تحظّر تقريباً أي علاقة في الافلام بين رجل أسود وامرأة بيضاء، أو العكس، وذلك لأن الرأي العام كما يقال لا يرتاح لمثل هذا النوع من الخلاسية. فيصار بالتالي الى تدبر الأمر بحيث تتمّ «المعاشرة» من داخل «القبيلة». وهنا أيضاً نجد الامر منظماً وموجهاً لدرجة مغيظة لا بل مهينة.

تلك هي انحرافات السياسة الاجتماعية الطفولية... لكنّها في نظري لا تلغي صوابية الفكرة البسيطة السائدة اليوم في الولايات المتحدة والتي بموجبها يمكن لأي مواطن، وبالضبط لأي منتم الى الاقليات، أن يرى ذاته، وهو يشاهد التلفزيون عبر الاسماء والوجوه التي تطالعه، وأن يرى أن صورته معروضة من الوجهة الايجابية، وذلك كي لا يشعر أنه معزول في المجتمع الوطني.

ويجدر بهذه الفكرة أن تطبق في إطار أوسع. فبما أنه يمكن أن تنفتح الكرة الأرضية اليوم على الصور نفسها والأصوات نفسها والمنتجات نفسها، ألا يبدو من الطبيعي أن تمثل هذه الصور والأصوات والنتاجات الثقافات كلها وأن يتمكن كل انسان من رؤية نفسه فيها دون أن يشعر أحدهم بأنه مستبعد؟ فعلى المستوى العالمي، كما ضمن كل مجتمع، يجب الا يشعر أي انسان أنه عرضة للاهانة والانتقاص والسخرية و«لحمل صورة الشيطان»، فيضطر خجلاً، وكي يستطيع العيش بين الآخرين الى إخفاء دينه أو لونه أو لغته أو اسمه أو أي من العناصر المكونة لهويته. فمن المفروض أن يستطيع كل انسان أن يضطلع بكل انتماءاته مرفوع الرأس، دون أي خوف أو حقد.

إنه لمن المدمّر أن تعمل العولمة الناشئة في اتجاه واحد، فنرى من جهة «المرسلين العالميين» وفي الجهة الاخرى «المتلقين»، «النموذج» من جهة و«الاستثناء» في الاخرى، في جهة يقف أولئك المقتنعون بأن سائر العالم لا يستطيع أن يعلّمهم شيئاً، وفي جهة أخرى أولئك المتأكّدون أن العالم لا يريد أبداً أن ينصت إليهم.

وحين أكتب هذا لا أفكر فقط في نزعة الهيمنة ولكن في تلك النزعة الاخرى المتجلية في مختلف أرجاء الأرض، والتي هي بشكل من الأشكال الوجه الآخر للأولى، أو هي صورتها السالبة، والتي يبدو لي أنها توازيها

سوءاً، أقصد نزعة النكاية.

كم من الناس المضللين يرفضون فهم ما يجري. وكم من الناس يرفضون توظيف إسهامهم في الثقافة العالمية الناهضة، وذلك لأنهم قرروا نهائياً أن العالم الذي يحيط بهم مغلق، عدائي، ضار معتوه ومجنون. كم من الناس ينزعون الى تلبّس دور الضحايا، ضحايا أميركا والغرب، ضحايا الرأسمالية أو الليبرالية، ضحايا التقنيات الحديثة ووسائل الاعلام والتغيير... وليس باستطاعة أحد أن ينفي أن هؤلاء الاشخاص يشعرون فعلاً بأنهم مغبونون ويعانون من جرّاء ذلك، وما يبدو لي مكدّراً هو ردّة فعلهم. فالانغلاق على أساس الشعور بالاضطهاد أشدّ تدميراً للضحية من الاضهاد نفسه. وهذا ما ينطبق، في كل الاحوال، على المجتمعات كما على الأفراد، فيتقوقع الجميع ويقيمون الحواجز، ويحتمون من كل شيء، وينغلقون على ذواتهم، ويكرّرون أنفسهم، فلا يقومون بالأبحاث أو يسعون الى الاكتشاف والتقدم، يخافون من المستقبل والحاضر ومن الآخرين.

فالى هؤلاء الذين يبدون ردة فعل من هذا النوع، أشعر برغبة دائمة في أن أقول: إنّ العالم اليوم ليس على مثال الصورة التي كوّنتموها عنه. وليس صحيحاً أنّ من يقوده هي قوى ظلامية كلية القدرة! وليس صحيحاً أنه ملك «الآخرين»، ولا شك في ان حجم عملية العولمة، كما تسارع التغييرات الصاعق، يولدان عند كل منا شعوراً بأنه منجرف بكل ما يحدث، وبأنه غير قادر على تغيير مجرى الامور. ولكن يبدو من المهم أن نتذكر دائماً أن هذا الشعورنتقاسمه الى أقصى الحدود، حتى مع أولئك الذين تعودنا أن نراهم في أعلى المستويات. ذكرت في فصل سابق أن جميع الناس في عصرنا يشعرون أنهم في وضع أقلوي ومعزول الى حدّ ما. ذاك أن جميع الطوائف، وجميع الثقافات تميل الى أن تقيس نفسها بالنسبة الى من هو أقوى منها، وانها لا تستطيع أن تحافظ على سلامة تراثها. ففي الجنوب والشرق، يبدو الغرب مسيطراً، أما في باريس فأميركا هي المسيطرة. ومع ذلك ماذا نرى اذا توجهنا قليلاً نحو الولايات المتحدة؟ نجد أقليات تعكس جميع منوّعات العالم، وكلها تشعر بالحاجة الى التأكيد على انتمائها الأساسي. وعندما تنتهي جولتنا بين هذه الأقليات ويقال لنا آلاف المرات أن السلطة هي في يد الذكور البيض

والبروتستانت الانكلوساكسونيين، نسمع فجأة بانفجار ضخم في مدينة اوكلاهوما. فمن كان وراءه؟ انهم بالتحديد ذكور بيض انكلوساكسونيون وبروتستانت هم بدورهم مقتنعون أنهم الأقلية الأكثر إهمالاً وإهانة، وهم أنفسهم متأكدون أن نظام العولمة يدقّ ناقوس الخطر بالنسبة لأميركا «موطنهم». وبالنسبة الى سائر العالم، فإن تيموتي ماك فايت هذا وشركاءه يمثّلون بالضبط الجانب الاثني لأولئك الذين نفترض أنهم سيسيطرون على العالم ويمسكون بمستقبلنا، أما في نظر أنفسهم فليسوا إلا جنس في طريق الزوال لا يملك سوى سلاح الارهاب الأكثر إجراماً.

فمن الذي يمتلك العالم اذن؟ والجواب هو أنّ لا عرق ولا أمة يمتلكانه بنوع خاص. وأكثر من أي فترة في التاريخ، إنه ملك جميع الذين يريدون حجز مكان لهم فيه. إنه ملك جميع الذين يسعون الى فهم القواعد الجديدة للّعبة، مهما كانت مضللة، كي يوظّفوها لمصلحتهم.

وهنا أودّ ان يتفهمني الجميع، فأنا لا اسعى الى التستّر وراء حجاب من التحفّظ على بشاعات العالم الذي نعيش فيه، ومنذ بداية هذا الكتاب وأنا أفضح ما فيه من اختلالات وانتهاكات ولامساواة وانحرافات قاتلة. فما أحاول التصدي له هنا بشيء من الحماسة هو نزعة اليأس وذاك الموقف الواسع الانتشار بين الممسكين بزمام ثقافات «الاطراف» والذي يقوم على الاغراق في المرارة والاستسلام والسلبية، وعدم الخلاص من ذلك الا بالعنف الانتحاري.

فلا شك عندي في أن نظام العولمة يهدّد التنوّع الثقافي وبنوع خاص تنوّع اللغات وأنماط الحياة، لا بل إنني مقتنع أن هذا التهديد هو في منتهى الخطورة وأكثر مما كان عليه في الماضي، وهذا ما سأعود الى الحديث عنه في الصفحات التالية. أودّ فقط القول إن عالم اليوم يوفّر أيضاً وسائل الدفاع لأولئك الذين يرغبون في الحفاظ على ثقافاتهم المهدّدة. فقد بات بإمكان هذه الثقافات ان تناضل من أجل بقائها بدلاً من أن تسير في طريق الانحطاط والزوال نتيجة اللامبالاة. أفليس من العبث عدم استغلال هذه الوسائل؟

فالثورات التكنولوجية والاجتماعية القائمة حولنا تشكل ظاهرة تاريخية بالغة التعقيد والأهمية، يستطيع الجميع الاستفادة منها، ولا أحد، حتى في اميركا، قادر على التحكم بها، اذ ليست العولمة آلية «النظام جديد» يعمل

«البعض» لفرضه على العالم، فأنا أشبهها بالأحرى بميدان واسع منفتح على كل الجهات، تجري فيه، في الوقت نفسه، آلاف المواجهات وآلاف المعارك، وحيث يمكن لأي كان أن يدخله مع نغمته الخاصة وأسلحته الخاصة في ضوضاء يصعب التغلب عليها.

فإذا نظرنا في الانترنيت مثلاً من خارج وبحذر مسبق، فاننا نجد فيه وحشاً كونياً ذا طاقة ظاهرية تحاول بواسطته القوى العظمى في هذا العالم بسط مجسّاتها في الارض كلها، اما اذا تعمقنا فيه فإن الانترنيت آلة رائعة للحرية، فسحة طبيعية حيث الفرص متعادلة ليستعمله كل انسان كما يحلو له، وعبره يستطيع أربعة طلاب متفوقين ان يمارسوا تأثيراً بقدر ما يفعله رئيس دولة او شركة بترولية. واذا ما كانت هيمنة اللغة الانكليزية ساحقة فيه فإن اللغات المتنوعة بدأت تتبلور فيه يوماً بعد يوم تدعمها بعض الاختراعات في مجال الترجمة الآلية، ترجمات تبقى واعدة مهما بدت حتى الآن متلعثمة وفقيرة ومثيرة للضحك احياناً.

وبشكل أعمّ، فإن وسائل الاتصال الحديثة توفر لعدد كبير من معاصرينا وللناس الذين يعيشون في مختلف البلدان حاملين مختلف التقاليد الثقافية، إمكانية المساهمة في تكوين ما سيشكل غداً ثقافتنا المشتركة.

فليست المعركة خاسرة إذاً لو أردنا ان نمنع لغتنا أن تبيد، وأن نعرّف العالم بالثقافة التي تربّينا في أكنافها وأن نفرض احترامها ومحبتها، وإذا ما كنا نتمنى أن تصل الجماعة التي ننتمي إليها الى الحرية والديمقراطية والكرامة ورفاهة العيش. والأمثلة من كل القارات تبيّن ان جميع الذين يعرفون كيف يناضلون ضدّ الاستبداد والظلامية والتمييز والكراهية والنسيان غالباً ما استطاعوا ربح قضيتهم. وكذلك أولئك الذين يناضلون ضد الجوع والجهل والأوبئة. فقد بتنا نعيش في عصر مذهل حيث يستطيع أي انسان يحمل فكرة ما، مهما كانت عبقرية او ضالة او سطحية، ان يوصلها في يوم واحد الى عشرات الملايين من البشر.

فإذا ما كناً نؤمن بشيء ما، اذا كنا نحمل في ذواتنا ما يكفي من الطاقة ومن الشغف ومن الرغبة في الحياة، فاننا واجدون في الوسائل التي يوفرها عالم اليوم، الطرق الصالحة كي نحقق بعضاً من أحلامنا.

# ٢

من خلال هذه الأمثلة التي سقتها، كأنني أحاول القول إنه كلما واجهتنا حضارة العصر بمشكلة ما، وفّرت لنا، بعناية الهية، وسائل حلّها. لكنني لا أعتقد أنّ هناك قانوناً واضحاً في هذا المجال. إلا أنّ ما هو أكيد أن القوة الهائلة التي تمنحها العلوم والتكنولوجيات الحديثة للانسان يمكن استخدامها في وجوه متناقضة، بعضها مدمّر والبعض الآخر مصلح. فمع أنه لم يسبق أن تعرضت الطبيعة للأذى بهذا الشكل لكننا قادرون اليوم على حمايتها أكثر من أي وقت مضى، وذلك لأن وسائل تدخلنا أصبحت أكثر أهمية، ولأن وعينا بات أكبر من قبل.

لكن هذا لا يعني أن مساهمتنا الاصلاحية قد ارتقت الى مستوى قدرتنا على الأذى كما تبيّنه، وللأسف، أمثلة كثيرة مثل طبقة الاوزون والعديد من الاجناس المهدّدة بالانقراض.

كان باستطاعتي أن أثير مسألة مجالات أخرى غير البيئة، لكن إذا ما اخترت الحديث عن هذه الأخيرة فذلك لأن ما نواجهه فيها من أخطار، يشبه الى حدّ ما المخاطر التي تطالعنا بها العولمة. ففي الحالتين نجد أن التنوع مهدّد. فكما أن هذه الاجناس عاشت ملايين السنين كي ينتهي بها الأمر الى الانقراض تحت أنظارنا، يمكن للعديد من الثقافات التي نجحت في الصمود خلال مئات، لا بل آلاف السنين، أن تنقرض أيضاً تحت أنظارنا إن نحن لم نحترس من ذلك.

وها أن البعض منها على طريق الزوال. فهناك لغات لم تعد مستعملة بعد

موت آخر الناطقين بها. كما أن هناك جماعات بشرية كونت على مدى التاريخ ثقافة أصيلة، فيها الف اكتشاف واكتشاف قيّم، في مجال الثياب والطب والرسم والموسيقى والحركة والحرف والمآكل والسرد، هي اليوم مهددة بفقدان موطنها ولغتها وذاكرتها وعلمها وهويتها الخاصة وكرامتها.

ولا أحصر حديثي في المجتمعات التي ظلت على الدوام في منأى تام عن التطورات التاريخية الكبرى، بل أشمل به الجماعات البشرية المتعددة في الغرب والشرق، في الشمال كما في الجنوب، بمقدار ما تتميّز، كلها، بخصوصيتها. وليس في نيّتي أن أدعو الى تجميد أي منها عند مرحلة ما من مراحل نموها ولا بالطبع الى تحويلها الى ظواهر طريفة تثير الحشرية. بل علينا ان نحافظ على ثروتنا المشتركة من المعارف والنشاطات، بكل تنوعها وفي كل مكان من مقاطعة البروفنس الفرنسية الى بورنيو ومن لويزيانا الى الأمازون. إذ يجب أن يعطى البشر جميعاً إمكانية العيش كلياً في عالم اليوم مستفيدين بشكل واسع من كل ما تحقق من تقدم تقني واجتماعي وفكري دون أن يفقدوا بالتالي ذاكرتهم الخاصة ولا كرامتهم.

فلماذا لا نعير تنوع الثقافات الانسانية الاهمية نفسها التي نعيرها لتنوع الاجناس الحيوانية أو النباتية؟ أليس من المفروض أن تمتد ارادتنا المشروعة هذه في الحفاظ على بيئتنا لتطاول أيضاً البيئة الانسانية؟ فما بين الطبيعة والثقافة الأمر سيّان حين نتصورّ ما سيلفّ كوكبنا من تعاسة إذا لم يصمد فيه سوى بعض الاجناس «النافعة» الى جانب القليل من الاجناس الأخرى التي تبدو «تجميلية» أو التي اكتسبت بعداً رمزياً.

ويبدو واضحاً، لدى اثارة مختلف وجوه الثقافة الانسانية هذه، أنها تخضع في الوقت نفسه لمنطقين مختلفين، الأول اقتصادي وهو ينحو أكثر فأكثر نحو المنافسة المفتوحة، والثاني بيئي وقائي المنشأ. وإذا ما بدا طبيعياً أن الأول هو من روح العصر فمن المبرّر دائماً أن يبقى الثاني قائماً. فحتى البلدان التي تعتمد حرية المبادلة المطلقة تسنّ قوانين الحماية كي تتجنّب مثلاً الأضرار التي يمكن أن تلحق بموقع طبيعي على يد المتعهدين، وهذا ما يجب اللجوء إليه أحياناً من اجراءات في مجال الثقافة، وذاك كي تقام الحواجز الوقائية فلا يبلغ الأمر ما لا يعود ممكناً اصلاحه.

لكن لا يمكن لهذا الحل إلا أن يكون مؤقتاً، اما على المدى المنظور فعلينا نحن المواطنين أن نتحمل المسؤولية، فيصبح بالامكان كسب معركة الحفاظ على التنوع الثقافي عندما نكون مستعدين للتحرك فكرياً وعاطفياً وعملياً دعماً للغة مهددة بالزوال وبالقناعة نفسها التي تدفعنا الى العمل على منع انقراض حيوان البندا أو وحيد القرن.

لقد قدّمت دائماً اللغة على أنها أحد العناصر التي تحدّد الثقافة والهوية، الا أنني لم أركّز على أنها تتميّز بأهميتها عن سائر العناصر، وربما آن لي، في هذا الجزء الأخير من الكتاب أن أفصلها عن غيرها لأوليها الاهتمام الذي تستحقه.

فاللغة، دائماً تقريباً، هي الانتماء الأكثر تحديداً لنا ضمن سائر الانتماءات التي نرى أنفسنا فيها، وذلك على الأقل بمقدار الدين الذي كان على مرّ التاريخ منافساً رئيسياً لها بشكل من الاشكال كما كان في بعض الأحيان مرتبطاً بها. فعندما تستعمل جماعتان لغتين مختلفتين، لا تكفي ديانتهما المشتركة كي توحدها، مثل الكاثوليك من «الفلامان» و«الوالون»، والمسلمين الاتراك والاكراد أو العرب، الخ. كما أن وحدة اللغة من جهة أخرى، لا تؤمن اليوم التعايش في البوسنة ما بين الاورثوذكس الصرب والكاثوليك الكروات والمسلمين. ففي كل مكان من العالم نجد دولاً قامت على لغة مشتركة، تتفكك نتيجة الصراعات الدينية، وغيرها من الدول التي قامت حول دين واحد تتشرذم نتيجة الصراعات اللغوية.

هذا من ناحية التطاحن، لكن، في الوقت نفسه، ليس هناك أدنى شكّ في أن «روابط» عريقة قد توطدت بين الاسلام واللغة العربية مثلاً، كما بين الكنيسة الكاثولكية واللغة اللاتينية، وبين إنجيل لوثر واللغة الالمانية. وإذا ما كان الاسرائيليون ينهضون اليوم بأمتهم فليس ذلك فقط بفعل الرابط الديني الذي يوحدهم، مهما كان قوياً، ولكن أيضاً لأنهم نجحوا في امتلاك لغة قومية حقيقية هي العبرية الحديثة. فقد يعيش أحدهم أربعين عاماً في اسرائيل دون أن يدخل كنيساً أبداً، ولا يجد نفسه بالتالي مهمشاً بين الجماعة القومية، لكن الأمر نفسه لا يسري على من يعيش فيها أربعين عاماً دون أن يتعلم العبرية. وهذا ما ينطبق على بلدان أخرى، في كل مكان في العالم، ولسنا بحاجة الى براهين مطوّلة كي نستنتج أن الانسان يمكن أن يعيش بدون دين

وليس بطبيعة الحال بدون أي لغة.

وهناك ملاحظة أخرى لا بدّ من التذكير بها، على بداهتها، لدى اقامة المقارنة بين هذين العنصرين الرئيسيين من عناصر الهوية. فمن طبيعة الديانة أن تكون حصرية، أما اللغة فلا. إذ يمكن التكلم باللغات العبرية والعربية والايطالية والسويدية معاً، لكن لا يمكن أن تكون في الوقت نفسه يهودياً ومسلماً وكاثوليكياً ولوثرياً. ومن جهة أخرى، فحتى عندما يعتبر الفرد نفسه مؤمناً بديانتين معاً، فإن الآخرين لا يتقبلونه في مثل هذا الوضع.

وأنا لا أسعى في هذه المقارنة المقتضبة بين الديانة واللغة، الى تحديد الأولوية ولا الأفضلية. ما أريده فقط هو لفت الانتباه الى ما في اللغة من خصوصية رائعة كونها في الوقت نفسه عاملاً محدداً للهوية وأداة تواصل. وعلى هذا الاساس، وبعكس التمني الذي صغته في ما يتعلّق بالديانة، لا يبدو لي ممكناً ولا مفيداً الفصل بين العامل اللغوي وعامل الهوية. فقد كُتب للّغة أن تبقى محور الهوية الثقافية وللتنوع اللغوي أن يكون محور كل تنوع.

ويبدو لي مهمّاً أن أعالج، في إطار هذا البحث المحدود، بعض وجوه اللغة المتعلقة بمفهوم الهوية بنوع خاص، دون أن أكون راغباً في أن أدرس بالتفصيل ظاهرة بالغة التعقيد، هي العلاقات بين البشر ولغتهم.

نستنتج أولاً أن لدى كل انسان حاجة الى لغة تحدّد هويته، وليس مهمّاً إن كان يشارك فيها مئات الملايين من الاشخاص وأحياناً بضعة آلاف فقط. فالمهمّ على هذا المستوى هو الشعور بالانتماء. فكل منّا بحاجة الى رابط الهوية هذا، القويّ والمطمئن.

ليس هناك ما هو أكثر خطورة من قطع حبل السرّة الذي يربط الانسان بلغته، لأن انقطاعه، أو اهتزازه بقوة، ينعكس بشكل مدمّر على مجمل الشخصية. هكذا يمكن تفسير التعصب الدامي في الجزائر بالكبت الذي طاول اللغة أكثر مما طاول الدين. فإن فرنسا لم تحاول أبداً إجبار مسلمي الجزائر على اعتناق المسيحية لكنها أرادت استبدال لغتهم بلغتها بطريقة عجولة، وبدون أن تعطيهم في المقابل حق المواطنية الحقيقية. وفي هذا السياق انا لا افهم كيف أن دولة تدعي العلمانية استطاعت أن تطلق على بعض رعاياها تسمية «الفرنسيون المسلمون» وتحرمهم بالتالي بعضاً من حقوقهم لمجرّد أنهم ينتمون

الى ديانة غير ديانتهم.

وأقفل سريعاً هذه المداخلة، فهذا لم يكن سوى نموذج مأساوي بين غيره من النماذج الكثيرة، ويضيق بي المجال اذا حاولت أن أصف بالتفصيل ما يقاسيه البشر اليوم أيضاً، وفي كل البلدان، لمجرّد انهم ينطقون بلغة تثير حولهم الحذر والعدائية والكراهية أو السخرية.

فمن الأهمية بمكان أن يطبق بشكل واضح دون أدنى لبس، وأن يراقب دون هوادة، حق أي انسان في الحفاظ على لغة هويته وأن يستعملها بكل حرية. وحتى ان هذه الحرية تبدو لي أكثر اهمية من حرية المعتقد التي تحمي أحياناً مذاهب معادية للحرية ومناهضة للحقوق الاساسية للمرأة والبشر. فأنا من جهتي أتردد في الدفاع عن حق التعبير لدى الذين ينادون بالقضاء على الحريات ولدى سائر مذاهب الحقد والعبودية، وبالعكس فإن التأكيد على حق أي انسان في أن يتكلم بلغته لا يجب أن يثير أي تردد من هذا النوع.

وهذا لا يعني أن ممارسة هذا الحق هي دائماً سهلة التحقيق، فإذا ما تمّ إعلان المبدأ تبقى العبرة في التنفيذ. فهل يستطيع كلّ انسان أن يطالب بحقه في الذهاب الى إدارة ما ويتكلم لغته المميزة وهو على ثقة بأن الموظف الجالس وراء المكتب سوف يفهمه؟ وهل يمكن للّغة التي اضطهدت طويلاً، أو على الأقل أهملت أن تعيد تأكيد ذاتها شرعياً على حساب اللغات الأخرى مع ما يثيره ذلك من خطر التأسيس لشكل آخر من اشكال التمييز؟ ومن البديهي أن الغاية هنا ليست الانكباب على مختلف الحالات التي تعد بالمئات، من باكستان الى الكيبك ومن نيجيريا الى كاتالونيا، فالمهم هنا أن ندخل بحسن نية عصراً من الحرية والتنوع الصافي، متخلصين من كل المظالم السابقة دون أن نأتي مكانها بحالات أخرى من الظلم والاقصاء والتعصب، معترفين لكل انسان بحقه في التوفيق، من ضمن هويته، بين عدة انتماءات لغوية.

من المتعارف عليه أن اللغات لم تولد كلها متساوية، لكن ما أقوله حول البشرأقوله عنها، أي الاقرار بأن لها الحق كلها باحترام كرامتها على حدّ سواء. فإن اللغتين الانكليزية والايسلندية تلعبان الدور نفسه بالضبط، إذا ما نظرنا اليهما من زاوية الحاجة الى التأكيد على الهوية، لكن التفاوت يقع بينهما عندما يتعلق الأمر بمواجهة الوظيفة الأخرى للغة، أي عندما تكون أداة تبادل.

# ٣

أريد أن أتوقف، في صفحات قليلة، عند هذا التفاوت بين اللغات لسبب يمسّني شخصياً عن كثب وقد سبق لي الحديث عنه. فإن ما أراه في فرنسا من قلق بعض الاشخاص امام مسيرة العالم، ومن تحفظات إزاء هذا أو ذاك من المخترعات التكنولوجية، أو إزاء هذا أو ذاك من الموض الفكرية أو الكلامية أو الموسيقية أو الغذائية، وما ألحظه من اشارات «الانكفاء» والمبالغة في الحنين وحتى في النزعة الماضوية يعود غالباً، وبشكل أو بآخر، الى ما يشعر به الناس من غيظ في مواجهة التقدم المطّرد للغة الانكليزية ووضعها الحالي كلغة دولية مسيطرة.

ويبدو هذا الوضع في بعض وجوهه خاصاً بفرنسا لأنه كان لها هي نفسها طموحات عالمية في مجال اللغة، وهي أول من عانى من نهوض اللغة الانكليزية الخارق. وقضية العلاقة باللغة المسيطرة ما تزال مطروحة، ولكن بشكل مختلف، عند الدول التي لم تراودها، أو لم تعد تراودها تلك الآمال.

تلك حالة الدول صغيرة كانت أم كبيرة. فإذا ما استرجعت نموذج اللغة الايسلندية التي لا يتعدى عدد الناطقين بها ثلاثمئة الف نسمة، تبدو معطيات المسألة بسيطة، فجميع سكان الجزيرة يستعملون لغتهم في ما بينهم، لكن ما إن يتصلوا بالاجنبي حتى يشعروا بالحاجة الى معرفة الانكليزية. فلكلٍّ من اللغتين حيّز خاص واضح المعالم. ففي الخارج لا تنافس الايسلندية غيرها كونها لن تشكل يوماً لغة المبادلات الدولية، وفي الداخل لا تنافسها أي لغة لأن أي أم ايسلندية لا تفكر في مخاطبة ابنها باللغة الانكليزية.

غير أن الامور تتعقد لدى مواجهة المجال الواسع لقنوات المعرفة فتجد ايسلندا نفسها مجبرة على بذل جهد دائم، وباهظ الكلفة، كي يستمرّ أبناؤها في قراءة ما ينشر في العالم في لغتهم الايسلندية بدل الانكليزية. وإن لم يلزموا جانب الحذر، وإذا ما اكتفوا بقانون العدد ومبدأ السوق فلن تبقى لغتهم الوطنية صالحة الا للاستعمالات الأهلية، فينحسر مجالها لينتهي بها الامر لهجة عامية محلية. طبعاً، ليس على اللغة الايسلندية كي تستمر لغة ذات كيان مستقل وعنصراً أساسياً من عناصر الهوية أن تدخل في مواجهة، خاسرة سلفاً، مع اللغة الانكليزية، بل على الجميع أن يلتزموا الحفاظ على اللغة الوطنية وتطويرها، كما الحفاظ على العلاقات مع اللغات الأخرى وتمتينها.

فإذا ما استطلعنا مواقع الانترنت الايسلندية، وهي من الأكثر في العالم نسبة الى عدد السكان، أمكننا استنتاج ثلاثة أمور، فهي كلها تعتمد عملياً اللغة الايسلندية، كما أن معظمها يتضمّن خياراً يسمح، بكبسة زرّ، بالانتقال الى الترجمة الانكليزية، وأن العديد منها يقدم أيضاً خيار لغة ثالثة هي على الغالب الدانماركية أو الالمانية. فأنا أجد هذه الطريقة المتبعة صائبة، مع أنني من جهتي، أرى أن تقترح لغات أخرى أيضاً بصورة منهجية.

وللمزيد من الايضاح أرى أن إتقان الانكليزية هو اليوم أمر ضروري إذا كان هناك رغبة في التواصل مع مجمل الكرة الارضية. فهذا أمر بديهي لا جدوى من معارضته. لكن لا جدوى ايضاً من الادعاء أن الانكليزية كافية وحدها. فحتى وإن كانت تستجيب كليّاً لبعض احتياجاتنا الحالية إلا انها لا تستجيب لبعضها الآخر وبالضبط حاجة الهوية...

فالانكليزية هي بالتأكيد لغة الهوية بالنسبة الى الاميركيين والانكليز وبعض الشعوب الأخرى، أما بالنسبة الى سائر البشرية، أي ما يعادل تسعة أعشار معاصرينا، فلا يمكنها أن تلعب هذا الدور، ومن الخطر أن تدفع الى لعبه الا إذا كان هناك رغبة في خلق شرائح واسعة من البشر المختلّي التوازن، التائهين والمشوهي الشخصية. انه لأمر جوهري الا يجد أي انسان نفسه مجبراً على التخلي عن لغة هويته كي يشعر أنه مرتاح في عالم اليوم وقادر على دخوله. وليس مفروضاً أن يشعر أي كان أنه «منفي» ذهنياً كلما فتح كتاباً، أو كلما جلس أمام شاشة، أو كلما ناقش أو تأمّل. فمن حقّ كل انسان أن يكون

قادراً على «تملّك» الحداثة بدلاً من أن يشعر على الدوام أنه يستعيرها من الغير.

وزيادة على ذلك فإن الوجه الذي يبدو لي من المهمّ التركيز عليه اليوم، هو أن لغة الهوية واللغة العالمية ما عادتا، كلتاهما، كافيتين، فعلى الناس الذين يملكون الوسائل والعمر والقدرات أن يذهبوا أبعد من ذلك.

فأن يستطيع الفرنسي والكوري، حين يلتقيان، التفاهم باللغة الانكليزية فيتناقشان ويعقدان الصفقات، فهذا بدون شك دليل تطور بالنسبة الى الماضي. أما حين لا يستطيع الفرنسي والايطالي التفاهم الا بالانكلزية، فهذا بالتأكيد تقهقر وإضعاف لعلاقتهما.

إنه لأمر رائع أن يستطيع العديد من القراء، في مكتبة ما في مدريد، التمتع بمطالعة فولكنر أو شتاينبك في لغتهما الاصلية. لكن كم سيكون مؤسفاً أن نصل الى يوم لا يستطيع فيه أي انسان أن يقرأ النصوص الاصلية لفلوبير أو موزيل أو بوشكين أو ستريندبرغ.

ومن كل هذه الملاحظات، استخلص أمراً يبدو لي أساسياً، فإن الاكتفاء، في مجال اللغات، بالقدر القليل الضروري، يبدو مناقضاً لروح عصرنا، حتى وإن كانت المظاهر توحي بأمور أخرى. فما بين لغة الهوية واللغة العالمية فسحة واسعة، فسحة شاسعة يجب أن نعرف كيف نملؤها...

ولكي أوضح نظرتي أعطي هذه المرة مثل الاتحاد الاوروبي وهو من الأمثلة الأكثر تعقيداً والاكثر أهمية من ناحية النتائج التي ستترتب عنه. فنحن أمام مجموعة من الدول كان لكلّ منها مسيرتها التاريخية الخاصة وإشراقها الثقافي الخاص، وقد شرعت في توحيد مسيرتها. فهل ستشكل بعد خمسين سنة فيديرالية موحدة أم كونفيديرالية متحالفة، أم ستذوب في بوتقة واحدة أم بالعكس تتشرذم؟ وهل أن اتحادها سيتوسع باتجاه أوروبا الشرقية والمتوسط والى أي حدود؟ هل سيضم دول البلقان؟ المغرب؟ تركيا؟ الشرق الادنى؟ القوقاز؟ فالكثير من الامور في عالم الغد سيتوقف على الاجابة عن هذه التساؤلات، وبنوع خاص العلاقات بين مختلف الحضارات ومختلف الديانات، المسيحية منها والاسلامية واليهودية. ولكن أيّاً كان مستقبل البناء الاوروبي، وأيّاً كان شكل اتحاده والدول المشاركة فيه، فإن سؤالاً يطرح

اليوم، وسيبقى مطروحاً لأجيال عديدة: كيف التعامل مع تعدّد اللغات وهي تعدّ بالعشرات؟

ففي المجالات الأخرى يمكن اللجوء الى القوة من أجل التوحيد والتوفيق والتطبيع، أما في مجال اللغة فيجب ملازمة الحذر.

فمن الممكن أن يعتمد في المستقبل، إضافة الى العملة الموحدة والتشريع الموحد، جيش وشرطة وحكومة موحدة، ولكن أية محاولة لطمس لغة من اللغات، مهما كانت مغمورة، ستفجّر ردات فعل انفعالية جداً يصعب السيطرة عليها. ولذلك نجد أنه لتجنب المآسي تفضل الترجمة والترجمة والترجمة، مهما كان الثمن...

وفي هذا الوقت تجري عملية توحيد فعلية لم يقرّرها أحد وهي تغيظ الكثيرين غير أن الوقائع اليومية تفرضها على الجميع. فما أن يجتمع حول كأس رجل ايطالي مع الماني وسويدي وبلجيكي سواء أكانوا طلاباً أم صحافيين أم رجال أعمال أم نقابيين أم موظفين، حتى يجدون أنفسهم مضطرين الى استعمال لغة مشتركة، فلو أن الوحدة الاوروبية قامت قبل مائة سنة أو حتى قبل خمسين سنة لكانت هذه اللغة هي الفرنسية، أما اليوم فهي الانكليزية. فهل يمكن التوفيق، الى ما لا نهاية، بين هاتين الحاجتين الملحّتين، أي بين الرغبة في الحفاظ على خصوصية هوية الجميع وبين الحاجة الى التحادث والتبادل المستمر بين الاوروبيين وبدون أدنى عقبات ممكنة؟ وللخروج من هذا المأزق، ولكي نجنّب الناس الوقوع خلال سنوات في صراعات لغوية مؤلمة ولا حلّ لها، لا يكفي أن نترك هذا للزمن فنحن نعرف تماماً ما الذي سيفعله الزمن.

هناك امكانية واحدة للحلّ وهي تقوم على فعل إرادي يدعّم التنوع اللغوي ويثبّته بالممارسة انطلاقاً من فكرة بسيطة: فمن البديهي أن كل انسان يحتاج اليوم ثلاث لغات، الاولى هي لغة هويته والثالثة هي الانكليزية. وما بين الاثنين يجب حكماً تشجيع لغة ثانية، ويتمّ اختيارها بحرية وتكون على الغالب وليس دائماً لغة أوروبية أخرى. وتصبح منذ أيام الدراسة، اللغة الاساسية الاجنبية على أن تكون أكثر من ذلك أيضاً، أقصد لغة القلب المختارة والمعتنقة والمحبوبة...

من يتحكم مستقبلاً بالعلاقات بين ألمانيا وفرنسا، هل هم الناطقون بالانكليزية في البلدين أم هم الالمان الناطقون بالفرنسية أم الفرنسيون الناطقون بالالمانية؟ لا يجب أن يكون في الجواب أي لبس. وكذلك يطرح السؤال حول العلاقات بين اسبانيا وايطاليا وبين سائر الشركاء الاوروبيين. ويكفي شيء من حسن النية ومن الشفافية والارادة كي يمسك بمجاري المبادلات التجارية والثقافية وغيرها بشكل أساسي أولئك الذين يولون الشريك اهتماماً خاصاً بعد أن برهنوا عن ذلك بالتزام ثقافي هام، عبر اعتناقهم لغة هويته. أولئك فقط يسستطيعون السير بعيداً في تطوير العلاقة.

ففي السنوات القادمة، سيكون هناك، بجانب «العموميين» الذين يتقنون فقط لغتهم الخاصة والانكليزية، «الاخصائيون» الذين يملكون اضافة الى هذا الذخر البسيط لغة تواصلهم المميزة التي اختاروها بكل حرية وبحسب أهوائهم الخاصة والتي بواسطتها يتحقق تألقهم الشخصي والمهني. إن عدم معرفة الانكليزية سيشكل دائماً عائقاً جدّياً، لكنه سيكون أيضاً وأكثر فأكثر عائقاً جدّياً ألاّ نعرف الاّ الانكليزية، حتى بالنسبة الى أولئك الذين تعتبر الانكليزية لغتهم الأمّ.

فلنحافظ إذاً على لغة الهوية الخاصة دون أن ندعها متقهقرة كي لا يجد أولئك الذين يتكلمونها أنهم مجبرون على التخلي عنها اذا أرادوا الانفتاح على ما تقدّمه اليهم الحضارة المعاصرة. ولنعمّم دون استياء تعليم الانكليزية كلغة ثالثة، شارحين دون كلل للشبان كم هي ضرورية وغير كافية. ولنشجع في الوقت نفسه التنوع اللغوي عاملين على أن يكون داخل كلّ أمّة العديد من الاشخاص الذين يتقنون الاسبانية والفرنسية والبرتغالية والالمانية كما العربية واليابانية والصينية ومئات اللغات الأخرى التي أصبح الاختصاص فيها نادراً ممّا يجعلها ثمينة بالنسبة الى الفرد كما بالنسبة الى الجماعة. هذا ما يبدو لي طريق الحكمة لمن يتمنى الاستفادة من نهضة الاتصالات الرائعة، غنىً على كلّ المستويات بدلاً من الافقار والحذر العام واضطراب النفوس.

وأنا لا أنفي أن التوجيه الذي أقترحه من أجل الحفاظ على التنوع الثقافي يتطلّب مستوى معيّناً من الارادية. لكن إذا ما تخلّينا عن بذل هذا الجهد، وإذا تركنا الامور تتبع مسارها الانحداري الحالي، وإذا ما الحضارة العالمية التي هي

قيد الانشاء تحت أبصارنا، استمرت في السنوات القادمة في اتخاذ الطابع الاميركي البحت، أو الأنكلوفوني البحت، أو حتى الغربي البحت فيبدو لي أنّ العالـم كلّه سيخسر. من الولايات المتحدة التي ينفر منها جزء كبير من الكرة الارضية غير راض بميزان القوى الحالي، الى المشرفين على الثقافات غير الغربية لأنهم يخسرون تدريجياً كلّ ما يشكل سبب وجودهم فيجدون أنفسهم منساقين الى تمرد لا مخرج منه، الى أوروبا، وربما أكثر من غيرها، التي ستخسر على المستويين لأنها ستكون المستهدفة الأولى من قبل أولئك الذين يرون أنفسهم مستبعدين، وستكون في الوقت نفسه عاجزة عن الحفاظ على تنوعها اللغوي والثقافي الخاص.

# ٤

لقد كدت أعطي هذا البحث عنواناً مزدوجاً: الهويات القاتلة أو كيف تروّض النمرة؟ ولماذا فكرت بالنمرة؟ لأنها تقتل إذا أذيناها وتقتل إذا تركناها على سجيتها، والاسوأ هو أن نطلقها في الطبيعة بعد أن نجرحها. ولكني اخترته بالتحديد لأنه يمكن ترويض النمرة.

وهذا ما كنت أطمح اليه الى حدّ ما في هذا الكتاب لجهة الحاجة الى الهوية. فلا يجب أن نتعامل معها بالاضطهاد ولا بالتساهل، بل نراقبها، ندرسها بروية، نتفهمها ثم نروّضها وندجّنها، إذا كنا نرغب أن نتجنّب تحويل العالم الى غابة، إذا كنا نرغب في ألا يكون المستقبل صورة عن أسوأ ما عرفناه في الماضي، وإذا كنا نرغب أن نوفر على أولادنا، بعد خمسين أو مائة سنة، أن يعيشوا مرغمين، مثلنا نحن الذين أسقط في أيدينا، المجازر والتهجير وسائر «عمليات التطهير»، أن يعيشوا ذلك ويتحملوا عواقبه أيضاً.

وقد رأيت لزاماً عليّ، كلما دعتني الحاجة، أن أقول بأية وسائل يمكن السيطرة على النمرة. وليس ذلك لأنني أملك حقائق تسمح لي بذلك، إنما لأنني، عندما شرعت في هذه التأملات، بدا لي أنه ليس من روح المسؤولية أن أكتفي بالتعبير عن التمنيات وبإصدار الأوامر. فكان عليّ أن أشير، على طول هذه الصفحات، الى بعض الطرق التي تبدو لي واحدة، والى أخرى أراها مسدودة.

ولهذا، ليس هذا الكتاب دليل وصفات. ففي ما يتعلّق بالقضايا البالغة التعقيد والتنافر، ليس هناك أي صيغة يمكن نقلها كما هي من بلد الى آخر.

وقد استعملت كلمة «صيغة» عن قصد. ففي لبنان تتردد هذه الكلمة في المحاورات تعبيراً عن التدابير التي تسمح بتوزيع السلطة بين الطوائف المتعددة. فمنذ صباي المبكر وأنا أسمعها حولي بالانكليزية والفرنسية، وبنوع خاص بالعربية «الصيغة»، وهي كلمة تذكر بأعمال صاغة الذهب.

وتستحق «الصيغة اللبنانية» وحدها شروحات مطوّلة لما تمتاز به من خصائص، لكن لن أتحدث عنها هنا بالتحديد إلا بأقل ما فيها من خصائص وبأكثر ما فيها من نموذجية وإيحاء. لا لأقدّم جردة بالجماعات الدينية العشرين، المسماة أيضاً «طوائف»، بمفاهيمها الخاصة ومخاوفها المتأصلة وصراعاتها الدموية ومصالحاتها الغريبة، ولكن لألفت النظر فقط الى الفكرة التأسيسية والتي بموجبها يتمّ احترام التوازنات وفق نظام محاصصة دقيق.

ولكي أركّز نظرتي هذه أبدأ بهذا السؤال: عندما يعيش سكان بلد ما شعوراً بالانتماء الى جماعات مختلفة دينياً ولغوياً واتنياً وعرقياً وقبلياً وغير ذلك، فكيف يجب «سياسة» هذا الواقع؟ فهل يجب أخذ هذه الانتماءات بعين الاعتبار؟ والى أية درجة؟ أم هل يجب تجاهلها والتظاهر بعدم رؤيتها؟

والاجابات عن ذلك متعددة. أما تلك التي ابتدعها مؤسّسو لبنان الحديث فهي تمثل بكل تأكيد خياراً متطرفاً. وهو خيار يستحق التقدير لاعترافه الرسمي بالجماعات المتعددة ولكنه يدفع منطق هذا الاعتراف الى أقصاه. وبدل أن يكون نموذجاً تحوّل الى نموذج مضاد.

والسبب يعود في جزء كبير منه الى الوقائع المعقدة في الشرق الاوسط ولكنه يعود أيضاً في جزء منه الى قصور الصيغة نفسها والى تحجرها ومطبّاتها وعدم تماسكها.

ولكي لا أنتقص التجربة في مجملها بدأت بالقول إنها «تستحق التقدير» وذلك لأنها أفسحت لكل جماعة موقعاً بدل أن تحصر السلطة في واحدة منها حاكمة على الآخرين بالخضوع أو بالزوال. تستحق الاحترام لأنها ابتدعت نظاماً من التوازنات الدقيقة شجع انبعاث الحريات وازدهار الفنون في منطقة تطغى فيها الدول ذات الديانة الواحدة أو الايديولوجية الواحدة أو الحزب الواحد أو اللغة الواحدة، وحيث لا يجد أولئك الذين لم يساعدهم حظهم في أن يولدوا في الجهة الطائفية المناسبة سوى خيار الخضوع أو النفي أو الموت.

ولكل هذه الاسباب أتمسّك بقناعتي، وعلى الدوام، بأن التجربة اللبنانية، ورغم ما منيت به من إخفاقات، تبقى في نظري أكثر احتراماً من سائر التجارب في الشرق الاوسط. تلك التجارب التي لم تؤدّ الى حرب أهلية، وربما لم يحن الأوان، إلا لأنها بنت استقرارها النسبي على القمع والاضطهاد و«التطهير» الخفي والتمييز الفعلي.

لقد سقطت الصيغة اللبنانية اذن مع أنها تنطلق من فكرة تستحق التقدير، وفي ذلك انحراف نموذجي كونه يكشف بوضوح حدود نظام المحاصصة وكل رؤية «جماعاتية».

لقد كان الهمّ الأول «لمخترعي» الصيغة اللبنانية أن يتجنبوا حدوث مواجهة في الانتخابات بين مرشح مسيحي وآخر مسلم، فتبادر بالتالي فوراً كل جماعة الى الالتفاف حول «ابنها». وقد قام الحلّ المعتمد على توزيع المقاعد المختلفة مسبقاً بحيث لا تحدث المواجهة أبداً بين جماعتين ولكن بين مرشحين من الجماعة نفسها. تبدو هذه الفكرة لبقة ذكية، غير أن ما حدث في الواقع عند البدء بتطبيقها على كل مستويات السلطة من رئاسة الجمهورية والبرلمان الى الوظائف العامة هو ان كل منصب عام أصبح «ملكية» لجماعة واحدة.

وكثيراً ما رفعت صوتي في شبابي معارضاً هذا النظام الشاذ حيث كان الاختيار بين مرشحين لوظيفة واحدة لا يقع على الاكثر كفاءة ولكن على الذي تملك جماعته «الحق» بهذا المركز. وحتى اليوم ما أزال أتخذ الموقف نفسه عندما يسنح لي الظرف، والفرق الوحيد هو أنني عندما كنت في التاسعة عشرة كنت أفضل استبدال هذا النظام بأي شيء، أما في التاسعة والاربعين فأنا ما أزال أتمنى استبداله ولكن ليس بأي ثمن.

وأنا إذ أكتب ذلك أفكر قليلاً في ما هو أبعد من لبنان. فليس لأنه تبيّن أن النظام الذي طبق في لبنان كان فاسداً نستنتج خلاصات أكثر فساداً، كأن نفترض مثلاً أن المجتمعات التعددية «لا تصلح للديمقراطية» وأن الأمر يتطلب سلطة قوية جداً كي تستطيع الحفاظ على السلم الأهلي.

هذا النوع من الآراء يأتي حتى من جانب بعض الديمقراطيين الذين يدّعون «الواقعية» رغم أن أحداث السنوات الأخيرة جاءت تبرهن العكس. فإذا كانت الديمقراطية تعجز أحياناً عن حلّ القضايا «الاتنية»، فليس هناك ما يؤكد

أن الديكتاتورية تستطيع ذلك بشكل أفضل. فهل تبين أن نظام الحزب الواحد في يوغوسلافيا كان أكثر أهلية للحفاظ على السلم الأهلي من النظام اللبناني المتعدد الاحزاب؟ فمنذ ثلاثين سنة كان المارشال تيتو يبدو شراً لا بدّ منه، وذلك لأن العالم لم يعد يسمع بتناحر الشعوب المختلفة هناك في ما بينها، وها نحن نكتشف اليوم أنّ أيّاً من المشاكل الأساسية لم يحلّ، لا بل بالعكس.

إنّ ما حدث مؤخراً في العالم الشيوعي السابق ما يزال ماثلاً في الأذهان لدرجة أنه لا يحتاج الى شروح طويلة. لكن ربما لا يكون من النوافل التأكيد على أن السلطات التي تعطّل الحياة الديمقراطية تساهم في الواقع في تعميق الانتماءات التقليدية. عندما تسود المجتمع حالة من انعدام الثقة فإنّ أشكال التضامن التي يجري التمسّك بها هي الأكثر انغلاقية، فعندما تتعطّل جميع الحريات السياسية أو النقابية أو الاكاديمية تصبح المعابد الأماكن الوحيدة التي يمكن الاجتماع فيها والتداول والشعور بالاتحاد في مواجهة المحنة. فهناك الكثير من الناس التحقوا بالعالم السوفياتي وهم «بروليتاريون» أو «أمميّون»، ليخرجوا منه أكثر تعلقاً «بديانتهم» أو «بقوميتهم» من ذي قبل، ومع مرور الزمن بدت الديكتاتوريات التي كانت تدّعي «العلمانية» وكأنها منبت التعصب الديني. فالنظام العلماني الذي لا ديمقراطية فيه هو كارثة على الديمقراطية والعلمانية في آن معاً.

سأتوقف هنا، إذ ما الفائدة من الاسهاب في هذا التفنيد؟ فليست الديكتاتورية بأي شكل من الاشكال، حلاً مقبولاً بالنسبة الى من يطمح الى عالم تسوده الحرية والعدالة، ولسنا بحاجة الى شرح التفاصيل حول عجزنا الواضح عن حلّ القضايا المرتبطة بالأنتماء الديني والاتني أو بالهوية. فالحلّ لا يمكن إلا أن يكون في إطار الديمقراطية؟

وإن أنا اكتفيت بهذا لا أكون قد ذهبت بعيداً في اتجاه الحلّ، إذ لا يكفي أن نقول «ديمقراطية» كي ينتظم التعايش. فهناك ديمقراطية مختلفة عن الأخرى والانحرافات فيها لا تقلّ فتكاً عن الديكتاتورية. وهناك، في رأيي، طريقان يشكلان خطراً على صيانة التنوع الثقافي كما على احترام المبادئ الاساسية للديمقراطية نفسها. الأول هو بالتأكيد نظام محاصصة متطوّر بشكل عبثيّ، والثاني هو نقيض الأول، أي نظام لا يحترم سوى مبدأ الأكثرية العددية

وبدون أي ضوابط.

فالنموذج اللبناني، وإن لم يكن الوحيد، هو بالطبع الأكثر تعبيراً عن الطريق الأول، حيث يتمّ تقاسم السلطة بين الجماعات بصورة موقتة كما يقال، على أمل الحدّ من التوترات ومع العزم على دفع الناس تدريجياً باتجاه الشعور بالانتماء الى «المجتمع الوطني». لكن منطق هذا النظام يتخذ وجهة مختلفة كلّياً، فما أن يبدأ تقاسم «الجبنة» حتى تنزع كلّ جماعة الى اعتبار حصتها ضئيلة وأنها ضحية ظلم فادح، وطبعاً لا ينقص الأمر وجود سياسيين يجعلون من هذا الشعور مادّة دائمة لدعايتهم. وشيئاً فشيئاً يجد القادة الذين لا يسمحون لأنفسهم بالمزايدة، يجدون أنفسهم مهمّشين، وبالتالي ينمو الشعور بالانتماء الى المجتمع الوطني فينحسر حتى يزول كلياً أو يكاد. وحدث كل ذلك بأسلوب فظّ، ووسط حمام دماء أحياناً. إنها في اوروبا الغربية صورة بلجيكا أما في الشرق الأدنى فهي صورة لبنان.

ربما أبسّط الأمور قليلاً لكنني أجد أننا مسوقون الى هذا السيناريو عندما تتعدى معالجة القضايا الاتنية حداً معيناً يسمح بتحويل الانتماءات الجماعية هويات بديلة عوض أن يجمعها كلها في هوية وطنية واحدة تعاد بلورتها لتصبح أكثر شمولاً.

فالاعتراف بتعدّد الانتماءات اللغوية والدينية والاقليمية، الخ... داخل جماعة وطنية يمكن غالباً أن يحدّ من التوترات ويوطّد العلاقات بين مختلف جماعات المواطنين، لكن في ذلك مسيرة دقيقة لا يمكن الالتزام بها باستخفاف، اذ يكفي القليل كي ينتج عنها التأثير المناقض لما توخّيناه منها. ففيما نحن نسهّل اندماج أقلية ما، نكتشف بعد عشرين سنة أننا حاصرناها داخل غيتو يصعب عليها الخروج منه. وبدلاً من ان نرطّب الأجواء بين مختلف الأفرقاء، أقمنا نظاماً من المزايدات والاعتراضات والمطالب المشاكسة التي لا تتوقف وذلك على يد سياسيين وجدوا فيها سبباً لوجودهم ومادة يتاجرون بها.

وإنّ أي سياسة تمييزية هي خطيرة حتى عندما نمارسها لمصلحة جماعة عانت منها سابقاً ليس لأننا نستعيض عن ظلم بآخر، ونجذّر الكراهية وانعدام الثقة، لكن لسبب مبدئي أكثر خطورة في نظري. فطالما استمرّ وجود شخص

ما في المجتمع رهناً بانتمائه الى هذه الجماعة أو غيرها طالما ترسخ نظام فاسد يعمّق حكماً الانقسامات. فإذا أردنا القضاء على التفاوت والمظالم والتوترات العرقية أو الاتنية أو الدينية أو غيرها فالهدف المنطقي والمشرّف الوحيد هو السعي الى أن يعامل كل مواطن، أياً كانت انتماءاته، كمواطن كامل الحقوق. ومن المسلّم به أنه لا يمكن بلوغ هذا الأفق بين ليلة وضحاها، إلا أنه لا يجوز أن يكون هذا سبباً لتوجيه الركب في الاتجاه المعاكس.

# ٥

لقد نتج عن انحراف نظام المحاصصة و«الجماعاتية» الكثير من المآسي في مناطق مختلفة من العالم حتى بدا الموقف المعاكس مبرّراً، أي الموقف الذي يتجاهل الفروقات ويعود في كل شيء الى حكم الاكثرية المفترض انه لا يخطئ.

يبدو في نظرة أولية، أن هذا الوضع يعكس حسّاً ديمقراطياً صافياً. فليس هناك أفضل من الاقتراع العام دون تحديد المسلمين واليهود والمسيحيين والسود والآسيويين والاسبانيين والوالّون والفلامان بين المواطنين. فلكلّ منهم صوت في الانتخابات. لكن من متاعب هذا القانون الموقّر هو أن تطبيقه بشكل سليم يتعطل عندما تتلبّد الأجواء. فقد كان الاقتراع العام في أوائل العشرينات في المانيا يؤدي الى تشكيل ائتلافات حكومية تعكس وضع الرأي العام. أما في أوائل الثلاثينات فإن هذا الاقتراع العام نفسه الذي كان يمارس في ظلّ أزمة اجتماعية حادة ودعاية عنصرية قد أدّى الى إلغاء الديمقراطية، وعندما استعاد الشعب الالماني رصانته في التعبير عن رأيه كان قد سقط عشرات الملايين من القتلى. فإن مبدأ الاكثرية لا يعني دائماً الديمقراطية والحرية والمساواة، فهو يعني أحياناً الاستبداد والاستعباد والتمييز.

إن الانتخاب الحرّ لا يحرّر حكماً أقلية ما، إذا كانت معرّضة للاضطهاد لا بل قد يزيد من اضطهادها. وإنه لمن السذاجة بمكان أو بالعكس من الاستخفاف، دعم الرأي القائل بأن تسليم السلطة لحزب الاكثرية يلغي معاناة الاقليات. ففي رواندا مثلاً يقدر أن عدد أفراد «الهوتو» يمثّل ما يقارب تسعة

أعشار السكان مقابل عشر للـ «توتسي»، لكن أية انتخابات «حرة» لن تكون اليوم سوى عملية فرز اثنية، واذا ما طُبّق قانون الاكثرية بدون أية ضوابط، سينتهي الأمر حتماً الى حدوث مجزرة او الى نشوء ديكتاتورية.

وليس من الصدفة أن أستشهد بهذا المثل، فاذا تعمّقنا في النقاش السياسي الذي رافق مجازر عام ١٩٩٤ نكتشف أن المتعصبين ادّعوا دائماً العمل باسم الديمقراطية، حتى أنهم شبّهوا ثورتهم بثورة ١٧٨٩ الفرنسية، وإبادتهم التوتسي بالقضاء على طبقة من أصحاب الامتيازات، كما فعل روبسبيير وصحبه أيام سيادة حكم المقصلة. حتى ان بعض الكهنة الكاثوليك ذهبوا الى الاقتناع بضرورة وقوفهم «بجانب الفقراء» و«بتفهم غضبتهم» لدرجة أنهم تحوّلوا الى متواطئين مع الابادة الجماعية.

فإذا كان تحليل من هذا النوع يقلقني، فليس لأنه يسعى الى تعظيم تصرّف السفّاح الكريه وحسب، بل أنه يبيّن كيف يمكن «حرف» المبادئ الأكثر نبلاً عن أهدافها. فالمجازر الاتنية تحدث دائماً على أساس أجمل الأعذار، العدالة والمساواة والاستقلال وحقّ الشعوب والديمقراطية والنضال ضد أصحاب الامتيازات. فما حدث في مختلف البلدان خلال السنوات الأخيرة يجب أن يجعلنا نلزم جانب الحذر كلما استخدم مفهوم ذو بعد عالمي في إطار صراع الهوية.

تشكل بعض الجماعات البشرية التي تخضع للتمييز الغالبية في بلدانها كما كانت الحال في افريقيا الجنوبية قبل إلغاء التمييز العنصري. لكن العكس يحدث في الغالب حيث الاقليات هي التي تعاني فتحرم أبسط حقوقها وتعيش بشكل دائم في الرعب والذلّ. فإذا كنا نعيش في بلد نخاف فيه أن نبوح أنّ اسمنا بيار أو محمود أو باروخ وحيث يدوم ذلك منذ أربعة أو أربعين جيلاً، أو في بلد لا حاجة بنا الى هذا «الاعتراف» لأننا نحمل انتماءنا لوناً على وجوهنا، أي لأننا نشكل جزءاً من أولئك الذين يسمونهم في بعض الاقطار «الاقليات المرئية» فلسنا عندها بحاجة الى شروح طويلة لنفهم ان كلمتي «غالبية» أو «أقلية» لا تنتميان دائماً الى قاموس الديمقراطية.

فلكي نستطيع القول بالديمقراطية يجب أن نكون قادرين على مناقشة الآراء في جو من الصفاء النسبي، ولكي يكتسب أي اقتراع معناه يجب أن

ينوب الادلاء بالرأي، التعبير الحرّ الوحيد، عن التصويت التلقائي أو الاتني أو التعصبي أو على الهوية. فعندما نخضع للمنطق الجماعاتي أو العنصري أو التوتاليتاري لا يجب أن يكون دور الديمقراطيين، في كل مكان في العالم، في تغليب أولويات الغالبية، بل في العمل على احترام حقوق المضطهدين وعلى حساب مبدأ العدد إن لزم الامر. فقدسية الديمقراطية تقوم على ما فيها من قيم وليس على ما تتبعه من آلية. فما يجب أن يحترم، بشكل مطلق ودون أي اجتزاء، هو كرامة البشر، جميع البشر، نساء ورجالاً وأولاداً، أياً كانت عقيدتهم أو لونهم وأياً كان حجمهم العددي. وعلى هذا الاساس يجب أن يتكيّف النظام الانتخابي مع هذه الحاجة.

فإذا كان بالامكان اجراء الاقتراع العام في جوّ من الحرية ودون أن يؤدي الى الكثير من المظالم فلا بأس بذلك وإلا تطلّب الأمر استنباط الضوابط وهذا ما عمدت اليه الديمقراطيات الكبرى في فترات مختلفة من تاريخها. فعندما أرادت المملكة المتحدة، حيث مبدأ الانتخاب على اساس الاكثرية هو السائد، أن تحلّ قضية الاقلية الكاثوليكية في ايرلندا الشمالية عمدت الى استنباط أنظمة انتخابية مختلفة لا تأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدد الجائر وحسب. وفي فرنسا وضع مؤخراً موضع التنفيذ نظام انتخابي محلي مختلف عن المتبع في سائر البلاد، خاص بكورسيكا التي تتمتع بوضع خاص. أما في الولايات المتحدة فإن ولاية رود ايلند التي تعد مليون نسمة تنتخب نائبين مثل كاليفورنيا التي يبلغ عدد سكانها ثلاثين مليوناً، وفي هذا تطويع لمبدأ العدد فرضه المؤسسون الكبار تحاشياً لأن تسحق الولايات الكبرى من هي أضعف منها بين الولايات.

وأعود بكلمة موجزة الى افريقيا الجنوبية حيث رفع حديثاً شعار يثير الالتباس، هو شعار «الحكم للأكثرية». يمكن تفهم هذا الطرح السريع في سياق القضاء على التمييز العنصري شرط أن يتم التأكيد، كما فعل رجال مثل نلسون مانديلا، على ان الهدف ليس أن تحلّ حكومة السود محلّ حكومة البيض، ولا أن يستبدل تمييز بآخر، ولكن أن يعطى المواطنون جميعهم، أياً كانت أصولهم، الحقوق السياسية نفسها، وأن يترك لهم الخيار، انطلاقاً من ذلك، في انتخاب القادة الذين يختارونهم سواء أكانوا ذوي جذور افريقية أو

اوروبية أو آسيوية أو مختلطة.

ولا شيء يمنعنا من توقع انتخاب رئيس اسود يوماً ما في الولايات المتحدة أو رئيس أبيض في افريقيا الجنوبية. غير أن احتمالاً من هذا النوع لا يتمّ إلا بعد مسيرة فعالة من التوافق الداخلي ومن التكامل والنضوج حين يصبح بامكان المواطنين الحكم على المرشح من خلال صفاته الانسانية وآرائه وليس من خلال انتماءاته الموروثة. ومن الواضح اننا في الحقيقة لم نبلغ هذه المرحلة في أي مكان، لا في الولايات المتحدة ولا في افريقيا الجنوبية ولا في غيرهما. ومع ان الامور تتخذ في بعض البلدان منحى أفضل مما في غيرها، ولكنني، وبعد بحث واسع على خريطة العالم، لم أجد مكاناً واحداً لا يولي فيه الناخبون اهتماماً لانتماء مرشحهم الديني أو الاتني.

ويستمرّ بعض التحجّر حتى في أكثر الديمقراطيات صلابة. فحتى اليوم من الصعب أن نرى «كاثوليكياً رومانياً» رئيساً للوزراء في لندن. لم يعد هناك في فرنسا أي حكم مسبق تجاه الاقلية البروتستانتية التي بات بامكان ابنائها، مؤمنين أم لا، أن يسعوا للوصول الى المراكز العليا دون أن تأخذ الهيئة الناخبة بعين الاعتبار سوى مؤهلاتهم الشخصية وخياراتهم السياسية. وبالمقابل فإنّ أياً من الدوائر الانتخابية الستمائة في فرنسا (غير مقاطعات ما وراء البحار)، لم تنتخب مسلماً للجمعية الوطنية. فكل ما تفعله عملية الانتخاب هو انها تعكس نظرة المجتمع الى ذاته والى مختلف مكوناته. فهي تساعد على تشخيص المرض دون أن تكون هي، في ذاتها، الدواء الناجع.

ربما كان عليّ تجنّب الحديث مطولاً في الصفحات الأخيرة، عن وضع لبنان ورواندا وافريقيا الجنوبية أو يوغوسلافيا السابقة. فالمآسي التي أدمت هذه البلدان خلال العقود الأخيرة قد طغت على الأحداث حتى أن جميع التوترات الأخرى تبدو أمامها بسيطة، وحتى لا أهمية لها. ومع ذلك أكرر أنه لا يوجد اليوم بلد واحد يمكن أن يهمل فيه التفكير في الطريقة التي تسمح بتحقيق التعايش بين مختلف السكان، سواء أكانوا من أبناء البلد أم من المهاجرين. فالثورات قائمة في كل مكان، ويجري استيعابها بمهارة نسبية، وهي قابلة للتفاقم بشكل عام. ومن جهة أخرى فإن المسألة تطرح غالباً على مستويات عدة في آن معاً. فإنّ معظم الدول في أوروبا مثلاً تواجه معاً مشاكل

محلية أو لغوية، أو مشاكل عائدة لوجود جماعات المهاجرين، إضافة الى المشاكل «القارية» التي هي اليوم أقلّ حدّة لكنها ستزداد تفاعلاً كلما استكملت عملية التكامل بين دول الاتحاد، إذ سيتطلب الأمر تنظيم «الحياة المشتركة» بين عشرين، بل ثلاثين أمة لكل منها تاريخها ولغتها وحساسياتها الخاصة.

وبالتأكيد يجب أن نحافظ على حسّ النسبية. فليس كل ارتفاع في الحرارة من عوارض الطاعون، لكن لا يمكن الاستخفاف بأيّ ارتفاع في الحرارة. ألا نهتم ايضاً لتفشي الرشح وبالتالي نراقب باستمرار تطور الفيروس؟

من البديهي ألا يتلقى جميع «المرضى» العلاج نفسه. ففي بعض الحالات يجب اعتماد بعض الضوابط الدستورية، وحتى أحياناً في بعض البلدان ذات «السوابق الخطيرة»، مراقبة فعالة من المجتمع الدولي بغية منع المجازر وأشكال التمييز، ومن أجل الحفاظ على التنوع الثقافي. ويكفي في حالة معظم البلدان الأخرى، ان تجرى بعض الاصلاحات الدقيقة الهادفة بنوع خاص الى تنقية الاجواء الاجتماعية والفكرية. لكن، وفي كل مكان، يسيطر شعور بالحاجة الماسة الى عملية تفكير متروية وشاملة، في الطريقة الفضلى الواجب اعتمادها لترويض وحش الهوية.

# خاتمة

إنّ من تابع مسار أفكاري حتى الآن لن يفاجئه أن تكون في نظري نقطة الانطلاق المركزية لهذا البحث هي التالية: أن يتمكّن كل شخص من التماهي ولو قليلاً مع البلد الذي يعيش فيه ومع عالمنا اليوم. يفترض ذلك اكتساب عدد من أنماط السلوك والعادات سواء لجهة الشخص نفسه أم لجهة محاوريه أفراداً كانوا أم مجموعات.

يجب تشجيع كل فرد منا على الاضطلاع بتنوعه الخاص ومقاربة هويته باعتبارها محصلة انتماءات متعدّدة بدل أن تتماهى في واحدة فقط تُرفع الى مصاف الانتماء الأسمى الذي يتحوّل وسيلة للابعاد وأحياناً أداة للحرب. أما الذين لا تتوافق ثقافتهم الأصلية مع ثقافة المجتمع المقيمين فيه فعليهم خصوصاً الاضطلاع بهذا الانتماء المزدوج دون تمزق كبير والمحافظة على ارتباطهم بثقافتهم الأصلية وعدم اضطرارهم لاخفائها كأنها مرض معيب، وفي موازاة ذلك عليهم الانفتاح على ثقافة البلد المضيف.

قد تدلّ صياغة المبدأ على هذا الشكل أنه موجّه بصورة رئيسية الى المهاجرين، لكنه موجّه أيضاً الى هؤلاء الذين أمضوا حياتهم كلها في المجتمع نفسه وهم يحتفظون برباط عاطفي مع ثقافتهم الأصلية، وأفكر خصوصاً في السود الأميركيين والذين تدلّ التسمية التي تطلق عليهم حالياً أي الأفارقة الأميركيين بوضوح الى انتمائهم المزدوج. هذا المبدأ موجّه أيضاً الى جميع الذين يشعرون ولأسباب دينية او اثنية او اجتماعية او غيرها أنهم في وضعية أقلوية او هامشية في الوطن الوحيد الذي يعرفونه. وإنه لأمر أساسي، من

أجل تعبير الجميع عن ذاتهم، ومن أجل السلم الأهلي، ان يعيش الجميع مختلف انتماءاتهم بكل صفاء.

وعلى المنوال نفسه يجب أن تتمكن المجتمعات هي أيضاً من إبراز الانتماءات المتعدّدة التي كوّنت هويتها عبر التاريخ وما تزال تصقلها في الحاضر. وعليها ان تجهد لاظهار تنوّعها من خلال رموز مرئية كي يتاح لكل فرد التماهي مع ما يراه حوله ويتعرف الى نفسه في صورة البلد الذي يقطن فيه ويتشجع على الانخراط فيه بدل البقاء كما يحدث غالباً في وضعية المشاهد القلق والمعادي أحياناً.

بالطبع ليس لكلّ الانتماءات التي يرى بلد من البلدان نفسه فيها الأهمية ذاتها، فليس المطلوب الاعلان عن مساواة ظاهرية غير مطابقة للواقع بل تأكيد شرعية التعبيرات المختلفة. فمثلاً لا شكّ في أن فرنسا، من الناحية الدينية، بلد يطغى فيه التقليد الكاثوليكي، لكن ذلك لا يجب ان يمنعها من التماهي أيضاً مع البعد البروتستانتي والبعد اليهودي والبعد الاسلامي كذلك مع البعد «الفولتيري» المشكك في العمق بكل الاديان. فجميع هذه الابعاد واللائحة ليست حصرية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في حياة البلد وفي نظرته العميقة الى هويته.

من جهة أخرى من المؤكّد أن اللغة الفرنسية تمتاز هي أيضاً بهوية متعدّدة الانتماءات: اللاتينية أولاً ولكن أيضاً الجرمانية والسلتية بالاضافة الى إسهامات افريقية وسلافية وعربية ومن جزر الانتيل دون أن ننسى تأثيرات أخرى قريبة العهد تغني اللغة الفرنسية دون أن تفسدها.

لم أذكر سوى المثل الفرنسي الذي كان يمكنني التوسع فيه أكثر. ومن البديهي أن لكل مجتمع تصوره الخاص جداً عن نفسه وعن هويته. فبالنسبة الى بلدان العالم الجديد وخصوصاً الولايات المتحدة لا مشكلة مبدئية في الاقرار بأن هويتها تتألف من انتماءات عديدة كونها تشكلت من مساهمات المهاجرين القادمين من جميع القارات. لكن هؤلاء المهاجرين لم يصلوا في ظروف متشابهة. فبينما جاء البعض بحثاً عن حياة أفضل تمّ اختطاف الآخرين واقتيادهم الى هناك رغماً عنهم. وبعد مسار طويل وطويل جداً يمكن القول إنه لم ينته فصولاً سيتمكن أبناء المهاجرين جميعهم بالاضافة الى سكان البلاد

الأصليين من التماهي بصورة كاملة مع البلد الذي يعيشون فيه. لكن المشكلة هنا ليست في مبدأ التنوع بل في تجسيده على أرض الواقع.

في بلدان أخرى تطرح مسألة الهوية القومية بصورة مختلفة. ففي أوروبا الغربية التي أصبحت في الوقائع أرض الهجرة دون أن تطمح الى دور من هذا النوع، يصعب على بعض الشعوب تصوّر هويتهم الا بالاستناد الحصري الى ثقافتهم الخاصة. ويصحّ ذلك في من عانوا الانقسامات او حرموا من الاستقلال في الماضي أكثر من غيرهم. فالاستمرارية التاريخية لهذه الشعوب لم تتأمّن من خلال دولة ووطن بل عبر الروابط الثقافية والاثنية. بناءً عليه، إن على اوروبا في مجملها، التواقة الى الوحدة، ان تقارب هويتها على أنها محصلة جميع انتماءاتها اللغوية والدينية وغيرها. واوروبا هذه لن تكون قابلة للحياة اذا تنكرت لأي عنصر من عناصر تاريخها واذا لم تفهم مواطنيها المقبلين بوضوح أن بامكانهم أن يكونوا أوروبيين بصفة كاملة دون أن يخسروا كونهم المانًا او فرنسيين او ايطاليين او يونانيين.

إنّ بناء اوروبا جديدة يعني بناء مفهوم جديد للهوية، هويتها وهوية كل من البلدان المكونة لها وباقي العالم في شكل من الأشكال.

وفي موضوع هذا المثل والمثل الأميركي وغيرهما هناك أشياء وأشياء تقال لكني أتمنّع عن الدخول في التفاصيل مكتفياً بالتطرّق الى جانب واحد من جوانب «آلية عمل» الهوية. فانطلاقاً من اللحظة التي ننتمي فيها الى بلد، او الى تجمّع من نوع اوروبا الموحّدة لا يسعنا عدم الاحساس بشيء من القرابة مع جميع العناصر المكونة له. بالطبع إننا نحتفظ بعلاقة مميزة جداً مع هويتنا الخاصة وبشيء من المسؤولية تجاهها لكننا نبدأ بنسج العلاقات مع العناصر الأخرى. فعندما يشعر ابن البيامونت أنه ايطالي لا يمكنه عدم الاهتمام بتاريخ البندقية او نابولي ولو احتفظ بحنان مميز لتورينو وماضيها. وعلى المنوال نفسه كلما شعر الايطالي بأنه اوروبي كلّما زاد اهتمامه واقترابه من تواريخ مدن مثل أمستردام او لوبيك. قد يطول الأمر على مدى جيلين أو ثلاثة أو أكثر ربما بالنسبة الى البعض، لكني أعرف شباناً أوروبيين يتصرّفون منذ اليوم وكأن القارة بأكملها وطن لهم وأهلها جميعاً مواطنوهم.

أنا الذي أتبنى بصوت عال جميع انتماءاتي لا يمكنني إلاّ أن أحلم بيوم

تسير فيه المنطقة التي ولدت فيها على الدرب نفسه مخلفة وراءها زمن القبائل والحروب المقدسة وزمن الهويات القاتلة، في سبيل إقامة بنيان مشترك. أحلم باليوم الذي يمكنني أن أسمي فيه الشرق الأوسط كله «وطني» وأهله جميعهم «مواطنيّ» مسلمين كانوا ام مسيحيين ام يهود من جميع الملل والاصول، تماماً كما أسمّي لبنان وفرنسا وأوروبا. صحيح أن الأمر بات محسوماً في ذهني المعتاد على التأمل واستباق الأمور لكنني أريد أن تعمّ الفكرة ذات يوم وعلى أرض الواقع.

أقفل هذا الموضوع بشيء من الأسى لأعود الى نقطة البداية وأكرر على المستوى الشامل ما قلته بخصوص كل بلد على حدة. يجب ألا يشعرأحد بأنه مبعد عن الحضارة المشتركة التي تولد، وأن يتمكّن كل فرد من أن يجد فيها لغته الأصلية وبعض رموز ثقافته الخاصة وأن يتمكّن الجميع هنا أيضاً من التماهي ولو قليلاً مع ما يظهر أمامه في العالم المحيط به بدل اللجوء الى ماض يتصوّره كاملاً.

في موازاة ذلك، على كل فرد أن يضمّن ما يعتبره هويته بعداً جديداً مرشحاً للتعاظم خلال القرن الجديد والألف الجديد، وهو الشعور بالانتماء أيضاً الى المغامرة الانسانية.

هذا تقريباً ما أردت قوله حول الرغبة في الهوية وانحرافاتها القاتلة. ولو كان هدفي إيفاء الموضوع حقّه لما كنت تخطّيت البدايات، وعند كتابتي لكلّ مقطع من المقاطع كنت أرغب في إضافة عشرين غيره. والآن اذ أسترجع ما كتبته لا أجد نفسي استعملت فيه النبرة الصحيحة - أي لا باردة للغاية ولا حماسية جداً - ولا الحجج الصحيحة من أجل الاقناع او الصياغات المناسبة. لا همّ، فلقد أردت فقط إطلاق بعض الأفكار وتقديم شهادة وإثارة النقاش حول مواضيع طالما شغلتني وقد ازداد هذا الاهتمام مع مراقبتي للعالم الساحر والمحيّر حيث قدّر لي أن أبصر النور.

في العادة عندما يصل المؤلف الى آخر صفحة من كتابه، تكون أفضل أمنية لديه أن يبقى مقروءاً بعد مائة او مائتي عام. بالطبع ليس في مقدورنا التكهن بذلك فهنالك مؤلفات اعتقدنا أنها خالدة فماتت في اليوم التالي بينما تتناقل الأجيال كتاباً كان يُعتبر تسلية مدرسية. لكن يبقى الأمل.

بالنسبة الى هذا الكتاب وهو ليس كتاب تسلية ولا تحفة أدبية، أتمنى العكس أي أن يكتشفه حفيدي يوم يصبح رجلاً، بالصدفة، في مكتبة العائلة فيتصفّحه بسرعة ويقرأ فيه قليلاً ثم يعيده الى المكان المغبر الذي أخذه منه وهو يرفع كتفيه متفاجئاً بأنه كان من الضروري في زمن جدّه الحديث عن هذه الأمور.

# محتويات الكتاب



المطابع التعاونية الصحفية ش م ل، بيروت، لبنان

"منذ أن غادرت لبنان عام ١٩٧٦ لأقيم في فرنسا، كم من مرة سُئلت، وعن حسن نية، اذا كنت أعتبر نفسي فرنسيا أكثر مني لبنانياً او العكس. وكنت أجيب على الدوام: "الاثنان معاً!"، وليس هذا من باب الموازنة او الانصاف بل لأني لو أجبت بغير ذلك لكنت كاذباً. ان ما يجعلني ما انا عليه وليس شخصا آخر هو وقوفي على تخوم بلدين، ولغتين او ثلاث، وعدد من التقاليد الثقافية. وهذا بالضبط ما يحدد هويتي..."

انطلاقاً من سؤال عاديّ طالما طُرح عليه، يتساءل أمين معلوف عن مفهوم الهويّة والمشاعر التي تثيرها، والنتائج القاتلة التي تنجم عنها. لماذا يصعب الاضطلاع، بكل حريّة، بالانتماءات المتعددة؟ لماذا ينبغي، مع أفول هذا القرن، ان يترافق اثبات الذات غالباً مع انكار الآخر؟ هل تبقى مجتمعاتنا خاضعة ابداً للتوترات وسورات العنف لمجرّد انّ الناس المتعايشين معاً ليسوا من الدين نفسه او اللون او المنبت الثقافي؟ هل هناك من قانون طبيعيّ ام شرعة تاريخية تُلزم الناس التقاتل باسم هويّتها؟

يرفض المؤلف هذا القدر. ولذلك وضع كتابه "الهويّات القاتلة"، كتاب حكمة وصفاء، كتاب قلق يحدوه الامل.

**المؤلّف**: أمين رشدي معلوف أديب لبناني يعيش في فرنسا منذ عام ١٩٧٦. كتب بالفرنسية وتُرجمت مؤلفاته الى لغات عدّة.




ISBN 2-84289-120-1